



كتاب

مختصر المنتهى الاصولى * تأليف علم الاعلام *

والبحر الهام * ذى الفهم الثاقب * الامام

ابن الحاجب * الكردي الاسنوى

الاسكندري المالكي المتوفى سنة ٦٤٦

تعمده الله تعالى برحمته آمين

—*—*—*—*—

تأنيده

قد قبول هذا المتن وصحح على نسخة في غاية الصحة

ونهاية الضبط والاتقان مكتوبة في اوائل

جمادى الاولى سنة ثمانين وستماية

—*—*—*—*—

وذلك بمطبعة (كرديستان العالمية) لصاحبها الفقير اليه (فرج الله

زكي الكردي) بدرب المسمط بملك سعادة المفضل احمد

بك الحسيني بجمالية مصر القاهرة سنة ١٣٢٦ هـ

كتاب الحسيني

(١٣٢٦ هـ)



الحمد لله رب العالمين * وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وسلم تسليما *

* أما بعد * فاني لما رأيت قصور الهمم عن الاكثار *
وميلها الى الایجاز والاختصار * صنفت مختصرا في أصول
الفقه ثم اختصرته على وجه بدیع * وسبيل منیع * لا یصد
اللیب عن تعلمه صاد * ولا یرد الاریب عن تفهمه راد * والله
تعالی أسأل أن ینفع به وهو حسنی ونعم الوکیل * وینحصر فی
المبادئ والأدلة السمعية والاجتهاد والترجيح * فالمبادئ حده
وفائده واستمداده * أماخذه لقبا فالعلم بالقواعد التي يتوصل
یها الى استنباط الاحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصیلیة

وأما جده مضافاً لاصول الأدلة. والفقهاء العلم بالأحكام الشرعية
الفرعية عن أدلتها التفصيلية بالاستدلال* وأورد أن كان المراد
البعض لم يطرد لدخول المقلد وإن كان الجميع لم ينعكس لثبوت
لا أدري* وأجيب بالبعض ويطرد لأن المراد بالأدلة الامارات
وبالجميع وينعكس لأن المراد تهيوه للعلم بالجميع* وأما فائدته فالعلم
بأحكام الله تعالى* وأما استمداده فن الكلام والعربية والأحكام
أما الكلام فلتوقف الأدلة الكلية على معرفة البارئ تعالى
وصدق المبلغ ويتوقف على دلالة المعجزة وأما العربية فلأن
الأدلة من الكتاب والسنة عربية وأما الأحكام فالمراد
تصورها ليتمكن اثباتها ونفيها والاجاء الدور* الدليل لغة المرشد
(والمرشد الناصب والذاكر) وما به الارشاد وفي الاصطلاح
ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري وقيل
الى العلم به فتخرج الامارة وقيل قولان فصاعداً يكون عنه
قول آخر وقيل يستلزم لنفسه فتخرج الامارة ولا بد من
مستلزم للمطلوب حاصل للمحكوم عليه فمن ثم وجبت

مقدمتان* والنظر الفكرة الذى يطلب به علم اوطن* والعلم قيل لا يحد فقال الامام لغيره وقيل لانه ضرورى من وجهين أحدهما ان غير العلم لا يعلم الا بالعلم فلو علم العلم بغيره كان دورا وأجيب بان توقف تصور غير العلم على حصول العلم بغيره لا على تصوره فلا دور* الثانى أن كل أحد يعلم وجوده ضرورة وأجيب بانه لا يلزم من حصول أمر تصوره أو تقدم تصوره ثم نقول لو كان ضروريا لكان بسيطا اذ هو معناه ويلزم منه أن يكون كل معنى علما واصح الحدود صفة توجب تميزا لا يمتثل النقيض فيدخل ادراك الحواس كالا شعري والا زيد فى الامور المعنوية* واعترض بالعلوم العادية فانها تستلزم جواز النقيض عقلا واجيب بان الجبل اذا علم بالعادة انه حجر استحال ان يكون حينئذ ذهبا ضرورة وهو المراد ومعنى التجويز العقلي انه لو قدر لم يلزم منه محال لنفسه لانه محتمل واعلم ان ما عنه الذكر الحكمى إما ان يمتثل متعلقه النقيض بوجه اول* الثانى العلم والاؤل اما ان يمتثل النقيض عند

الذاكر لو قدره أولا والثاني الاعتقاد فان طابق فصحيح
والا ففساد* والاول اما ان يحتمل النقيض وهو راجح اولاً
فالراجح الظن والرجوح الوهم والمساوي الشك وقد علم
بذلك حدودها* والعلم ضربان علم بمفرد ويسمى تصوراً
ومعرفة وعلم بنسبة ويسمى تصديقا وعلم وكلاهما ضروري
ومطلوب* فالتصور الضروري مالا يتقدمه تصور يتوقف عليه
لانقاء التركيب في متعلقه كالوجود والشيء والمطلوب بخلافه
اي تطلب مفرداته فيحد* والتصديق الضروري مالا يتقدمه
تصديق يتوقف عليه والمطلوب بخلافه اي يطلب بالدليل
واورد على التصور ان كان حاصله فلا تطلب والا فلا شعور
به فلا تطلب* واجيب بانه يشعر بها وبغيرها والمطلوب تخصيص
بعضها بالتعيين* واورد ذلك على التصديق* واجيب بانه تصور
النسبة بنى او اثبات ثم يطلب تعيين احدهما ولا يلزم من
من تصور النسبة حصولها والا لزم النقيضان* ومادة المركب
مفرداته* وصورته هيئته الخاصة* والحد حقيقى ورسمى ولفظى

فالحقيقى ما انبأ عن ذاتياته الكلية المركبة* والرسنى ما انبأ عن
الشئ بلازم له مثل الخمر مائع يقذف بالزبد* واللفظى ما انبأ
عنه بلفظ اظهر مرادف مثل العقار الخمر وشرط الجميع الاطراد
والانعكاس اى اذا وجد وجد واذا انتفى انتفى*

* والذاتى مالا يتصور فهم الذاتى قبل فهمه كاللونى للسواد
والجسمية للانسان ومن ثمة لم يكن لشيء حدان ذاتيان وقد
يعرف بانه غير معطل وبالترتيب العقلى* وتام الماهية هو القول
فى جواب ماهو* وجزؤها المشترك الجنس. والمميز الفصل.
والمجموع منهما النوع* والجنس ما اشتمل على مختلف بالحقيقة
وكل من المختلف النوع ويطلق النوع على ذى آحاد متفقة
الحقيقة فالجنس الوسط نوع بالاول لا الثانى والبسائط
بالعكس* والعرضى بخلافه وهو لازم وعارض فاللازم
مالا يتصور مفارقتنه وهو لازم للماهية بعند فهمها
كافردية للثلاثة والزوجية للاربعة ولازم للوجود خاصة
كالحديث للجسم والظل له* والعارض بخلافه وقد لا يؤول

كسواد الغراب والزنجي وقد يزول كصفرة الذهب * وضورة
الحد الجنس الاقرب ثم الفصل وخلل ذلك نقص وخلل المادة
خطأ ونقص * فالخطأ كجعل الموجود والواحد جنساً * وكجعل
العرضي الخاص بنوع فصلاً فلا ينعكس * وكترك بعض
الفصول فلا يطرد * وكتعريفه بنفسه مثل الحركة عرض نقلة
والانسان حيوان بشر * وكجعل النوع والجزء جنساً مثل الشر
ظلم الناس والعشرة خمسة وخمسة * ويختص الرسمي باللازم
الظاهر لا بخفي مثله ولا أخفي ولا بما يتوقف عقليته عليه مثل
الزوج عدد يزيد على الفرد بواحد وبالعكس فانهما متساويان
ومثل النار جسم كالنفس فان النفس أخفي ومثل الشمس
كوكب نهاري فان النهار يتوقف على الشمس * والنقص
كاستعمال الالفاظ الغريبة والمشاركة والمجازية ولا يحصل الحد
ببرهان لانه وسط يستلزم الحكم على المحكوم عليه فلو قدر
في الحد لكان مستلزماً عين المحكوم عليه ولان الدليل
يستلزم تعقل ما يستدل عليه فلو دل عليه لزم الدور * فان قيل

فثله في التصديق قلنا دليل التصديق على حصول ثبوت النسبة
أو نفيها لا على تعللها ومن ثمة لم يمنع الحد. ولكن يمارض
ويبطل بخلله اما اذا قيل الانسان حيوان ناطق وقصد مدلوله
لغة أو شرعا فدليله النقل بخلاف تعريف الماهية* ويسمى كل
تصديق قضية وتسمى في البرهان مقدمات* والمحكوم عليه
فيها اما جزئي معين اولا والثاني اما مبين جزئيه أو كليته اولا
صارت أربعة شخصية وجزئية محصورة وكلية ومهمة كل
منها موجبة وسالبة والمتحقق في المهمة الجزئية فأهملت
ومقدمات البرهان قطعية لتنتج قطعيا لان لازم الحق حق
وتنتهي الى ضرورة والا لزم التسلسل واما الامارات فظنية
او اعتقادية ان لم يمنع مانع اذ ليس بين الظن والاعتقاد وبين
أمر ربط عقلي لزوالهما مع قيام موجبهما* ووجه الدلالة في
المقدمتين ان الصغرى خصوص والكبرى عموم فيجب
الاندراج فالتقى موضوع الصغرى ومحمول الكبرى وقد
تحذف إحدى المقدمتين للعلم بها* والضروريات منها المشاهدات

الباطنة وهي ما لا يفتقر الى عقل كالجوع والالم * ومنها الاوليات
وهي ما يحصل بمجرد العقل كملك بوجودك وان النقيضين
يصدق احدهما * ومنها المحسوسات وهي ما تحصل بالحس * ومنها
التجربيات وهي ما تحصل بالعادة كاسهال المسهل والاسكار
ومنها المتواترات وهي ما تحصل بالاخبار تواترا كبغداد ومكة *
وصورة البرهان اقتراني واستثنائي فالاقتراني ما لا يذكر اللازم
ولا نقيضه فيه بالفعل والاستثنائي نقيضه والاول بغير شرط
ولا تقسيم ويسمى المبتدأ فيه موضوعا والخبر محمولا وهي
الحدود والوسط الحد المتكرر وموضوعه الاصغر ومحموله
الأ كبر وذات الاصغر الصغرى وذات الأ كبر الكبرى *
ولما كان الدليل قد يقوم على ابطال النقيض والمطلوب نقيضه
وقد يقوم على الشيء والمطلوب عكسه احتيج الى تعريفهما
فالنقيضان كل قضيتين اذا صدقت احدهما كذبت الاخرى
وبالعكس فان كانت شخصية فشرطها أن لا يكون بينهما
اختلاف في المعنى الا التني والاثبات فيتحده الجزآن بالذات

والإضافة والجزء أو الكل والقوة أو الفعل والزمان والمكان
والشرط والالزام اختلاف الموضوع لأنه أن اتحدا جاز أن
يكذبا في الكلية مثل كل انسان كاتب لأن الحكم يفرض
خاص بنوع وإن يصدقا في الجزئية لأنه غير متعين . فنقيض
الكلية المثبتة جزئية سالبة . ونقيض الجزئية المثبتة كلية سالبة .
وعكس كل قضية تحويل مفردتها على وجه يصدق فعكس
الكلية الموجبة جزئية موجبة وعكس الكلية السالبة مثلها
وعكس الجزئية الموجبة مثلها ولا عكس للجزئية السالبة .
واذا عكست الكلية الموجبة بنقيض مفردتها صدقت ومن
ثم انعكست السالبة سالبة جزئية * وللمقدمتين باعتبار الوسط
اربعة اشكال . فالاول محمول لموضوع النتيجة موضوع لمحمولها
والثاني محمول لهما . والثالث موضوع لهما . والرابع عكس الاول .
فاذا ركب كل شكل باعتبار الكلية والجزئية والموجبة والسالبة
كانت مقدراته ستة عشر ضربا بالشكل الاول أي ثمانية وثلاثون
يتوقف غيره على رجوعه إليه وينتج المطالب الاربعة وشرط

انتاجه ايجاب الضغرى أو حكمه ليتوافق الوسط وكلية
الكبرى ليندرج فينتج قسبي أربعة موجبة كلية أو جزئية
وكلية موجبة أو سالبة: الاول كل وضوء عبادة وكل عبادة
بنية. الثاني كل وضوء عبادة وكل عبادة لا تصح بدون النية
لثالث. بعض الوضوء عبادة وكل عبادة بنية. الرابع بعض
الوضوء عبادة وكل عبادة لا تصح بدون النية * (الشكل الثاني)
شرطه اختلاف مقدمتيه في الايجاب والسلب وكلية كبراه
تبقى أربعة ولا ينتج الاسالبة * أما الاول فلووجب عكس
احدهما وجعلها الكبرى فوجبتان باطل وسالبتان لاتلاقيان
وأما كلية الكبرى فلانها ان كانت التي تنعكس فواضح وان
عكست الضغرى فلا بد أن تكون سالبة لتلاقيا ويجب
عكس النتيجة ولا تنعكس لانها تكون جزئية سالبة * الاول
كليتان والكبرى سالبة ، الغائب مجهول الصفة وما يصح
بيعه ليس بمجهول ويتبين بعكس الكبرى * الثاني كليتان
والكبرى موجبة: الغائب ليس معلوم الصفة وما يصح بيعة

معلوم ولازمه كالاول ويتبين بعكس الصغرى وجعلها الكبرى
وعكس النتيجة * الثالث جزئية موجبة وكلية سالبة . بعض
الغائب مجهول وما يصح بيعه ليس بمجهول فلازمه . بعض
الغائب لا يصح بيعه ويتبين بعكس الكبرى * الرابع جزئية
سالبة وكلية موجبة . بعض الغائب ليس بمعلوم وما يصح
بيعه معلوم ويتبين بعكس الكبرى بتقيض مفردتها * ويتبين
ايضا فيه وفي جميع شروطه بالخلف فتأخذ تقيض النتيجة وهو
كل غائب يصح بيعه وتجعله الصغرى فينتج تقيض الصغرى
الصادقة ولا خلل الا من تقيض المطلوب فالمطلوب صدق *
(الشكل الثالث) شرطه ايجاب الصغرى او في حكمه وكلية
احدهما تبقى ستة ولا ينتج الا جزئية أما الاول فلانه لا بد
من عكس احدهما وجعلها الصغرى فان قدرت الصغرى سالبة
وعكستها لم تتلاقيا وان كان العكس في الكبرى وهي سالبة
لم تتلاقيا مطلقا وان كانت موجبة فلا بد من عكس النتيجة
فلا تنعكس وأما كلية احدهما فلتكون هي الكبرى آخرأ

بنفسها أو بعكسها وأما انتاجه جزئية فلان الصغرى عكس
 موجبة أبداً أو في حكمها الاول كلتاهما كلية موجبة. كل بر
 مقتات وكل بر روى فينتج بعض المقتات روى ويتبين بعكس
 الصغرى * الثاني جزئية موجبة وكلية موجبة. بعض البر مقتات
 وكل بر روى فينتج مثله ويتبين كالاول * الثالث كلية موجبة
 وجزئية موجبة. كل بر مقتات وبعض البر روى فينتج مثله
 ويتبين بعكس الكبرى وجعلها الصغرى وعكس النتيجة *
 الرابع كلية موجبة وكلية سالبة. كل بر مقتات وكل بر لا يباع
 بجنسه متفاضلا فينتج بعض المقتات لا يباع ويتبين بعكس
 الصغرى * الخامس جزئية موجبة وكلية سالبة. بعض البر
 مقتات وكل بر لا يباع بجنسه متفاضلا فينتج ويتبين مثله *
 السادس كلية موجبة وجزئية سالبة. كل بر مقتات وبعض البر
 لا يباع بجنسه فينتج مثله ويتبين بعكس الكبرى على حكم
 الموجبة وجعلها الصغرى وعكس النتيجة * ويتبين مع جميعه
 بالخلف أيضاً خذ تقيض النتيجة كما تقدم الا انك تجعله الكبرى

(الشكل الرابع) وليس قدعيا ولا تأخيرا للاول لان هذا نتيجة
عكسه والجزئية السالبة ساقطة لانها لا تنعكس وان بقيتا وقلبتا
فان كانت الثانية لم تتلاقيا وان كانت الاولى لم تصلح للكبرى
واذا كانت الصغرى موجبة كلية فالكبرى على الثلاث وان
كانت سالبة كلية فالكبرى موجبة كلية لانها ان كانت جزئية
وبقيت وجب جعلها الصغرى وعكس النتيجة وان عكست
وبقيت لم تصلح للكبرى وان كانت سالبة كلية لم تتلاقيا بوجه
وان كانت موجبة جزئية فالكبرى سالبة كلية لانها ان كانت
موجبة كلية وفعلت الاول لم تصلح الصغرى للكبرى وان
فعلت الثاني صارت الكبرى جزئية وان كانت موجبة جزئية
فأبعد فينتج منه خمسة * الاول كل عبادة مفتقرة الى النية وكل
وضوء عبادة فينتج بعض المفتقر وضوء ويتبين بالقلب فيهما
وعكس النتيجة * الثاني مثله والثانية جزئية * الثالث كل عبادة
لا تستغنى وكل وضوء عبادة فينتج كل مستغن ليس بوضوء
ويتبين بالقلب وعكس النتيجة * الرابع كل مباح مستغن وكل

وضوء ليس بمباح فينتج بعض المستغنى ليس بوضوء ويتبين
 بعكسهما * الخامس بعض المباح مستغن وكل وضوء ليس بمباح
 وهو مثله * (والاستثنائي) ضربان ضرب بالشرط ويسمى المتصل
 والشرط مقدما والجزاء تاليا. والمقدمة الثانية استثنائية وشرط
 انتاجه أن يكون الاستثناء بعين المقدم فلازمه عين التالي أو
 بنقيض التالي فلازمه نقيض المقدم وهذا حكم كل لازم مع
 ملزومه والا لم يكن لازما مثل أن كان هذا انسانا فهو حيوان
 وأكثر الاول بان والثاني بلو ويسمى ما بلو قياس الخلف وهو
 اثبات المطلوب بإبطال نقيضه * وضرب بغير الشرط ويسمى
 المنفصل ويلزمه تعدد اللازم مع التناقى فان تنافيا اثباتا ونفيا لزم
 من اثبات كل نقيضه ومن نقيضه ^{بمعنى} نقيضه فيجىء أربعة. مثاله العدد
 اما زوج أو فرد لكنه الى آخرها وان تنافيا اثباتا لنفيا لزم الاولان
 مثاله الجسم اما جماد أو حيوان وان تنافيا نفيا لا اثباتا لزم
 الاخيران. مثاله الخنثى إما لارجل أو لامرأة. ويرد الاستثنائي
 الى الاقتراني بان يجعل الملزوم وسطا والاقتراني الى المنفصل

بذلك منافيه معه * والخطأ في البرهان لمادته وصورته فالأول
يكون في اللفظ للاشتراك أو في حرف العطف مثل الخمسة
زوج وفرد ونحوه حلو حامض وعكسه طيب ماهر ولا استعمال
المتباينة كالمترادفة كالسيف والصارم ويكون في المعنى لالتباسها
بالصادقة كالحكم على الجنس بحكم النوع وجميع ما ذكر في
النقيضين . وكجعل غير القطعي كالقطعي . وكجعل العرضي
كالذاتي . وكجعل النتيجة مقدمة بتغيير ما يسمى المصادرة ومنه
المتضايقة وكل قياس دوري * والثاني أن يخرج عن الاشكال

﴿ مبادئ اللغة ﴾

* ومن لطف الله تعالى احداث الموضوعات اللغوية فلنتكلم
على حدها وأقسامها وابتداء وضعها وطريق معرفتها الحد كل
لفظ وضع لمعنى . أقسامها مفرد ومركب * المفرد اللفظ بكلمة
واحدة وقيل ما وضع لمعنى ولا جزء له يدل فيه والمركب بخلافه
فيهما فنحو بعلبك مركب على الأول لا الثاني ونحو يضرب
بالعكس ولزمهم أن نحو ضارب ونخرج مما لا ينحصر مركب

وينقسم المفرد الى اسم وفعل وحرف ودلالته اللفظية في كمال معناها دلالة مطابقة وفي جزئه دلالة تضمن وغير اللفظية التزام وقيل اذا كان ذهنيًا والمركب جملة وغير جملة فالجملة ما وضع لافادة نسبة ولا يتأتى الا في اسمين أو في فعل واسم ولا يرد حيوان ناطق وكاتب في زيد كاتب لانها لم توضع لافادة نسبة وغير الجملة بخلافه ويسمى مفردا أيضًا والمفرد باعتبار وحدته ووحدته مدلوله وتعددها أربعة أقسام فالاول ان اشترك في مفهومه كثيرون فهو الكلي فان تفاوت كالوجود للخالق والمخلوق فشكك والافتواطي وان لم يشترك فجزئي ويقال للنوع أيضًا جزئي. والكلي ذاتي وعرضي كما تقدم. الثاني من الاربعة متقابلة متباينة. الثالث ان كان حقيقة للمتعدد فمشارك والا فحقيقة. ومجاز. الرابع مترادفة وكلها مشتق وغير مشتق صفة وغير صفة

• مسألة • المشترك واقع على الاصح. لنا أن نقهر. للطهر

والحيض معا على البدل من غير ترجيح. واستدل لولم يكن
خلت أكثر المسميات لأنها غير متناهية. وأجيب بمنع ذلك
في المختلفة والمتضادة ولا يفيد في غيرها ولو سلم فالمتعل متناه
وان سلم فلا نسلم أن المركب من المتناهي متناه. وأسند
بأسماء العدد وان سلم منعت الثانية ويكون كأنواع الروائع
واستدل لولم يكن لكان الموجود في القديم والحادث متواطئا
لانه حقيقة فيهما. وأما الثانية فلان الموجود ان كان الذات فلا
اشتراك وان كان الصفة فهي واجبة في القديم فلا اشتراك
وأجيب بأن الوجوب والامكان لا يمنع التواطؤ كالعالم والمتكلم
قالوا لو وضعت لاختل المقصود من الوضع قلنا يعرف بالقرائن
وان سلم فالتعريف الاجمالى مقصود كالأجناس
﴿مسئلة﴾ ووقع في القرآن على الاصح كقوله تعالى
ثلاثة قروء وعسمى لا قبل وإدبر. قالوا ان وقع مينا طال
بغير فائدة وغير ميين غير مفيد وأجيب فائدته مثلها في
الأجناس وفي الأحكام الاستعداد للامثال اذا بين

❖ مسألة ❖ المترادف واقع على الاصح كاسد وسبع وجاوس وقعود. قالوا لو وقع لمرى عن الفائدة. قلنا فائدة التوسعة وتيسير النظم والنثر لا روى أو الوزن وتيسير التجنيس والمطابقة. قالوا تعريف للمعرف. قلنا علامة ثانية

❖ مسألة ❖ الحد والمحدود ونحو عطشان ونطشان غير مترادفين على الاصح لان الحد يدل على المفردات ونطشان لا يفرد

❖ مسألة ❖ يقع كل من المترادفين مكان الآخر لانه بمعنى واحد ولا حجب في التركيب. قالوا الوصح لصح (خدأى اكبر). وأجيب بالتزامه وبالفارق باختلاف اللغتين

❖ مسألة ❖ الحقيقة اللفظ المستعمل في وضع اول وهي لغوية وعرفية وشرعية كالاسد والدابة والصلاة * والمجاز المستعمل في غير وضع أول على وجه يصح ولا بد من العلاقة وقد تكون بالشكل كالانسان للصورة أو في صفة ظاهرة كالاسد على الشجاع لا على الابخر لخفاها أو لانه كان عليها

كالعبد أو آيل كالحر أو للمجاورة مثل جرى الميزاب ولا
يشترط النقل في الآحاد على الأصح * لنا لو كان ثقليا لتوقف
أهل العربية عليه ولا يتوقفون. واستدل لو كان ثقليا لما افتقر
إلى النظر في العلاقة. وأجيب بأن النظر للواضع وإن سلم
فلاطلاع على الحكمة. قالوا لو لم يكن لجاز نخلة لطويل غير
إنسان وشبكة للصيد وابن للاب وبالعكس. وأجيب بالمنازع. قالوا
لو جاز لكان قياساً أو اختراعاً. وأجيب باستقراء أن العلاقة
مصححة كرفع الفاعل. وقالوا يعرف المجاز بوجوه بصحة النقي
كقولك للبلد ليس بحمار عكس الحقيقة لا امتناع ليس بإنسان
وهو دور. وبأن يتبادر غيره لولا القرينة عكس الحقيقة. وأورد
المشرك فإن أجيب بأنه يتبادر غير معين لزم أن يكون للمعين
مجازاً وبعدم إطراده ولا عكس. وأورد السخى والفاضل لغير
الله والقارورة للزجاجة. فإن أجيب بالمنازع فدور وبجمعه على
خلاف جمع الحقيقة كأمور جمع أمر للفعل وامتناع أوامر ولا
عكس. وبالنزاع تقييده مثل جناح الذل ونار الحرب وبتوقفه

على المسمى الآخر مثل ومكروا ومكر الله * واللفظ قبل الاستعمال ليس بحقيقة ولا مجاز. وفي استلزام المجاز الحقيقة خلاف بخلاف العكس * الملزم لو لم يستلزم لعري الوضع عن الفائدة * النافي لو استلزم لكان لنحو قامت الحرب على ساق وشابت لمة الليل حقيقة وهو مشترك الالتزام للزوم الوضع والحق ان المجاز في المفرد ولا مجاز في التركيب. وقول عبدالقاهر في نحو احياني اكتبالى بطلعتك ان المجاز في الاسناد بعيد لاتحاد جهته. ولو قيل لو استلزم لكان للفظ الرحمن حقيقة ولنحو عسى كان قويا

﴿ مسألة ﴾ اذا دار اللفظ بين المجاز والاشتراك فالمجاز أقرب لان الاشتراك يخل بالتفاهم ويؤدي الى مستبعد من ضد أو نقيض ويحتاج الى قرينتين ولان المجاز أغلب ويكون أبلغ وأوجز وأوفق ويتوصل به الى السجع والمقابلة والمطابقة والمجانسة والروى. وعورض بترجيح الاشتراك باطراده فلا يضطرب وبلاشتقاق فتتسع وبصحة المجاز فيهما فتكثر

الفائدة وباستغناؤه عن العلاقة وعن الحقيقة وعن مخالفه ظاهر.
وعن اللفظ عند عدم القرينة. وما ذكر من انه أبلغ فمشترك
فيها والحق أنه لا يقابل الاغلب شيء مما ذكر

﴿مسئلة﴾ الشرعية واقعة خلافا للقاضي وأثبت المعتزلة
الدينية أيضا لنا القطع بالاستقراء ان الصلاة للركعات والركاة
والصوم والحج كذلك وهي في اللغة الدعاء والنماء والامساك
مطلقا والتقصم مطلقا قولهم باقية والزيادات شروط رد
بانه في الصلاة وهو غير داع ولا متبع قولهم مجاز ان أريد
استعمال الشارع لها فهو المدعى وان أريد به أهل اللغة بخلاف
الظاهر لانهم لم يعرفوها ولانها تفهم بغير قرينة. القاضي لو
كانت كذلك لفهمها المكلف ولو فهمها لنقل لانا مكلفون
مثلهم والآحاد لا تقيد ولا تواتر. والجواب انها فهمت بالتفهم
بالقرائن كالاطفال. قالوا لو كانت لكنت غير عربية لانهم لم
يضعوها. وأما الثانية فلانه يلزم أن لا يكون القرآن عربيا
وأجيب بانها عربية بوضع الشارع لها مجازا أو أنزلناه ضمير

السورة ويصح اطلاق اسم القرآن عليها كالماء والعسل بخلاف نحو المائة والرغيف ولو سلم فيصح اطلاق العربي على ماغالبه عربى، كشعر فيه فارسية وعربية المعنوية الايمان التصديق وفي الشرع العبادات لانها الدين المعتبر. والدين الاسلام. والاسلام الايمان بدليل (ومن يتبع غير الاسلام دينا) فثبت ان الايمان العبادات وقال (فاخرجنا من كان فيها من المؤمنين) الى آخرها. وعورض بقوله (قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا) وقالوا لو لم يكن لكان قاطع الطريق مؤمنا وليس بمؤمن لانه يخزي بدليل (من تدخل النار فقد أخزيته) والمؤمن لا يخزي بدليل (يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه) وأجيب بانه للصحابة أو مستأنف.

﴿مسئلة﴾ المجاز واقع خلافا للاستاذ بدليل الاسد للشجاع والحمار للبليد وشابت لمة الليل. المخالف مغل بالتفاهم وهو استبعاد

﴿مسئلة﴾ وهو في القرآن خلافا للظاهرية بدليل

(ليس كمثل شئ) (وابالقرية) (جدارا يريد أن يقض)
 (فاعتدوا عليه) (سيئة مثلها) وهو كثير * قالوا المجاز
 كذب لانه يشفي فيصدق . قلنا انما يكذب اذا كان معا
 للحقيقة . قالوا يلزم أن يكون البارئ تعالى متجاوزا . قلنا مثله
 يتوقف على الاذن

﴿ مسألة ﴾ في القرآن معرب وهو عن ابن عباس وعكرمة
 رضى الله عنهم ونفاه الا كثرون . لنا المشكاة هندية واستبرق
 وسجيل فارسية وقسطاس رومية * قولهم مما اتفق فيه اللغتان
 كالصابون والتنور بعيد واجماع العربية على ان نحو ابراهيم منع
 من الصرف للعجمة والتعريف يوضحه * المخالف بما ذكر
 في الشرعية بقوله أ أعجمي وعربي فنفي أن يكون متنوعا *
 وأجيب بان المعنى من السياق أ كلام أعجمي ومخاطب عربي
 لا يفهمه وهم يفهمونها ولو سلم نفي التنوع فالمعنى أعجمي لا يفهمه
 ﴿ مسألة ﴾ المشتق ما وافق أصلا بحروفه الاصول
 ومعناه وقد يزداد بتغير ما وقد يطرد كاسم الفاعل وغيره وقد

يختص كالقارورة والدبران

﴿مسئلة﴾ اشتراط بقاء المعنى فى كون المشتق حقيقة
 ثالثها ان كان ممكنا اشتراط المشتراط لو كان حقيقة وقد اتقضى
 لم يصح نفيه . اوجب بأن المنى الاخص فلا يستلزم نفي الاعم .
 قالوا لو صح بعده لصح قبله . اوجب اذا كان الضارب من ثبت
 له الضرب لم يلزم . الثاني اجمع أهل العربية على صحة ضارب أمس
 وانه اسم فاعل . اوجب مجاز كما فى المستقبل باتفاق . قالوا صح
 مؤمن وعالم للنائم . اوجب مجاز لامتناع كافر لكفر تقدم .
 قالوا يتعذر فى مثل متكلم ومخبر . اوجب بأن اللغة لم تبين على
 المشاحة فى مثله بدليل صحة الحال وأيضا فانه يجب أن لا يكون
 كذلك

﴿مسئلة﴾ لا يشتق اسم الفاعل لشيء والفعل قائم بغيره
 خلافا للمعتزلة . لنا الاستقراء قالوا ثبت قاتل وضارب والقتل
 للمفعول . قلنا القتل التأثير وهو للفاعل . قالوا المخلق الخالق
 على الله باعتبار المخلوق وهو لا أثر لان الخلق المخلوق والا

لزم قدم العالم أو التسلسل . أجيب أولاً بأنه ليس بفعل قائم
بغيره . وثانياً انه للتعلق الحاصل بين المخلوق والقدرة حال
الايجاد فلما نسب الى البارى صرح الاشتقاق جمعاً بين الادلة
﴿ مسألة ﴾ الاسود ونحوه من المشتق يدل على ذات
متصفة بسواد لا على خصوص من جسم وغيره بدليل صحة
الاسود جسم

﴿ مسألة ﴾ لا تثبت اللغة قياساً خلافاً للقاضى وابن
سريج وليس الخلاف فى نحو رجل ورفع الفاعل أى لا يسمى
مسكوت عنه الحاقاً بتسمية لمعين لمعنى يستلزمه وجوداً وعدمه
كالخمر للنبذ للتخمير والسارق للنباش للاخذ خفية والزانى
للا تطل لا يلاج المحرم الا بنقل أو استقرار التعميم * لنا اثبات اللغة
بالمحتمل . قالوا ادار الاسم معه وجوداً وعدماء قلنا ودار مع كونه
من الغيب وكونه مال الحى وقبله . قالوا ثبت شرعاً والمعنى واحد
قلنا لولا الاجماع لما ثبت وقطع النباش وحده النبذ اما ثبوت
التعميم أو بالقياس لا لانه سارق أو خمر بالقياس

﴿ الحروف ﴾ معنى قولهم الحرف لا يستقل بالمفهومية
ان نحو من والى مشروط في دلالتها على معناها الافرادى
ذكر متعلقهما ونحو الابتداء والانتهاى وابتداء وانتهى غير
مشروط فيها ذلك . وأما نحو ذو وفوق وتحت وان لم تذكر
الا بمتعلقها الامر فغير مشروط فيها ذلك لما علم من ان وضع
ذو بمعنى صاحب ليتوصل به الى الوصف باسماء الاجناس اقتضى
ذكر المضاف اليه وان وضع فوق بمعنى مكان ليتوصل به الى
علو خاص اقتضى ذلك وكذلك البواق *

﴿ مسألة ﴾ الواو للجمع المطلق لا لترتيب ولا معية
عند المحققين . لنا النقل عن الأئمة أنها كذلك واستدل لو كان
لترتيب لتناقض (وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة) مع
الآخرى ولم يصح تقاتل زيد وعمرو ولكن جاء زيد وعمرو
بعده تكريرا وقبله تناقضا . وأجيب بأنه مجاز لما سندر . قالوا
اركعوا واسجدوا . قلنا الترتيب مستفاد من غيره . قالوا ان الصفاة
والمروة . وقال عليه السلام ابدؤا بما بدأ الله به . قلنا لو كان له ذلك .

احتجج الى ابدؤا. قالوا رد عليه السلام على قائل ومن عصاهما
فقد غوى. وقال قل ومن عصى الله ورسوله. قلنا ترك افراد
اسمه بالتعظيم بدليل أن معصيتهما لا ترتب فيها. قالوا اذا قيل
لغير المدخول بها أنت طالق وطالق وطالق وقعت واحدة
بخلاف أنت طالق ثلاثا. وأجيب بالمنع وهو الصحيح. وقول
مالك رحمه الله والاظهر انها مثل ثم انما قاله في المدخول بها
بمعنى تقع الثلاث ولا ينوى في التأكيد (الثالث) ابتداء الوضع
ليس بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية. لنا القطع بصحة
وضع اللفظ للشيء وتقيضه وضده وبوقوعه كالقرء والجنون
قالوا لو تساوت لم تختص. قلنا تختص بارادة الواضع المختار
﴿مسئلة﴾ قال الاشعري علمها الله بالوحى أو بخلق
الاصوات أو بعلم ضرورى. البهشية وضعها البشر واحد أو
جماعة وحصل التعريف بالاشارة والقرائن كالاطفال. الاستاذ
القدر المحتاج اليه في التعريف بتوقيف وغيره محتمل. وقال
القاضى الجميع ممكن ثم الظاهر قول الاشعري. قال وعلم آدم

الاسماء كلها قالوا ألهمه أو علمه ماسبق . قلنا خلاف الظاهر .
 قالوا الحقائق بدليل ثم عرضهم . قلنا انبؤنى باسماء هؤلاء . بين
 أن التعاليم لها والضمير للمسميات . واستدل بقوله (واختلاف
 ألسنتكم) والمراد اللغات باتفاق . قلنا التوقيف والاقدار في كونه
 آية سواء البهشية (وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه) دل
 على سبق اللغات والا لزم الدور . قلنا اذا كان آدم عليه السلام
 هو الذي علمها اندفع الدور وأما جواز أن يكون التوقيف
 بخلق الاصوات أو بعلم ضروري بخلاف المعتاد . الاستاذ ان لم
 يكن المحتاج اليه توقيفيا لزم الدور لتوقفه على اصطلاح سابق
 قلنا يعرف بالترديد والقرائن كالاطفال •

﴿ الرابع ﴾ طريق معرفتها التواتر فيما لا يقبل التشكيك

كالارض والسماء والحر والبرد والآحاد في غيره

﴿ الاحكام ﴾ لا يحكم العقل بان الفعل حسن أو قبيح في

حكم الله تعالى ويطلق لثلاثة أمور اضافية لموافقة الغرض ومخالفته
 ولما أمرنا بالثناء عليه والدم ولما لا حرج فيه . ومقابله . وفعل الله

تعالى حسن باعتبارين الإخيرين. وقالت المعتزلة والكرامية
والبراهمة الأفعال حسنة وقيحة لذاتها. فالقدماء من غير صفة
وقوم بصفة وقوم بصفة في القبيح. والجبائية بوجوه واعتبارات*
لنا لو كان ذاتيا لما اختلف وقد وجب الكذب اذا كان فيه
عصاة نبي والقتل والضرب وغيرها. وأيضا لو كان ذاتيا لاجتمع
التقيضان في صدق من قال لا كذب غدا وكذبه. واستدل لو
كان ذاتيا لزم قيام المعنى بالمعنى لان حسن الفعل ^{ذاته} على
مفهومه والا لزم من تعقل الفعل تعقله ويلزم وجوده لان
تقيضه لا حسن وهو سلب والا استلزم حصوله محلا موجودا
ولم يكن ذاتيا وقد وصف الفعل به فيلزم قيامه به. واعترض
بأجرائه في الممكن وبأن الاستدلال بصورة النقي على الوجود
دور لانه قد يكون ثبوتيا أو منقسما فلا يفيد ذلك. واستدل
فعل العبد غير مختار فلا يكون حسنا ولا قبيحا لذاته اجماعا
لانه ان كان لازما فواضح وان كان جائزا فان افتقر الى مرجح
عاد التقيسم والافهوا اتفاق وهو ضعيف فاما تفرق بين الضرورية

والاختيارية ضرورة ويلزم عليه فعل الباري وأن لا يوصف
 بحسن ولا قبح شرعا والتحقيق انه يرجح بالاختيار وعلى
 الجبائية لو حسن الفعل أو قبح لغير الطلب لم يكن تعلق
 الطلب لنفسه لتوقفه على أمر زائد . وأيضا لو حسن الفعل
 أو قبح لذاته أو لصفته لم يكن الباري مختارا في الحكم لان
 الحكم بالمرجوح على خلاف المعقول فيلزم الآخر فلا اختيار
 ومن السمع (وما كنا معذنين حتى نبعث رسولا) لاستلزام
 مذهبهم خلافه . قالوا حسن الصدق النافع والايمان وقبح
 الكذب الضار والكفران معلوم بالضرورة من غير نظر
 الى عرف أو شرع أو غيرهما والجواب المنع بل بما ذكر . قالوا
 اذا استويا في المقصود مع قطع النظر عن كل مقدار أثر العقل
 الصدق . وأجيب بأنه تقدير مستحيل فلذلك يستبعد منع اثار
 الصدق ولو سلم فلا يلزم في الغائب للقطع بأنه لا يقبح من
 الله تمكين العبد من المعاصي ويقبح منا . قالوا لو كان شرعاً
 لزم اخفاء الرسل . فيقول لا أنظر في معجزتك حتى يجب النظر

ويعكس أو لا يجب حتى يثبت الشرع ويعكس. والجواب ان وجوبه عندهم نظري فيقول بعينه على ان النظر لا يتوقف على وجوبه ولو سلم فالوجوب بالشرع نظر أو لم ينظر ثبت أو لم يثبت. قالوا لو كان ذلك لجازت المعجزة من الكاذب ولا تمتنع الحكم بفتح نسبة الكذب الى الله قبل السمع والتثليث وأنواع الكفر من العالم^(١). وأجيب بأن الاول ان امتنع فلمدرك آخر والثاني ملتزم ان أريد به التحريم الشرعي *

* مسألتان * على التزل * الاولى * شكر النعم ليس بواجب عقلا لانه لو وجب لوجب لفائدة والا كان عبثا وهو فيصح ولا فائدة لله تعالى لتعالیه عنها ولا للعبد في الدنيا لانه مشقة ولا حظ للنفس فيه ولا في الآخرة اذ لا مجال للعقل في ذلك * قولهم الفائدة الأمن من احتمال العقاب في الترك وذلك لازم الخطور مردود بمنع الخطور في الاكثير ولو سلم

(١) ضبط في أصل الخطية بفتح اللام وسقط منها لفظة بخلافه. التي شرحها العضد قاتها بكسر اللام على أصله فليتبه كتبه مصححه

فعارض باحتمال العقاب على الشكر لانه تصرف في ملك غيره
أولانه كالاستهزاء كمن شكر ملكا على لقمة بل اللقمة بالنسبة
الى الملك أكثر * الثانية * لاحكم فيما لا يقضى العقل فيه بحسن
ولا قبح * وثالثها لهم الوقف عن الخطر والاباحة . واما غيرها
فانقسم عندهم الى الخمسة لانها لو كانت محظورة وفرضا ضددين
لكلف بالحال * الاستاذ اذا ملك بنواد بحرا لا ينزف وأجب
مملوكه قطرة فكيف يدرك تحريمها عقلا . قالوا تصرف في
ملك الغير . قلنا ينبغي على السمع ولو سلم فقيمين يلحقه ضرر ما
ولو سلم فعارض بالضرر الناجز وان أراد المبيع أن لا حرج
فسلم وان أراد خطاب الشارع فلا شرع وان أراد حكم العقل
فالفرض انه لا مجال للمقبل فيه . قالوا خلقه وخلق المنتفع به
فالحكمة تقتضى الاباحة . قلنا معارض بانه ملك غيره وخلقه
ليصير فيثاب وان اراد الواقف انه وقف لتعارض الأدلة ففاسد
* الحكم * قيل خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين
فوزد مثل (والله خلقكم وما تعملون) فزيد بالاقتضاء أو التخيير

فوردكون الشيء دليلاً وسبباً وشرطاً فزيد أو الوضع فاستقام
وقيل بل هو راجع الى الاقتضاء والتخير . وقيل ليس بحكم
وقيل الحكم خطاب الشارع بفائدة شرعية تختص به أى لا
تفهم الا منه لانه انشاء فلا خارج له فان كان طلباً لفعل غير
كف ينتهض تركه في جميع وقته سبباً للعقاب فوجوب وان
انتهض فعله خاصة للثواب فندب وان كان طلباً لكف عن
فعل ينتهض فعله سبباً للعقاب فتحریم* ومن يسقط غير كف في
الوجوب يقول طلباً لئني فعل في التحريم وان انتهض الكف
خاصة للثواب فكراهة وان كان تحييراً فأباحة والا فوضعي
وفي تسمية الكلام في الازل خطاباً بخلاف * الوجوب *
الثبوت والسقوط وفي الاصطلاح ما تقدم . والواجب الفعل
المتعلق للوجوب كما تقدم وما يعاقب تاركه مردود بجواز
العفو وما أوعد بالعقاب تاركه مردود بصدق ايمان الله تعالى
وما يخاف مردود بما يشك فيه . القاضي ما يذم تاركه شرعاً
بوجه ما . وقال بوجه ما ليدخل الواجب الموسع والكفاية

حافظ على عكسه فأخل بطرده اذ يرد الناسى والنائم والمسافر
فان قال يسقط الوجوب بذلك . قلنا ويسقط بفعل البعض
والفرض والواجب مترادفان . الحنفية الفرض المقطوع به
والواجب المظنون . الاداء ما فعل فى وقته المقدر له شرعا
أولا والقضاء ما فعل بعد وقت الاداء استدرا كما لما سبق له
وجوب مطلقا آخره عمدا أو سهوا تمكن من فعله كالمتسافر
أو لم يتمكن لما منع من الوجوب شرعا كالحائض أو عقلا كالنائم
وقيل لما سبق وجوبه على المستدرك ففعل الحائض والنائم
قضاء على الاول لا الثانى الا على قول ضعيف . والاعادة ما فعل
فى وقت الاداء ثانيا ضلل وقيل لعذر *

* مسألة * الواجب على الكفاية على الجميع ويسقط
بالبعض . لنا اثم الجميع بالترك باتفاق . قالوا يسقط بالبعض . قلنا
استبعاد . قالوا كما أمر بواحد مبهم أمر بعض مبهم . قلنا اثم
واحد مبهم لا يعقل . قالوا قلولا نقر . قلنا يجب تأويله على المسقط
جمعا بين الادلة *

﴿مسئلة﴾ الامر بواحد من أشياء كخصال الكفارة
 مستقيم . وقال بعض المعتزلة الجميع واجب . وبعضهم الواجب
 ما يفعل . وبعضهم الواجب واحد معين ويسقط به وبالأخرى لنا
 القطع بالجواز والنص دل عليه وأيضاً وجوب تزويج أحد
 الخاططين واعتاق واحد من الجنس فلو كان التخيير يوجب
 الجميع لوجب تزويج الجميع ولو كان معيناً لخصوص أحدهما
 امتنع التخيير . المعتزلة غير المعين مجهول ويستحيل وقوعه فلا
 يكلف به . والجواب أنه معين من حيث أنه واجب وهو واحد
 من الثلاثة فينتفي التخصيص فصح إطلاق غير المعين عليه . قالوا
 لو كان الواجب واحداً من حيث هو أحدها لا بعينه مبهماً
 لوجب أن يكون المخير فيه واحداً لا بعينه من حيث هو
 أحدها . فإن تعددا لزم التخيير بين واجب وغير واجب وإن
 اتحد لزم اجتماع التخيير والوجوب . وأجيب بلزومه في الجنس
 وفي الخاططين . والحق إن الذي وجب لم يخير فيه والمخير فيه
 لم يجب لعدم التعيين . والتعدد يأتي كون المتعلقين واحداً كما لو

حرم واحدا وأوجب واحدا. قالوا ليم ويسقط وان كان بلفظ
التخير كالكفاية. قلنا الاجماع ثم على تأنيم الجميع وهنا بترك
واحد لا بعينه وأيضا فتأنيم واحد لا بعينه غير معقول بخلاف
التأنيم على ترك واحد من ثلاثة. قالوا يجب أن يعلم الأمر
الواجب. قلنا يعلمه حسبما أوجبه وإذا أوجبه غير معين وجب
أن يعلمه غير معين. قالوا علم ما يفعل فكان الواجب. قلنا
فكان الواجب لكونه واحدا منها لا لخصوصه للقطع بان
الخلق فيه سواء.

* مسألة * الموسع الجمهور أن جميع وقت الظهر ونحوه
وقت لادائه * القاضى الواجب الفعل أو العزم ويتعين آخراً
وقيل وقته أوله فان أخره قضاؤه * بعض الحنفية أخره فان
قدمه فنقل يسقط الفرض * الكرخى الا أن يبقى بصفة
التكليف فما قدمه واجب * لنا ان الامر قيد بجميع الوقت
فالتخير والتعين تحكم وأيضا لو كان معيناً لكان المصلحة في
غيره مقدماً فلا يصح أو قاضياً فيمضى وهو خلاف الاجماع.

القاضي ثبت في الفعل والعزم حكم خصال الكفارة * وأجيب
بان الفاعل ممثل لكونها صلاة قطعاً لا لاحد الامرين
ووجوب العزم في كل واجب من أحكام الايمان * الحنفية لو
كان واجبا اولاً عصي بتأخيرها لانه ترك * قلنا التأخير والتعجيل
فيه كخصال الكفارة *

﴿ مسألة ﴾ من أخر مع ظن الموت قبل الفعل عصى
اتفاقاً فان لم يمت ثم فعله في وقته فالجمهور أداء * وقال القاضي
انه قضاء فان اراد وجوب نية القضاء فبعيد ويلزمه لو اعتقد
انقضاء الوقت قبل الوقت فيعصى بالتأخير . ومن أخر مع
ظن السلامة فمات فجأة فالتحقيق لا يعصى بخلاف ما وقته العمر .
﴿ مسألة ﴾ ما لا يتم الواجب الا به وكان مقدوراً شرطاً
واجب . والاكثر وغير شرط كترك الاضداد في الواجب
وفعل ضد في المحرم وغسل جزء الرأس . وقيل لا فيهما . لنا لو لم
يجب الشرط لم يكن شرطاً وفي غيره لو استلزم الواجب
وجوبه لزم تعقل الموجب له ولم يكن تعلق الوجوب لنفسه

ولا تمتنع التضرع بغيره ولمضى بتركه ولصح قول الكعبى
فى نفي المباح ولو جبت نيته * قالوا لو لم يجب لصح دونه ولما
ونجب التوصل الى الواجب والتوصل واجب بالاجماع *
وأجيب ان أريد بلا يصح وواجب لا بد منه فسلم وان أريد
مأمور به فاين دليله وان سلم الاجماع فى الاسباب بدليل
خارجى *

* مسألة * يجوز أن يحرم واحد لا بعينه خلافا للمعتزلة
وهى كالخير *

* مسألة * يستحيل كون الشيء واجبا حراما من جهة
واحدة الا عند بعض من يجوز تكليف المحال وأما الشيء
الواحد له جهتان كالصلاة فى الدار المفصولة فالجمهور تصح
والقاضى لا تصح ويسقط الطلب عندها . وأحمد وأكثر
المتكلمين لا تصح ولا يسقط * لنا القطع بطاعة العبد وعصيانه
بأمره بالخياطة ونهيه عن مكان مخصوص للجهتين وأيضاً لو
لم تصح لكان لاتحاد المتعلقين اذ لا مانع سواء اتفاقا ولا

اتحاد لان الامر للصلاة والنهي للغصب . واختيار المكلف
 جمعهما لا يخرجهما عن حقيقتهما واستدل لولم تصح لما ثبت
 صلاة مكروهة ولا صيام . مكروه لتضاد الاحكام . وأجيب بانه
 ان اتحد الكون منع والا لم يفد لرجوع النهي الى وصف
 منفك . واستدل لولم تصح لما سقط التكليف . قال القاضي وقد
 سقط بالاجماع لانهم لم يأمرهم بقضاء الصلوات ورد بمنع
 الاجماع مع مخالفة أحمد وهو اقدم بمعرفة الاجماع قال القاضي
 والمتكلمون لو صححت لاتحد المتعلقان لان الكون واحد وهو
 غصب . وأجيب باعتبار الجهتين كما سبق . قالوا لو صححت لصح
 صوم يوم النحر بالجهتين . واجيب بان صوم يوم النحر غير
 منفك عن الصوم بوجه فلا تتحقق جهتان او بان نهى التحريم
 لا يعتبر فيه تعدد الابدليل خاص فيه . وأما من توسط أرضا
 مفصولة فخط الاصولى فيه بيان استحالة تعلق الامر والنهي
 معاً بالخروج وخطأ ابى هاشم ^{نقله عن الامام} واذا تعين الخروج للامر قطع
 بنى المعصية به بشرطه . وقول الامام باستصحاب حكم المعصية

مع الخروج ولا نهي بعيد ولا جهتين لتعذر الامتثال *
 مسئلة المندوب . أمور به خلافا للكرخي والرازي *
 لنا انه طاعة وانهم قسموا الامر الى ايجاب وندب . قالوا لو
 كان لكان تركه معصية لانها مخالفة الامر ولما صح لأمرتهم
 بالسواك . قلنا المعنى أمر الايجاب فيهما *
 مسئلة المندوب ليس بتكليف خلافا للاستاذوحي
 لفظية *

مسئلة المكروه منهي عنه غير مكلف به كالندوب
 ويطلق أيضاً على الحرام وعلى ترك الاولى *
 مسئلة يطلق الجائز على المباح وعلى ما لا يمتنع
 شرعاً أو عقلاً وعلى ما استوى الامر ان فيه فيهما وعلى المشكوك
 فيه فيهما بالاعتبارين *

مسئلة الاباحة حكم شرعي خلافا لبعض المعتزلة *
 لنا انها خطاب الشارع قالوا انتفاء الحرج وهو قبل التشرع *
 مسئلة المباح غير مأثور به خلافا للكمي . لنا ان

الامر طلب يستلزم الترجيح ولا ترجيح . قال كل مباح ترك
 حرام وترك الحرام واجب ومالا يتم الواجب الا به فهو واجب
 وتأول الاجماع على ذات الفعل لا بالنظر الى ما يستلزم جمعا
 بين الادلة * وأجيب بجوابين (الاول) انه غير متعين لذلك
 فليس بواجب وفيه تسليم أن الواجب واحد فما فعله فهو
 واجب قطعا (الثاني) نزامه ان الصلاة حرام اذا ترك بها واجب
 وهو يلتزمه باعتبار الجهتين ولا مخلص الا بان مالا يتم الواجب
 الا به من عقل او عادي فليس بواجب * وقول الاستاذ الاباحة
 تكليف بعيد *

* (مسئلة) * المباح ليس بجنس للواجب بل هما نوعان
 للحكم * لنا لو كان جنسه لاستلزم النوع التخيير قالوا ما ذون
 فيهما واختص الواجب قلنا تركتم فعل المباح * ^{بالمعنى} ^{بالمعنى}
 * (مسئلة) * خطاب الوضع كالحكم على الوصف بالسبيبية
 الوقتية كالزوال والمعنوية كالاسكار والملك والضمان والعقوبات
 وبالمالفة للحكم لحكمة تقتضى تقيض الحكم كالبوة في

التفاصيل والسبب لحكمة تخل بحكمة السبب كالدين في الزكاة فان كان المستلزم عدمه فهو شرط فيهما كالقدرة على التسليم والطهارة وأما الصحة والبطلان أو الحكم بهما فأمر عقلي لأنها إما كون الفعل مستقلاً للقضاء وإما موافقة أمر الشرع والبطلان والفساد تقيضها * الخفية الفاسد المشروع بإصله الممنوع بوصفه * وأما الرخصة فالشرع لعذر مع قيام المحرم أولاً العذر كأكل الميتة للمضطر والقصر والفطر في السفر واجبا ومندوبا ومباحا * المحكوم فيه الأفعال *

* (مسئلة) * شرط المطلوب الامكان ونسب خلافه الى الاشعري والاجماع على صحة التكليف بما علم الله أنه لا يقع لنا لو صبح التكليف بالمستحيل لكان مستدعي الحصول لانه معنى الطاب ولا يصح لانه لا يتصور وقوعه واستدعاء حصوله فرعه لانه لو تصور مثبتاً لزم تصور الامر على خلاف ماهيته وهو محال * فان قيل لو لم يتصور لم يعلم حالة الجمع بين الضدين لان العلم بصفة الشيء فرع تضرده * قلنا الجمع المتصور

جمع المختلفات وهو المحكوم بنفيه ولا يلزم من تصوره منقيا
 عن الضدين تصوه مثبتا * فان قيل يتصور ذهنا للحكم عليه لا
 في الخارج قلنا فيكون الخارج مستحيلا والذهني بخلافه
 وأيضا يكون الحكم بالاستحالة على ما ليس بمستحيل وأيضا
 الحكم على الخارج يستدعي تصوره في الخارج * المخالف لو لم
 يصح لم يقع لان العاصي مأمور وقد علم الله أنه لا يقع وأخبر أنه
 لا يؤمن وكذلك من علم بموته ومن نسخ عنه قبل تمكنه ولان
 المكلف لا قدرة له الا حال الفعل وهو حينئذ غير مكلف فقد
 كلف غير مستطيع ولان الافعال مخلوقة لله تعالى ومن هذين
 نسب تكليف المحال الى الاشعري * وأجيب بان ذلك لا يمنع
 تصور الوقوع لجوازه منه فهو غير محل النزاع وبأن ذلك
 يستلزم أن التكاليف كلها تكليف بالمستحيل وهو باطل
 بالاجماع قالوا كلف أبا جهل تصديق رسوله في جميع ما جاء
 به ومنه أنه لا يصدقه فقد كلفه بأن يصدقه في ان لا يصدقه
 وهو مستلزم أن لا يصدقه * والجواب أنهم كلفوا بتصدقه

واخبار رسوله كاخبار نوح عليه السلام ولا يخرج الممكن عن
الامكان بخبر أو علم نعم لو كلفوا بعد علمهم لا تنفت فائدة
التكليف ومثله غير واقع *

* (مسئلة) * حصول الشرط الشرعي ليس شرطاً في
التكليف قطعاً خلافاً لأصحاب الرأي وهي مفروضة في تكليف
الكفار بالفروع والظاهر الوقوع * لنا لو كان شرطاً لم يجب
صلاة على محدث وجنب ولا قبل النية ولا الله أكبر قبل النية
ولا اللام قبل الهمزة وذلك باطل قطعاً قالوا لو كلف بها
لصحت منه * قلنا غير محل النزاع قالوا لو صح لا يمكن الامتثال
وفي الكفر لا يمكن وبعده يسقط * قلنا يسلم ويفعل كالمحدث
* الوقوع (ومن يفعل ذلك) (ولم يك من المصلين) قالوا لو وقع
لوجب انقضاء قلنا انقضاء بأمر جديد وليس بينه وبين وقوع
التكليف ولا صحته ربط عقلي *

* * مسئلة * لا تكليف الا بفعل فالمكلف به في النهي
كف النفس عن الفعل وعن أبي هاشم وكثير نفي الفعل * لنا

لو كان لكان مستدعي حصوله منه ولا يتصور لانه غير مقدور له * وأجيب بمنع انه غير مقدور له كاحد قولي القاضي ورد بأنه كان معدوما واستمروا لقدرة تقتضى أثرا عقلا وفيه نظرة *
 * مسألة * قال الاشعري لا ينقطع التكليف بفعل حال حدوثه ومنعه الامام والمعتزلة فان أراد الشيخ ان تعلقه لنفسه فلا ينقطع بعده ايضا وان أراد أن تنجز التكليف باق فتكليف بايجاد الموجود وهو محال ولعدم صحة الابتلاء فتنتفى فائدة التكليف * قالوا مقدور حينئذ باتفاق فيصح التكليف به * قلنا بل يمتنع بما ذكرناه * المحكوم عليه المكلف *

* مسألة * الفهم شرط التكليف * وقال به بعض من جوز المستحيل لعدم الابتلاء * لنا لوصح لكان مستدعي حصوله منه طاعة كما تقدم ولصح تكليف البهيمة لانهما سواء في عدم الفهم * قالوا لو لم يصح لم يقع وقد اعتبر طلاق السكران وقتله واتلافه * وأجيب بأن ذلك غير تكليف بل من قبيل الاسباب كقتل الطفل واتلافه * قالوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى

قلنا يجب تأويله أما بمثل لا تمت وأنت ظالم وأما على أن المراد
المثل لمنعه التثبت كالغضب.

﴿مسئلة﴾ قولهم الامر يتعلق بالمعدوم ولم يرد تنجيز
التكليف وإنما أريد التعلق العقلي * لنا لو لم يتعلق به لم يكن
أزليا لأن من حقيقته التعلق وهو أزلي * قالوا أمر ونهى وخبر
من غير متعلق محال * قلنا محل النزاع وهو استبعاد ومن ثمة
قال ابن سعيد إنما يتصف بذلك فيما لا يزال * وقال القديم
الامر المشترك وأورد أنها أنواعه فيستحيل وجوده * قالوا يلزم
التعدد * قلنا التعدد باعتبار المتعلقات لا يوجب تعددا وجوديا
﴿مسئلة﴾ يصح التكليف بما علم الأمر انتفاء شرط

وقوعه عند وقته فلذلك يعلم قبل الوقت وخالف الامام والمعتزلة
ويصح مع جهل الأمر اتفاقا * لنا لو لم يصح لم يمض أحد أبدا
لأنه لم يحصل شرط وقوعه من ارادة قديمة أو حادثه وأيضا
لو لم يصح لم يعلم تكليف لأنه بعده ومعه ينقطع وقبله لا يعلم
فإن فرضه مبسعا فرضناه زمنا زمنا فلا يعلم أبدا وذلك باطل

وأيضاً لو لم يصح لم يعلم إبراهيم وجوب الذبح والمنكر معاند
وقال القاضى الاجماع على تحقق الوجوب والتحريم قبل التمكن
* المعتزلة لو صح لم يكن الامكان شرطاً فيه * وأجيب بأن الامكان
المشروط أن يكون مما يتأتى فعله عادة عند وقته واستجاء
شرائطه والامكان الذى هو شرط الوقوع محل النزاع وبانه
يلزم أن لا يصح مع جهل الأمر * قالوا لو صح لصح مع علم
المأمور * وأجيب بانتفاء فائدة التكليف ~~وهذا~~ يطبع ويمضى
بالعزم والبشر والكراهة

* الادلة الشرعية * الكتاب والسنة والاجماع والقياس
والاستدلال وهى راجعة الى الكلام النفسى وهى نسبة بين
مفردين قائمة بالتكلم والعلم بالنسبة ضرورى ولو لم تقم به لكانت
النسبة الخارجية اذ لا غيرهما والخارجية لا يتوقف حصولها على
تعقل المفردين وهذه متوقفة

* الكتاب * القرآن وهو الكلام المنزل للاعجاز بسورة
منه وقولهم ما نقل بين دفتى المصحف توأماً لحد الشئ بما يتوقف

عليه لأن وجود المصحف ونقله فرع تصور القرآن
 (مسئلة) ما نقل آحادا فليس بقرآن للقطع بأن العادة تقضى
 بالتواتر في تفاصيل مثله . وقوة الشبهة في بسم الله الرحمن الرحيم
 منعت من التكفير من الجانبين . والقطع أنها لم تتواتر في أوائل السور
 قرآنا فليست بقرآن فيها قطعا كغيرها . وتواترت بعض آية في النمل
 فلا مخالف . قولهم مكتوبة بخط المصحف وقول ابن عباس سرق الشيطان
 من الناس آية لا يفيد لأن القطع يقابله . قولهم لا يشترط التواتر
 في المحل بعد ثبوت مثله ضعيف يستلزم جواز سقوط كثير من القرآن
 المقرر وجواز إثبات ما ليس بقرآن منه مثل ويل وقياس . لا يقال
 يجوز ولكنه اتفق تواتر ذلك لأننا نقول لو قطع النظر عن ذلك .
 الأصل لم يقطع بانتفاء السقوط ونحن نقطع بأنه لا يجوز والدليل
 : اهض ولأنه يلزم جواز ذلك في المستقبل وهو باطل
 (مسئلة) القرآآت السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء
 كالملة والأمانة وتخفيف الحمر ونحوها . لنا لو لم تكن لكان بعض
 القرآن غير متواتر كملك ومالك ونحوها وتخفيض أحدهما
 تحكم باطل لاستوائهما * (مسئلة) العمل بالشاذ غير جائز
 مثل فصيام ثلاثة أيام متتابعات . واحتج به أبو حنيفة

رحمه الله . لنا ليس بقرآن ولا خبر يصح العمل به . قالوا يتعين أحدهما
فيجب . قلنا يجوز أن يكون مذهبنا وأن سلم فالتجبر المقتطوع . خطأه
لا يعمل به ونقله قرآنا خطأ . (المحكم) المتضح المعنى . والمثابه
مقابلته أما لا شتر أك أو أجمال أو ظهور تشبيه . والظاهر الوقف
على والراسخون في العلم لأن الخطاب بما لا يفهم بعيد - ١
(المسئلة) (مسئلة) الأكثر على أنه لا يتبع عقلا على الأنبياء
معصية وخالف الروافض . وخالف المعتزلة إلا في الصفائر
ومعتمد هم التقيج العقل . والاجماع على عصمتهم بعد الرسالة
نعم الكذب في الأحكام لدلالة المعجزة على الصدق . وجوز ٥ .
القاض غلط وقال دلت على الصدق اعتقادا . وأما غيره من المعاني
فالأجما على عصمتهم من الكبائر والصفائر الخيسة والأكثر على
جواز غيرهما (مسئلة) فعلى صلى الله عليه وسلم .
ما وضع فيه أمر الجبلية كالقيام والقعود والأكل والشرب
أو تخصيصه كالضحى والوتر والتجديد والمشاورة والتخيير
والوصال والزيادة على أربع فواضح . وما سواه ان وضع
أنه بيان بقول أو قرينة مثل صلوا وخذوا وكالقطع من
الكوع والفصل إلى المرافق اعتبر اتفاقا . وما سواه أن علمت
صفته فأتمته مثله فيبقى العبادات وقيل كما لم تعلم .

وأن لم تعلم فالوجوب والندب والأباحة والوقف والمختار أن
ظهر قصد القرية فندب والأباحة . لنا القطع بأن الصحابة
رضي الله عنهم أجمعين كانوا يرجعون إلى فعله عليه الصلاة و
السلام المعلوم صفة وقوله تعالى « فلا قضى » الآية
وإذا لم تعلم وظهر قصد القرية صهر ثبت الرجحان فيلزم الوقف
عنده والوجوب زيادة لم تثبت وإذا لم يظهر فالجواز والوجوب
والندب زيادة لم تثبت وأيضا نفى الحرج بعد قوله « رزونا »
فثبت الأباحة مع احتمال الوجوب والندب . قال الموجب « وما
أسمكم الرسول » أجيب بأن المعنى ما أمركم لمقابلة وما نهاكم قالوا
« فاتبوه » أجيب في الفعل على الوجه الذي فعله أو في القول أو
فيها . قالوا « لقد كان » إلى آخرها أس من كان يؤمن فله فيه آوة
صنة . قلنا معنى التأسى إيقاع الفعل على الوجه الذي فعله
فالواخلع فعله فخلعوا فأقرهم على استدلهم وبين العلة . قلنا
بقوله عليه الصلاة والسلام صلوا أولفهم القرية . قالوا لما أمرهم
بالتمتع تسكوا بفعله قلنا لقوله عليه الصلاة والسلام خذوا أولفهم
القرية . قالوا لما اختلفوا في القتل من غير إزال سأل عمر عائشة
رضي الله عنها . فقالت فعلته أنا ورسول الله فاعتدنا قلنا
استفيد من قوله إذا اتقى الختانان فقد وجب الفصل أولأنه
بيان « وإن كنتم جنبا » أولأنه شرط الصلاة أولفهم الوجوب .

قالوا أحوط كصلاة ومطلقة لم تتعينا والحق أن الاحتياط فيما ثبت وجوبه أو كان الأصل ^{كالصلاة} وأما ما احتل لغير ذلك فلا ، «التدب» ،
الوجوب يستلزم التبليغ والأباحة متقنية بقوله تعالى «لقد كان»
وهو ضعيف ، «الأباحة» هو المحقق فوجب العرف عند وأجيب
إذا لم يظهر قصد القرية (مسئلة) إذا علم بفعل ولم ينكره قادراً
فإن كان كحضي كافر إلى كنية فلا أثر للكون اتفاقاً والآ دل
على الجواز . وأن سبق تحريم ففسخ والالزام ارتكاب محرم وهو باطل
فإن استبشر به فأوضح - وتسكت الشافعي رضي الله عنه في القياف
بالاستبشار وترك الأكلار لقول المدلج وقد بدت أقدم زيد و
رضي الله عنهما أن هذه الأقدام بعضها من بعض ، وأورد أن ترك
الأكلار لموافقة الحق والاستبشار بما يلزم الخصم على أصله لأن
المتافقين تفرضوا ذلك وأجيب بأن موافقة الحق لا تمنع إذا
كان الطريق منكراً والزام الخصم حصل بالقياف فلا يصلح مانعاً
(مسئلة) الفعلان لا يتعارضان كصوم وأكل لجواز تحريم الأكل
في وقت والأباحة في آخر إلا أن يدل دليل على وجوب تكبير
الأول له أو لأمة فيكون الثاني ناسخاً فإن كان معه قول ولا
دليل على تكبير ولا تأسي به والقول خاص به وتأخر فلا تعارض .
فإن تقدم فالفعل ناسخ قبل التمكن عندنا فإن كان خاصاً بنا فلا
تعارض تقدم أو تأخر وأن كان عاماً لنا وله فتقدم الفعل أو ،
القول له ولأمة فما تقدم الآن يكون العام ظاهراً فيه فالفعل

كما سياتي فإن دل الدليل على تكرر وتأنيس والقول خاص به فلا
معارضة في الأئمة. وفي حقه المتأخر ناسخ. فإن جهل فثالثها المختار
الوقف فلتحكم فإن كان خاصا بنا فلا معارضة فيه وفي الأئمة المتأخر
ناسخ. فإن جهل فثالثها المختار يعمل بالقول لأنه أقوى لوضعه
لذلك ونخصص الفعل بالحسوس والمخلاف فيه ولأبطال القول
جملة والجمع ولو بوجه أولى. قالوا الفعل أقوى لأن يثبت به القول
مثل صلوا وخذوا عني وكخطوط الهندسة وغيرها. قلنا القول
أكثر وأن سلم التساوي فيرجح بما ذكرناه والوقف ضعيف للتعبير
بخلاف الأول. فإن كان عاما فالتأخر ناسخ. فإن جهل فالثلاثة
. فإن دل دليل على تكرر في حقه لتأنيس والقول خاص به أو عام
فلا معارضة في الأئمة والمتأخر ناسخ في حقه. فإن جهل فالثلاثة
وأن كان خاصا بالأئمة فلا معارضة. فإن دل الدليل على تأنيس
الأئمة به دون تكرره في حقه والقول خاص به وتأخر فلا معارضة.
فإن تقدم بالفعل ناسخ في حقه. فإن جهل فالثلاثة. ثم إن كان
القول عاما فكما تقدم ﴿الْأَجْمَاعُ﴾ العزم والاتفاق.
وفي الاصطلاح اتفاق المجتهدين من هذه الأئمة في عصر على أمر.
ومن يرى انقراض العصر يذهب إلى انقراض العصر. ومن يرى انقراض
العصر يذهب إلى انقراض العصر. ومن يرى أن الأجماع لا ينفقد مع
سبب خلاف مستقر من حيث أوجي وجوز وقوعه يزيده لم يثبت
خلاف مجتهد مستقر. قال الغزالي رحمه الله اتفاق أئمة محمد

صلى الله عليه وسلم مع أمر من الأمور الدينية ويرد عليه
 أنه لا يوجد ولا يطرأ بتقدير عدم المجتهدين ولا ينعكس بتقدير
 اتفاقهم على نقل أو عرقى . وخالف النظام وبعض الروافض
 في شبهة قالوا انتشا هم ينقل الحكم اليهم عادة . وأجيب
 بالمنع الجدهم ويختصم . قالوا أن كان عن قاطع فالعادة تحيل
 عدم نقله والظنى يتبع الاتفاق فيه عادة لا خلاف القرائح
 وأجيب بالبلغ فيها فقد يستغنى عن نقل القاطع بحصول الأجماع
 وقد يكون الظنى جلياً . قالوا يستحيل شبهة عنهم عادة .
 لخفاء بعضهم أو انقطاعه أو أسرهم أو حملهم أو كذبهم أو رجوعهم
 قبل قول الآخر وسلم فنقله مستحيل عادة لأن الأحاد لا تنفيذ
 والتواتر بعيد . وأجيب عجزهما بالوقوف فأنا قاطعون بتواتر النقل
 بتقديم النص القاطع على الظنون فهو هو حجة عند الجميع ولا يعتد
 بالنظام وبعض الخواجج والشبهة وقول أحمد رحمه الله من
 ادعى الإجماع فهو كاذب استبعاد لوجوده بالأدلة منها أجمعوا
 على القطع بخطئة المخالف والعادة تحيل اجتماع هذا العدد الكثير
 من العلماء المحققين على قطع في شرعي من غير قاطع فوجب
 تقدير نفس فيه . واجماع الفلاسفة واجماع اليهود واجماع
 النصارى غير وارد لا يقال اثبتتم الإجماع بالأجماع أقوله
 اثبتتم الإجماع بنص يتوقف عليه لأن الثبوت كونه حجة
 ثبوت نفس عن وجود صوره منه بطريق عادى لا يتوقف .

وجودها ولا دلالتها على ثبوت كونه حجة فلا دور. ومنها أجمعوا
على تقديمه على القاطع فدل على أنه قاطع والآتي براض الإجماع
لأن القاطع مقدم. فإن قيل يلزم أن يكون المحجج عليه عدد التواتر
لتضمن الدليين ذلك قلنا إن سلم فلا يضر. استدلاله
رحم الله. ويتبع غير سبيل المؤمنين وليس بقاطع لاحتمال متبعة
أو مناصرة أو الاقتداء به أو في الإيمان. فيصير دور الأول
التمسك بالظاهر انما ثبت بالأجماع بخلاف التمسك بمثله
في القياس. الغزالي رحم الله بقوله لا تجتمع أمتي من مؤمنين
أحد مما توارى المعنى لكثرة كشيء على وجود حاتم وهو حسن
والثاني تلقى الأمة لها بالقبول وذلك لا يخرجها عن الأحاد
واستدلال أجمعهم يدل على قاطع في الحكم لأن القاطع مانع
أجماع منهم على مطلق. وأجيب بمنع في الجلي وأخبار الأئمة
بعد العلم بوجوب العمل بالظاهر. المخالف بتبينا لكل شيء
فردوه ونحوه. وغايته الظهور ومجديث معاذ رضى الله
عنه حيث لم يذكره. وأجيب بأنه لم يكن حينئذ حجة
(مسئلة) وفاق من سيوجب لا يعتبر اتفاقا والمختار أن المقلد
كذلك وميل القاضي إلى اعتباره وقيل يعتبر الأصولي
وقيل الفرعي. لنا لو اعتبر لم يتصور وأيضا المخالف عليه
حرام فغايتة مجتهد خالف وعلم عصيانا

(مسئلة) المبتدع بما يتضمن كفرًا كالكافر عند المكفر والافكغية وبغيره ثالثًا يعتبر في حق نفسه فقط ، لنا أن الأدلة لا تتضمن دونه ، قالوا فاسق فيرد قوله كالكافر والصبي ، وأجيب بأن الكافر ليس من الأمة ، والصبي لقصوره ، ولو سلم فيقبل في نفسه

(مسئلة) لا يختص الأجماع بالصحابة وعن أحمد رحمه الله قولان لنا الأدلة السعية ، قالوا اجماع الصحابة قبل مجئ التابعين ونسجم على أن ما لا قطع فيه سائق فيه الاجتهاد فلو اعتبر غيرهم خالف أجماعهم وتعارض الأجماعان ، وأجيب بأنه لازم في الصحابة قبل تحقق أجماعهم فوجب أن يكون ذلك مشروطًا بعدم الأجماع ، قالوا لو اعتبر لا اعتبر مع مخالفة بعض الصحابة رضي عنهم وأجيب ببقاء الأجماع مع تقدم المخالفة عند معتبريها

(مسئلة) لو نذر المخالف مع كثرة المجيعين كأجماع غير ابن عباس رضي الله عنهما على القول وغير أبي موسى على أن المنوم ينقض الصوم لم يكن أجماعًا قطعياً لأن الأدلة لا تتناولها ، والظاهر أنه حجة لبعده أن يكون الراجح متلك المخالف (مسئلة) التابع المجتهد معتبر مع الصحابة فإن نشأ بعد أجماعهم فعلى الأقل العصر لنا ما تقدم واستدلوا لم يعتبر لم يستوفوا اجتهاده معصم كنعيد بن المسيب وشريح والحسن ومروق وأبي وائل والشعبي وابن جبير وغيرهم وعن أبي سلمة تذاكرت مع ابن عباس وأبي هريرة في عدة الحامل للوفاة فقل ابن

عباس أبعد الأجلين وقلت أنا بالوضع فقال أبوهريرة أنا مع ابن
 رضى. وأجيب بأنهم انما سوغوه مع اختلافهم ❀
 (مسئلة) اجماع المدينة من الصحابة والتابعين حجة عند مالك
 وقيل محمول على أن روايتهم مقدمة وقيل على المنقولات المسترة
 كالأذان والأقامة والصحيح التعميم لنا أن العادة تقضى بأن
 مثل هذا الجمع المنحصر من العلماء الأحناف بالاجتهاد لا يجمعون إلا
 عن راجح. فان قيل يجوز أن يكون متمسك بغيرهم أرجح ولم يطلع
 عليه بعضهم. قلنا العادة تقضى بالاطلاع الأكثر والأكثر
 كاف فيما تقدم واستدل بخوان المدينة طيبة تنفى
 خبثها كما ينفى الكبر خبث الحديد وهو بعيد تشبيه
 علمهم بروايتهم ورد بأنه تمثيل لا دليل مع أن الرواية ترجح
 بالكثرة بخلاف الاجتهاد ❀

(مسئلة) لا ينفقد الأجماع بأهل البيت وحمدهم خلافا
 للشيعة ولا بالأئمة الأربعة عند الأكثرين خلافا لحمد
 ولا بأبي بكر وعمر رض الله عنهما عند الأكثرين. قالوا عليكم
 بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى. اقدموا
 بالذنين من بعدى. قلنا يدل على أهلية اتباع المقلد
 ومعارض مثل أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم
 وخذوا شطر دينكم عن هذه الحميراء ❀

(مسئلة) لا يشترط عدد التواتر عند الاكثر لنا دليل سمع
فلو لم يبق الا واحد فقتل حجة لضمون السمع وقيل لا
لعنى الاجتماع (مسئلة) اذا افتى واحد وعرفوا به ولم
ينكره أحد قبل استقرار المذهب فاجماع أو حجة. وعن
الشافعي رضى الله عنه ليس اجماعا ولا حجة وعنه خلافه .
وقال الجبائي اجماع بشرط انقراض العصر ابن ابي
هريرة أن كان فُتيا لا حكما - لنا سكوتهم ظاهر في
موافقتهم فكان كقولهم الظاهر فينتقض دليل سمع «الشافعي»
يحتمل أنه لم يجتهد أو وقف أو خالف فتروى أو وفر
أو حاب فلا اجماع ولا حجة قلنا خلاف الظاهر لأن
عادتهم ترك السكوت (الآخر دليل ظاهر لما ذكرناه
الجبائي انقراض العصر يضعف الاحتمال ابن ابي
هريرة العادة في الفتيا لا في الحكم وأجيب بأن
الفرض قبل استقرار المذهب وأما اذا لم ينتشر فليس
بحجة عند الأكثر (مسئلة) انقراض العصر غير مشروط
عند المحققين وقال أحمد وابن فورك يشترط وقيل في
السكوت وقال الأمام ان كان عن قياس. لنا دليل سمع
واستدل بأنه يؤدي الى عدم الإجماع للتلاحق وأجيب
بأن المراد عقرا لمجعين الأولين أو لا مدخل للتلاحق. قالوا يستلزم

الفاء الجزاء الصحيح بتقدير الاطلاع عليه. قلنا بعيد وبتقدير صغرى فلا أثر له مع القاطع سبحانه والواقرضوا. قالوا لو لم يشترط لمنع المجتهد من الرجوع عن اجتهاده قلنا واجب لقيام الإجماع قالوا لو لم تعتبر مخالفة لم تعتبر مخالفة من حيث لأن الباقي كل الأمة قلنا قد التزم بعض والفرق أن هذا قول من وجد من الأمة فلا إجماع (مسئلة) الإجماع لا يكون إلا عن مستند لأنه يستلزم الخطأ ولأنه مستحيل عادة قالوا لو كان عن دليل لم يكن له فائدة. قلنا فائدة سقوط البحث وحرمة المخالفة وأيضا فإنه يوجب أن يكون عن غير دليل ولا قائل به (مسئلة) يجوز أن يجمع عن قياس وضعت الظاهرية الجواز وبعضهم الوقوع. قلنا القطع بالجواز كغيره. والظاهر الوقوع كما مائة أبي بكر رضي الله عنه وكرم شحم الخنزير وارقة نحو الشرج (مسئلة) أنا أجمع على قولين وأحدث قول ثالث سبعة الأكثر كوط البكر قيل يمنع الرد وقيل مع الأرض فالرد مجانا ثالث وكما لجد مع الأخ قيل المال كله وقيل المقاسمة فالرد مان ثالث وكالنية في الطهارة قيل تعتبر وقيل في البعض فالتعظيم ثالث وكما لفصح بالصوب خمسة قيل يفصح بها وقيل لا فالفرق ثالث. والجمع قيل ان كان الثالث يرفع ما اتفقا عليه فممنوع كالبكر وكالجمعة والطهارة والوفاء فممنوع النكاح ببعض وكما لأمر فإنه يوافق في كل صورة مذهبنا. لنا أن الأول مخالفة الإجماع فممنوع بخلاف الثاني

كما لو قيل لا يقتل مسلم بدمي ولا يصح بيع الغائب وقيل يقتل ويصح
 لم يمنع يقتل ولا يصح وعكسه . باتفاق . قالوا فصل ولم يفصل
 أحد فقد خالف الإجماع قلنا عدم القول به ليس قولاً بغيره والله
 استغنى القول في واقعة تتجدد ويتحقق مسئلتنا الذي والغائب
 قالوا يستلزم تخطئة كل فريق وهم كل الأمة . قلنا الممتنع تخطئة
 كل الأمة فيها اتفقوا عليه « الآخر » اختلفوا فيه دليل أنها اجتهاد
 قلنا ما منعنا . لم يختلفوا فيه ولو سلم فهو دليل قبل نقرر
 إجماع مانع منه . قالوا لو كان لأنكرنا وقع وقد قال ابن سيرين
 في مسألة الأمر مع زوج وأب يقول ابن عباس وعكسه
 آخر . قلنا لأنها كالعيوب الخمسة فلا مخالفة للإجماع
 (مسئلة) يجوز أحداث دليل آخر أو تأويل آخر عن غير ذلك
 لنا لا مخالفة لهم فجاز وأيضاً لو لم يجوز لأنكر ولم يزل
 المتأخرون يستخرجون الأدلة والشواهد . قالوا
 اتبع غير سبيل المؤمنين قلنا مؤول فيما اتفقوا ولا لزوم
 المانع في كل متجدد . قالوا تأمرون بالمعروف قلنا معارض
 بقوله وتنهون عن المنكر فلو كان منكراً لتهوأ عنه .
 (مسئلة) اتفاق العصر الثاني على أحد قولي
 العصر الأول ، بعد أن استقر خلاصهم قال
 الأشعري وأحمد الزمام

والغزالي رحمه الله ممتنع وقال بعض المجوزين حجة والحق أنه بعيد الا في القليل كالاختلاف في أم الولد ثم زال* وفي الصحيح أن عثمان رضي الله عنه كان ينهي عن المتعة قال البغوي ثم صار اجماع* الاشعري العادة تقضى بامتناعه* وأجيب بمنع العادة وبالوقوع* قالوا لو وقع لكان حجة فيتعارض اجماعان لان استقرار اختلافهم دليل اجماعهم على تسوية كل منهما* وأجيب بمنع اجماع الاول ولو سلم فشروط باتسقاء القاطع كما لو لم يستقر خلافهم* المجوز وليس بحجة لو كان حجة لتعارض اجماعان وقد تقدم* قالوا لم يحصل الاتفاق* وأجيب بأنه يلزم اذا لم يستقر خلافهم* قالوا لو كان حجة لكان موت الصحابي المخالف يوجب ذلك لان الباقي كل الامة الاحياء* وأجيب بالالتزام والاكثر على خلافه* الآخر لو لم يكن حجة لأدى الى أن تجتمع الامة الاحياء على الخطا والسعوى ياباه* وأجيب بالمنع والماضي ظاهر الدخول لتحقق قوله بخلاف من لم يأت

﴿مسئلة﴾ اتفاق المصر عقيب الاختلاف اجماع وحجة

وليس ببعيد واما بعد استقراره فقيل ممتنع وقال بعض المجوزين
حجة وكل من اشترط انقراض المصر قال اجماع وهي كالتى
قبلها الا أن كونه حجة أظهر لانه لا قول لغيرهم على خلافه
(مسئلة) *اختلفوا فى جواز عدم علم الامة بخبر او
دليل راجع اذا عمل على وقفه* المجوز ليس اجماعا كما لو لم يحكموا
فى واقعة *النافى اتبعوا غير سبيل المؤمنين

(*(مسئلة)* *المختار امتناع ارتداد كل الامة سمعا* ناديل
السمع واعترض بأن الارتداد يخرجهم. ورد يانه يصدق بان
الامة ارتدت وهو أعظم الخطا

(*(مسئلة)* *مثل قول الشافعى رضى الله عنه ان دية اليهودى
الثلث لا يصح التمسك بالاجماع فيه* قالوا اشتمل الكامل
والنصف عليه* قلنا فاین نفي الزيادة فان أبدى مانع أو نفي شرط
أواستصحاب فليس من الاجماع فى شئ

(*(مسئلة)* *يجب العمل بالاجماع المنقول بخبر الآحاد
وانكره الفزالى* لناقل الظني موجب فالفطمي أولى وأيضاً

نحن نحكم بالظاهر قالوا أثبات أصل بالظاهر * فلنا المتمسك
الاول قاطع والثاني يبتنى على اشتراط القطع والمعارض
مستظهر من الجانبين .

* (مسئلة) * انكار حكم الاجماع القطعى نالها المختار أن
نحو العبادات الخمس يكفر

* (مسئلة) * التمسك بالاجماع فيما لا تتوقف صحته عليه
صحيح كروية البارى ونفى الشريك ولعبد الجبار فى الدنيوية
قولان * لنا دليل السمع أو يشترك الكتاب والسنة والاجماع
فى السند والمتن * فالسند الاخبار عن طريق المتن والخبر قول
مخصوص للصيغة والمعنى * فقيل لا يحد لمسه . وقيل لانه
ضرورى من وجهين * الاول أن كل احد يعلم انه موجود ضرورة
فالمطلق اولى . والاستدلال على أن العلم ضرورى لا ينافى كونه
ضروريا بخلاف الاستدلال على حصوله ضرورة . ورد بأنه يجوز
أن يحصل ضرورة ولا يتصوره أو يتقدم تصوره والمعلوم ضرورة
ثبوتها أو نفيها وثبوتها غير تصورها . (الثانى) التفرقة بينه وبين

غيره ضرورة وقد تقدم مثله. قال القاضى والمعتزلة الخبر الكلام الذى يدخله الصدق والكذب واعترض بأنه يستلزم اجتماعهما وهو محال لاسيما فى خبر الله اجاب القاضى بصحة دخوله لغة فورد ان الصدق الموافق للخبر والكذب تقيضه فتعريفه به دور ولا جواب عنه* وقيل التصديق أو التكذيب فيرد الدور وأن الحديائى او واجيب بان المراد قبول احدهما. وأقربها قول أبى الحسين كلام يفيد بنفسه نسبة. قال بنفسه ليخرج نحو قائم لان الكلمة عنده كلام وهى تفيد نسبة مع الموضوع. ويرد عليه باب قم ونحوه فانه كلام يفيد بنفسه اما لان القيام منسوب واما لان الطلب منسوب. والاولى الكلام المحكوم فيه بنسبة خارجية ونعني الخارج عن كلام النفس فنحو طلبت القيام حكم بنسبة لها خارجى بخلاف قم* ويسمى غير الخبر انشاء وتنبها. ومنه الامر والنهى والاستفهام والتمنى والترجى والقسم والتداء. والصحيح أن نحو بعت واشتريت وطلقت التى يقصد بها الوقوع انشاء لانها لا خارج لها ولا انها لا تقبل صدقا ولا كذبا

ولو كان خبرا لكان ماضيا ولم يقبل التعليق ولا نأقطع بالفرق بينهما ولذلك لو قال للرجعية طلقك سئل الخبر صدق او كذب لان الحكم اما مطابق للخارجي أولا. الجاحظ اما مطابق مع الاعتقاد وتقيه أولا مطابق مع الاعتقاد وتقيه خالتي فيهما ليس بصدق ولا كذب لقوله تعالى (اقرى على الله كذبا ام به جنة) والمراد المحصر فلا يكون صدقا لانهم لا يعتقدونه واجيب بان المعنى اقرى اولم يقر فيكون مجنونا لان المجنون لا اقراء له سوء قصد اولم يقصد للمجنون قالوا قالت عائشة رضي الله عنها ما كذب ولكنه وهم واجيب بتاويل ما كذب عمدا. وقيل ان كان معتقدا فصدق والا فكذب لقوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واجيب لكاذبون في شهادتهم وهي لفظية. وينقسم الى ما يعلم صدقه والى ما يعلم كذبه والى ما لا يعلم واحد منهما فالاول ضروري بنفسه كالتواتر وبغيره كالموافق للضروري ونظري كخبر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم والاجماع والموافق للنظر والثاني المخالف لما علم

صدقه* والثالث قد يظن صدقه كخبر العدل وقد يظن كذبه
كخبر الكذاب وقد يشك كالمجهول ومن قال كل خبر لم
يعلم صدقه فكذب قطعاً لانه لو كان صادقاً لنصب عليه دليل
كخبر مدعى الرسالة فاسد بمثله في التقيض ولزوم كذب
كل شاهد وكفر كل مسلم وانما كذب المدعى للعادة* وينقسم
الى متواتر وآحاد فالمتواتر خبر جماعة مفيد بنفسه العلم بصدقه
وقيل بنفسه ليخرج ما علم صدقهم فيه بالقرائن الزائدة على
مألا ينفك عنه عادة وغيرها* وخالفت السمنية في افادة المتواتر
وهو بهت فانا نجد العلم ضرورة بالبلاد النائية والامم الخالية
والانبياء والخلفاء بمجرد الاخبار وما يوردونه من انه كأكمل
طعام واحد وان الجملة مركبة من الواحد ويؤدي الى تناقض
المعلومين وتصديق اليهود والنصارى في لاني بمدى وبانا
نفرق بين الضروري وبينه ضرورة وبأن الضروري يستلزم
الوافق مردود. والجمهور على انه ضروري* والكعبى والبصري
نظري* وقيل بالوقف* لنا لو كان نظرياً لافتقر الى توسط

المقدمتين ولساغ الخلاف فيه عقلا* وأبو الحسين لو كان ضروريا لما افتقر ولا يحصل الا بعد علم أنه من المحسوسات وأنهم عدد لا حامل لهم وان ما كان كذلك ليس بكذب فيلزم النقيض* وأجيب بالمنع بل اذا حصل علم أنهم لا حامل لهم لأنه مفتقر الى سبق علم ذلك فالعلم بالصدق ضرورى وصورة الترتيب ممكنة فى كل ضرورى* قالوا لو كان ضروريا لعلم أنه ضرورى ضرورة* قلنا معارض بمثله ولا يلزم من الشعور بالعلم ضرورة الشعور بصفته* وشرط المتواتر تعدد المخبرين تعددا يمنع الاتفاق والتواطؤ مستندين الى الحس مستويين فى الطرفين والوسط وعالمين غير محتاج اليه لانه ان أريد الجميع فباطل وان أريد البعض فلازم مما قيل* وضابط العلم بمحصلها حصول العلم لا أن ضابط حصول العلم سبق العلم بها وقطع القاضى بنقص الأربعة وتردد فى الخمسة. وقيل اثنا عشر. وقيل عشرون. وقيل اربعون. وقيل سبعون. والصحيح يختلف. وضابطه ما حصل العلم عنده لانا تقطع بالعلم من غير علم بعدد مخصوص لا متقدما

ولامتأخرا ويختلف باختلاف قرائن التعرف واحوال المخبرين والاطلاع عليها وادراك المستمعين والوقائع . وشرط قوم الاسلام والعدالة لاخبار النصاري بقتل المسيح وجوابه اختلال في الاصل والوسط وشرط قوم أن لا يحويهم بلد . وقوم اختلاف النسب والدين والوطن . والشيعية المعصوم دفعا للكذب . واليهود أهل الذلة فيهم دفعا للتواطؤ لخوفهم وهو فاسد . وقول القاضي وأبي الحسين كل عدد أفاد خبرهم علما بواقعة لشخص فثله يفيد بغيرها لشخص صحيح بشرط ان يتساويا من كل وجه وذلك بعيد عادة

* (مسئلة) * اذا اختلف التواتر في الوقائع فالمعلوم ما اتفقوا عليه يتضمن أو التزام كوقائع حاتم وعلى رضي الله عنه خبر الواحد) ما لم ينته الى التواتر . وقيل ما افاد الظن ويبطل عكسه بخبر لا يفيد الظن . والمستفيض ما زاد ثقله على ثلاثة

* (مسئلة) * قد يحصل العلم بخبر الواحد العدل بالقرائن لغير التعرف . وقيل وبغير قرينة . وقال أحمد ويطرد والاكثر

لا بقرينة ولا بغيرها. لنا لو حصل بغير قرينة كان عاديا فيطرد ولا أدى الى تناقض المعلومين ولوجب تخطئة المخالف واما حصوله بقرينة فلو أخبر ملك بموت ولد مشرف مع صراخ وجنازة وانتهاك حريم ونحوه لقطعنا بصحته. واعترض بأنه حصل بالقرائن. ورد بأنه لو لا الخبر لجوزنا موت آخر. قالوا ادلتكم تأباه. قلنا انتفى الاول لانه مطرد في مثله وانتفى الثاني لانه يستحيل حصول مثله في النقيض. وانتفى الثالث لانا نخطئ المخالف لو وقع. قالوا قال الله تعالى (ولا تقف) (ان يتبعون الا الظن) فهي وذم فدل على انه ممنوع * وأجيب بأن المتبع الاجماع وبأنه مؤول فيما المطلوب فيه العلم من الدين *

* (مسئلة) * اذا اخبر واحد بمحضرة صلى الله عليه وسلم ولم ينكره لم يدل على صدقه قطعا. لنا انه يحتمل انه ما سمعه او ما فهمه او كان قدينه او رأى تأخيريه او ما علمه او صغيرة * (مسئلة) * اذا اخبر واحد بمحضرة خلق كثير ولم يكذبوه وعلم انه لو كان كذبا لعلموه ولا حامل على السكوت

فهو صادق قطعا للعادة *

* (مسئلة) * اذا انفرد واحد فيما يتوفر الدواعى على نقله وقد شاركه خلق كثير كما لو انفرد واحد بقتل خطيب على المنبر في مدينة فهو كاذب قطعا خلافا للشيعه . لنا العلم عادة ولذلك تقطع بكذب من ادعى أن القرآن عورض . قالوا الحوامل المقدرة كثيرة ولذلك لم ينقل النصارى كلام المسيح في المهد . ونقل انشقاق القمر وتسبيح الحصى وحنين الجذع وتسليم الغزاة وافراد الاقامة وافراد الحج وترك البسمة آحادا . واجيب بان كلام عيسى عليه السلام ان كان في حضرة خلق فقد نقل قطعا وكذلك غيره مما ذكر واستغنى عن الاستمرار بالقرآن الذى هو اشهرها واما الفروع فليس من ذلك وان سلم فانما ينقل مثله . ليعلم من لا يعلم وذلك فيما لا يكون مستمرا مستغنى عن نقله وان سلم فاستغنى لكونه مستمرا او كان الامر ان سألين *

* (مسئلة) * التعبد بخبر الواحد العدل جائز عقلا خلافا

للجائئ . لنا القطع بذلك * قالوا يؤدي الى تحليل الحرام وعكسه
قلنا ان كان المصيب واحدا فالمخالف ساقط كالتعبد بالفتى والشهادة
والا فلا يرد وان تساويا فالوقف أو التخيير يدفعه * قالوا لو جاز
لجاز التعبد به في الاخبار عن الباري . قلنا للعلم بالمادة انه كاذب
* **مسئلة** * يجب العمل بخبر الواحد العدل خلافا للقاساني
وابن داود والرافضة والجمهور بالسمع . وقال احمد والقفال
وابن سريج والبصري بالعقل * لنا تكرر العمل به كثيرا في
الصحابة والتابعين شائما دائما من غير نكير وذلك يقضي
بالاتفاق عادة كالتقول قطعا * قولهم لعل العمل بغيرها قلنا علم
قطعا من سياقها ان العمل بها * قولهم فقد انكر ابو بكر رضي
الله عنه خبر المغيرة في ميراث الجدة حتى رواه محمد بن مسلمة
وانكر عمر رضي الله عنه خبر أبي موسى في الاستئذان حتى
رواه ابو سعيد الخدري وانكر خبر فاطمة بنت قيس
وانكرت عائشة رضي الله عنها خبر ابن عمر * واجيب انما
انكروا عند الارتباب . قالوا لعلها اخبار مخصوصة * قلنا قطع

بأنهم عملوا لظهورها لا لخصوصها وإيضاً التواتر أنه عليه الصلاة والسلام كان ينفذ الأحاد إلى التواحي لتبليغ الأحكام واستدل بظواهر مثل قلولا نفر لقوله لعلمهم يحذرون ، ان الذين يكتمون ، ان جاءكم فاسق بنبأ وفيه بعد . قالوا ولا تقف . ان يتبعون الا الظن وقد تقدم قبلهم أن لا يعتنوه إلا بقاطع . قالوا توقف عليه الصلاة والسلام في خبر ذي اليتين حتى أخبره أبو بكر وعمر رضي الله عنهما . قلنا غير مانحن فيه وان سلم قائماً توقف للريبة بالانفراد فانه ظاهر في الغلط ويجب التوقف في مثله . قال أبو الحسين العمل بالظن في تفاصيل المعلوم الاصل واجب عقلاً كالعدل في مصرة شيء وضعف حائط . وخبر الواحد كذلك لان الرسول بعث للمصالح ^{وتخير} الخير الواحد تفصيل لها وهو مبني على التحسين . سلمنا لكنه لم يجب في العقليات بل أولى . سلمنا ولا نسلمه في الشرعيات . سلمنا وغايته قياس ظني في الاصول . قالوا صدقه ممكن فيجب احتياطاً . قلنا ان كان أصله المتواتر فضيع وان كان المفتي فالمفتي خاص وهذا عام . سلمنا

لكنه قياس شرعى . قالوا لو لم يجب خلط وقائع . ورد بمنع
الثانية . سامنا لکن الحكم التقي وهو مدرك شرعى بعد الشرع
أما الشرائط فمنها البلوغ لاحتمال كذبه لعلمه بعدم التكليف *
 واجماع المدينة على قبول شهادة الصبيان بعضهم على بعض فى
الدماء قبل تفرقهم مستثنى لكثرة الجناية بينهم منفردين والرواية
بعده والسماع قبله مقبولة كالشهادة وقبول ابن عباس وابن الزبير
 وغيرهم فى مثله ولا سماع الصبيان * ومنها الاسلام للاجماع وأبو
 حنيفة رحمه الله وان قبل شهادة بعضهم على بعض لم يقبل
 روايتهم . لقوله تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ وهو فاسق بالعرف
 المتقدم . واستدل بأنه لا يوثق به كالفاسق وضعف بأنه قد يوثق
 ببعضهم لتدينه فى ذلك . والمبتدع بما يتضمن التكفير كالكافر
 عند المكفر وأما عند غير المكفر فكالمبتدع الواضحة * وما
 لا يتضمن التكفير ان كان واضحاً كفسق الخوارج ونحوه
 فرده قوم وقبله قوم * والراد ان جاءكم فاسق بنبأ وهو فاسق * المقابل
 نحن نحكم بالظاهر والآية أولى لتواترها وخصوصها بالفاسق

وعدم تخصيصها وهذا مخصص بالكافر والفاسق المظنون صدقهما
 باتفاق . قالوا أجمعوا على قبول قتلة عثمان رضي الله عنه ورد بالمنع
 أو بانه مذهب بعض وأما نحو خلاف البسمة وبعض الاصول
 وإن ادعى القطع فليس من ذلك لقوة الشبهة من الجانبين
 وأما من يشرب النبيذ ويلعب بالشطرنج ونحوه من مجتهد ومقلد
 فالقطع انه ليس بفاسق وإن قلنا المصيب واحد لانه يؤدي الى
 تفسيق بواجب أو إيجاب الشافعي رحمه الله الحد لظهور أمر
 التحريم عنده . ومنها رجحان ضبطه على سهوه لعدم حصول
 الظن . ومنها العدالة وهي محافظة دينية تحمل على ملازمة
 التقوى والمروءة ليس معها بدعة وتحقق باجتناب الكبائر وترك
 الاصرار على الصغائر وبعض الصغائر وبعض المباح وقد اضطرب
 في الكبائر . فروى ابن عمر رضي الله عنه الشرك بالله وقتل النفس
 وقذف المحصنة والزنا والفرار من الزحف والسحر وأكل مال
 اليتيم وعقوق الوالدين المسلمين والاحاد في الحرم . وزاد أبو
 هريرة رضي الله عنه أكل الربا . وزاد علي رضي الله عنه السرقة .

وشرب الخمر وقيل ما توعده الشارع عليه بخصوصه. وأما بعض الصغائر فأيديل على الخسة كسرة لقمة والتطيف بحجة. وبعض المباح كاللعب بالحمام والاجتماع مع الأزدال والحرف الدنية ممن لا تليق به ولا ضرورة. وأما الحرية والذكورة وعدم القرابة والعداوة فمختص بالشهادة

* (مسئلة) * مجهول الحال لا يقبل وعن أبي حنيفة رحمه الله قبوله. * لنا الأدلة تمنع من الظن فحولف في العدل فيبقى ما عداه وأيضا الفسق مانع فوجب تحقيق ظن عدمه كالصبا والكفر. قالوا الفسق سبب الثبوت فإذا انتفى انتفى * قلنا لا ينتفى إلا بالخبرة أو التزكية. قالوا نحن نحكم بالظاهر. ورد بمنع الظاهر وبنحو ولا تقف. قالوا ظاهر الصدق كإخباره بالذكاة وطهارة الماء ونجاسته ورق جازيته. ورد بأن ذلك مقبول مع النسيق والرواية أعلى رتبة من ذلك

* (مسئلة) * الأكثر أن الجرح والتعديل يثبت بقول الواحد في الرواية دون الشهادة وقيل لا فيها وقيل نعم فيها

الاول شرط فلا يزيد على مشروطه كغيره. قالوا شهادة فيتعذر
وأجيب بأنه خبر. قالوا أحوط. أجيب بأن الآخر أحوط
والثالث ظاهر

* (مسئلة) قال القاضي يكتفي الاطلاق فيهما وقيل
لافيهما . وقال الشافعي رضي الله عنه في التعديل . وقيل
بالعكس . وقال الامام ان كان عالما كفي فيهما والا لم يكف *
القاضي ان شهد بغير بصيرة لم يكن عدلا وفي محل الخلاف
مدلس . وأجيب بأنه قديني على اعتقاده أولا يعرف الخلاف *
الثاني لو اكتفى لا ثبت مع الشك للالتباس فيهما . أجيب بأنه
لا شك مع اخبار العدل . الشافعية لو اكتفى في الجرح لادى الى
التقليد للاختلاف فيه . العكس المدالة ملتبسة لكثرة التصنع .
بمخلاف الجرح . الامام غير العالم يوجب الشك *

* (مسئلة) الجرح مقدم . وقيل الترجيح . لنا أنه جمع
بينهما فوجب أما عند اثبات معين ونفيه باليقين فالترجيح
* (مسئلة) حكم الحاكم المشترط المدالة بالشهادة تعديل

باتفاق وعمل العالم مثله . ورواية العدل ثالثها المختار تعديل ان كانت عادته انه لا يروى الا عن عدل وليس من الجرح ترك العمل في شهادة ولا رواية لجواز معارض ولا الحد في شهادة الزنا لعدم النصاب ولا بمسائل الاجتهاد ونحوها مما تقدم ولا بالتدليس على الاصح كقول من لحق الزهري قال الزهري موها أنه سمعه . ومثل وراء النهر يعني غير جيجان * (مسئلة) * الاكثر على عدالة الصحابة . وقيل كغيرهم * وقيل الى حين الفتن فلا يقبل الداخلون لان الفاسق غير معين . وقالت المعتزلة عدول الا من قاتل عليا رضي الله عنه * لنا * (والذين معه) اصحابي كالنجوم وما تحق بالتواتر عنهم من الجدل في الامثال وأما الفتن فتحمل على اجتهادهم ولا اشكال بعد ذلك على قولي المصوبة وغيرهم

* (مسئلة) * الصحابي من رأى النبي عليه الصلاة والسلام وإن لم يرو ولم تطل . وقيل ان طالت . وقيل ان اجتماعا وهي لفظية وان ابنتي عليها ما تقدم * لنا تقبل التقييد بالقليل والكثير

فكان للمشارك كالزيادة. والحديث ولو حلف ان لا يصحبه
حينئذ بلحظة . قالوا أصحاب الجنة وأصحاب الحديث للملازم
قلنا عرف في ذلك . قالوا يصح نفيه عن الوافد والرائي * قلنا
نفي الاخص لا يستلزم نفي الاعم

* (مسئلة) * لو قال المعاصر العدل اناصحابي احتمل الخلاف

* (مسئلة) * المعدليس بشرط خلافا للجبائي فانه اشترط

خبر آخر أو ظاهراً أو انتشاره في الصحابة أو عمل بعضهم وفي
خبر الزنا اربعة . والدليل والجواب ما تقدم في خبر الواحد
ولا الذكورة ولا البصر ولا عدم القراءة ولا عدم العداوة
ولا الاكثار ولا معرفة نسبه ولا العلم بفقته او عريمية أو
معني الحديث لقوله عليه الصلاة والسلام نضر الله امراً ولا
مواقفة القياس خلافا لابن حنيفة رحمه الله

* (مسئلة) * اذا قال الصحابي قال صلى الله عليه وسلم

حمل على أنه سمعه منه . وقال القاضي متردد فيني على عدالة
الصحابة

* (مسئلة) * اذا قال سمعته أمر أو نهى فلا كثر حجة لظهوره في تحققة لذلك . قالوا يحتمل أنه اعتقد وليس كذلك عند غيره . قلنا بعيد

* (مسئلة) * اذا قال أمرنا أو نهينا أو أوجب أو حرم فلا كثر حجة لظهوره في أنه الأمر * قالوا يحتمل ذلك وأنه أمر الكتاب أو بعض الأئمة أو عن استنباط * قلنا بعيد

* (مسئلة) * اذا قال من السنة كذا فلا كثر حجة لظهوره في تحققة عنه خلافا للكرخي

* (مسئلة) * اذا قال كذا نفعل أو كانوا فلا كثر حجة لظهوره في عمل الجماعة * قالوا لو كان لما ساءت المخالفة * قلنا لأن الطريق ظني كخبر الواحد النص . ومستند غير الصحابي قراءة الشيخ أو قراءته عليه أو قراءة غيره عليه أو إجازته أو مناولته أو كتابته بما يرويه فالاول اعلاها على الاصح الا انه اذا لم يقصد اسماءه قال قال وحدث وأخبر وسمعته . وقراءته عليه من غير نكير ولا ما يوجب سكوتا من اكرام

او غفلة او غيرهما معمول به خلافا لبعض الظاهرية لان العرف
تقريره ولان فيه ايهام الصحة فيقول حدثنا او اخبرنا مقيداً
او مطلقاً على الاصح ونقله الحاكم عن الائمة الاربعة وقراءة
غيره كقراءته. وأما الاجازة للموجود المعين فالأكثر على
تجوزها والأكثر على منع حدثني وأخبرني مطلقاً. وبعضهم
ومقيداً وأنبأني اتفاق للعرف ومنعها أبو حنيفة وأبو يوسف
رحمهما الله ولجميع الامة الموجودين الظاهر قبولها لانها مثلها وفي
نسل فلان او من يوجد من بني فلان ونحوه خلاف واضح * لنا
ان الظاهر أن العدل لا يروى الا بعد علم أو ظن . وقد أذن
له وأيضاً فانه صلى الله عليه وسلم كان يرسل كتبه مع الأحاد
وان لم يعلموا ما فيها. قالوا كذب لانه لم يحدثه . قلنا حدثه ضمناً
كما لو قرئ عليه. قالوا ظن فلا يجوز الحكم به كالشهادة. قلنا
الشهادة آكد

* مسألة * الأكثر على جواز نقل الحديث بالمعنى
للعارف وقيل بلفظ مرادف وعن ابن سيرين منعه وعن

مالك أنه كان يشدد في الباء والتاء وحمل على المبالغة في الأولى
 *لنا القطع بأنهم نقلوا عنه احاديث في وقائع متحدة بألفاظ مختلفة
 شائعة ذائعة ولم ينكره أحد وأيضا ما روى عن ابن مسعود
 وغيره انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او نحوه
 ولم ينكره أحد * وأيضا أجمع على تفسيره بالعجبية. فالعربية أولى
 . وأيضا فان المقصود المعنى قطعا وهو حاصل قالوا قال عليه
 الصلاة والسلام نضر الله امرأ . قلنا دعاه لانه الاولى ولم
 يمنعه. قالوا يؤدي الى الاختلاف لاختلاف العلماء في المعاني وتقاويمهم
 فاذا قدر ذلك مرتين او ثلاثا اختل بالكلية وأجيب بان الكلام
 فيمن نقل بالمعنى سواء *

* مسألة * اذا كذب الاصل الفرع سقط لكذب
 واحد غير معين ولا يقدح في عداتهما. فان قال لأدري
 فالأكثر يفعل به خلافا لبعض الحنفية. ولاحمد روايتان * لنا
 عدل غير مكذب كالموت والجنون واستدل بأن سهيل بن
 أبي صالح روى عن ابيه عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم

قضي باليمين مع الشاهد ثم قال لربيعة لا ادري وكان يقول
حدثني ربيعة عني * قلنا صحيح فاین وجوب العمل . قالوا لو جاز
لجاز في الشهادة . قلنا الشهادات أضيق . قالوا لو عمل به لعمل
الحاكم بحكمه اذا شهد شاهدان ونسى . قلنا يجب ذلك عند
مالك وأحمد وأبي يوسف رحمهما الله وانما يلزم الشافعية .

* مسألة * اذا انفرد العدل بزيادة المجلس واحد فان
كان غيره لا يفتل مثلهم عن مثلها عادة لم تقبل والا فالجمهور
تقبل وعن أحمد روايتان . لنا عدل جازم فوجب قبوله . قالوا
ظاهر الوهم فوجب رده . قلنا سهو الانسان بأنه سمع ولم يسمع
بعيد بخلاف سهو عما سمع فانه كثير فان تعدد المجلس قبل
باتفاق وان جهل فاولى بالقبول . ولو رواها مرة وتركها مرة
فكروايتين واذا اسند وارسلوه أو رفعه ووقفوه أو وصله
وقطعوه فكالزيادة

* مسألة * حذف بعض الخبر جائز عند الاكثر الا
في النجاسة والاستثناء ونحوه مثل حتى تزهي والا سواء

بسواء فإنه ممتنع.

❖ مسألة ❖ خبر الواحد فيما يعم به البلوى كابن مسعود في مس الذكر وأبي هريرة في غسل اليدين ورفع اليدين مقبول عند الأكثر خلافاً لبعض الحنفية . لنا قبول الامة له في تفاصيل الصلاة وفي نحو الفصد والحجامة وقبول القياس وهو أضعف . قالوا العادة تقضى بنقله متواتراً . ورد بالمنع . وتواتر البيع والنكاح والطلاق والعق اتفاق لو كان مكلفاً بإشاعته

❖ مسألة ❖ خبر الواحد في الحد مقبول خلافاً للكرخي والبصري لنا ما تقدم . قالوا ادروا الحدود بالشبهات والاحتمال شبهة قلنا لا شبهة كالشهادة وظاهر الكتاب

❖ مسألة ❖ اذا حمل الصحابي ما رواه علي أحد محليه فالظاهر جملة عليه بقرينة فان حملة على غير ظاهره فلاكثر علي الظهور وفيه قال الشافعي رحمه الله كيف ترك الحديث بقول من لو عاصرته لحججته فلو كان نصاً فيتمين نسخه عنده وفي العمل نظر وان عمل بخلاف خبره أكثر الامة فالعمل

بالخبر الا اجماع المدينة

➤ **مسئلة *** الاكثر على أن الخبر المخالف للقياس من كل وجه مقدم . وقيل بالعكس * أبو الحسين ان كانت العلة بقطعي فالقياس . وان كان الاصل مقطوعا به فلا جهاد والمختار ان كانت العلة بنص راجح على الخبر ووجودها في الفرع قطعي . فالقياس وان كان وجودها ظنيا فالوقف والا فالخبر لنا ان عمر رضى الله عنه ترك القياس في الجنين للخبر وقال لولا هذا القضيئنا فيه برأينا وفي دية الاصابع باعتبار منافعها بقوله في كل أصبع عشر وفي ميراث الزوجة من الدية وغير ذلك وشاع وذاع ولم ينكره أحد وأما مخالفة ابن عباس خبر أبي هريرة رضى الله عنها توضؤا مما مسته النار فاستبعاد لظهوره وكذلك هو وعائشة في اذا استيقظ ولذلك قال فكيف نصنع بالمهراس وأيضا آخر معاذ العمل بالقياس وأقره صلى الله عليه وسلم عليه وأيضا لو قدم تقدم الاضعف والثانية اجماع لان الخبر يجتهد فيه في المدالة والدلالة والقياس في ستة حكم الاصل وتعليقه

ووصف التعليل ووجوده في الفرع وتفي المعارض فهما وفي
الامرین أيضا ان كان الاصل خبرا قالوا الخبر ^{يحتمل} للكذب
والكفر والفسق والخطأ والتجاوز والنسخ وأجيب بأنه بعيد
وأیضا فنطرق اذا كان الاصل خبرا وأما تقديم ما تقدم فلا أنه
يرجع الى تعارض خبرین عمل بالراجح منهما والوقف لتعارض
الترجيحين فان كان أحدهما أعم خص بالآخر وسيأتي

﴿مسئلة﴾ المرسل قول غير الصحابي قال صلى الله عليه
وسلم نالها قال الشافعي رضي الله عنه ان أسنده غيره أو أرسله
وشيوخهما مختلفة أو عضده قول صحابي أو أكثر العلماء أو
عرف أنه لا يرسل الا عن عدل قبل ورابعها ان كان من أئمة
النقل قبل والا فلا وهو المختار فلنا ان ارسال الأئمة من التابعين
كان مشهورا مقبولا ولم ينكره أحد كابن المسيب والشعبي
والنخعي والحسن وغيرهم فان قيل يلزم أن يكون المخالف خارقا
قلنا خرق الاجماع الاستدلالی أو الظنی لا يقدح وأيضا لو لم
يكن عدلا عنده لكان مدلسا في الحديث قالوا لو قبل لقبول

مع الشك لانه لو سئل لجاز أن لا يعدل قلنا في غير الأئمة قالوا
لو قبل لقبل في عصرنا قلنا لعلبة الخلاف فيه اما ان كان من
أئمة النقل ولا رية تمنع قبل . قالوا لا يكون للاستناد معنى قلنا
فأئدته في أئمة النقل تفاوتهم ورفع الخلاف . القابل مطلقا تمسكوا
بمراسيل التابعين ولا يفيدهم تعميما . قالوا ارسال العدل يدل
على تعديله . قلنا تقطع بأن الجاهل يرسل ولا يدري ممن رواه
وقد أخذ على الشافعي رحمه الله قليل أن أسند فالعمل بالمسند وهو
وارد وان لم يسند فقد انضم غير مقبول الى مثله ولا يرد فان
الظن قد يحصل أو يقوى بالانضمام . والمنقطع أن يكون بينهما
رجل وفيه نظر . والموقوف أن يكون قول صحابي أو من دونه
الامر . أم حقيقة في القول المخصوص اتفاقا وفي الفعل
بجاز وقيل مشترك وقيل متواطى . لنا سبقة الى الفهم ولو كان
متواطئا لم يفهم منه الاخص كحيوان في انسان واستدل لو كان
حقيقة لزم الاشتراك فيخل بالتفاهم فمعرض بأن المجاز خلاف
الإصل فيخل بالتفاهم وقد تقدم مثله . والتواطؤ مشتركان في عام

فيجعل اللفظ له دفعا للمحذورين . وأجيب بأنه يؤدى الى رفعها
أبدا فان مثله لا يتعذر والى صحة دلالة الاعم على الاخص
وأیضا فانه قول حادث هنا . (حد الامر) اقتضاء فعل غير
كف على جهة الاستعلاء . وقال قال القاضي والامام القول
المقتضى طاعة المأمور بفعل المأمور به ورد بأن المأمور مشتق منه
توان الطاعة موافقة الامر فيجئ الدور فيها وقيل خبر عن
الثواب على الفعل وقيل عن استحقاق الثواب ورد بأن الخبر
يستلزم الصدق أو الكذب والامر يأبأها المعتزلة لما
أنكروا كلام النفس قالوا قول القائل لمن دونه أفعل ونحوه
ويرد التهديد وغيره والمبلغ والحاكي والادني وقال قوم صيغة
أفعل بتجربها عن القرائن الصارفة عن الامر وفيه تعريف
الامر بالامر وان أسقطه بقيت صيغة أفعل مجردة وقال قوم
صيغة أفعل بارادات ثلاث وجود اللفظ ودلالته على الامر
والامثال فالاول عن النائم والثاني عن التهديد ونحوه والثالث
عن المبلغ وفيه تهافت لان المراد ان كان اللفظ فسد لقوله

وارادة دلالتها على الامر وان كان المعنى فسد لقوله الامر
 صيغة افعل وقال قوم ارادة الفعل ورد بأن السلطان لو
 أنكر متوعدا بالاهلاك ضرب سيد لعبده فادعى مخالفته
 فطلب تمديد عذره بمشاهدته فانه يأمر ولا يريد لان العاقل
 لا يريد هلاك نفسه وأورد مثله على الطلب لان العاقل لا يطلب
 هلاك نفسه وهو لازم والاولى لو كان ارادة لوقعت المأمورات
 كلها لان معنى الارادة تخصيصه بحال حدوثه فاذا لم يوجد
 لم يتخصص * والقائلون بالنفسى اختلفوا في كون الامر
 له صيغة تحضه واختلاف عند المحققين في صيغة افعل الجمهور
 لتحقيقه في الوجوب أبو هاشم في الندب وقيل للطلب المشترك
 وقيل مشترك الاشعري والقاضى بالوقف فيهما وقيل مشترك
 فيهما وفي الاباحة وقيل للاذن المشترك في الثلاثة. الشيعة مشترك
 في الثلاثة والتهديد. لنا ثبوت الاستدلال بمطلقها على الوجوب
 شائعا متكررا من غير تكثير كالعمل بالاخبار واعتراض بأنه
 ظن وأجيب بالمنع ولو سلم فيكفي الظهور في مدلول اللفظ

والالتعذر العمل بأكثر الظواهر وأيضا ما منكم أن لا تسجد
اذ أمرتكم والمراد قول اسجدوا وايضا واذا قيل لهم اركعوا
ذم على مخالفة أمره وأيضا تارك المأمور به عاص بدليل
(أفصيت أمرى) وأيضا (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) ^١
والتهديد دليل الوجوب واعتراض بأن المخالفة حمله على مخالفه
من إيجاب وندب وهو بعيد * قولهم مطلق قلنا بل عام وايضا
نقطع بأن السيد اذا قال لعبده خط هذا الثوب ولو بكتابة او
إشارة فلم يفعل عد عاصيا واستدل بأن الاشتراك خلاف
الأصل فثبت ظهوره في أحد الأربعة والتهديد والاباحة بعيد
والقطع بالفرق بين نذبتك الى ان تسقني وبين اسقني ولا
فرق الا اللوم وهو ضعيف لانهم ان سلموا الفرق فلان
نذبتك نص واسقني محتمل * النذب اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه
ما استطعتم فرده الى مشيئتنا ورد بأنه انما رده الى استطاعتنا
وهو معنى الوجوب * مطلق الطلب ثبت الرجحان ولا دليل
مقيد فوجب جمعه للمشترك دفعا للاشتراك قلنا بل يثبت

التقييد ثم فيه اثبات اللغة بلوازم الماهيات * الاشتراك ثبت
الاطلاق والاصل الحقيقة. القاضي لو ثبت لثبت بدليل الى
آخره قلنا بالاستقرار آت المتقدمة. الاذن المشترك كطلق الطلب
* مسألة * صيغة الامر بمجرد ها لا تدل على تكرار
ولا على مرة وهو مختار الامام. الاستاذ للتكرار مدة العمر
مع الإمكان وقال كثير للمرة ولا يحتمل التكرار وقيل بالوقف
لنا ان المدلول طلب حقيقة الفعل والمرة والتكرار خارجي
ولذلك يبرأ بالمرة وأيضاً فانا قاطعون بان المرة والتكرار من
صفات الفعل كالتفصيل والكثير ولا دلالة للموصوف على
الصفة. الاستاذ تكرار الصوم والصلاة ورد بأن التكرار
من غيره وعورض بالحج قالوا ثبت في لاتصم فوجب في صم
لانهما طلب رد بانه قياس وبالفارق بان النهي يقتضي النفي
وبان التكرار في الامر مانع من غيره بخلاف النهي قالوا
الامر نهي عن ضده والنهي يعم فيلزم التكرار ورد بالمنع وبان
قتضاء النهي للاضداد دائماً فرع على تكرار الامر * المرة القطع

بأنه اذا قال ادخل فدخل مرة امثل قلنا امثل لفعل ما أمر به لانها من ضروراته لا لأن الامر ظاهر فيها ولا في التكرار * الوقف لو ثبت الى آخره

﴿مسئلة﴾ الامر اذا علق على علة ثابتة وجب تكرره بتكررها اتفاقا للاجتماع على اتباع العلة لا للأمر فان علق على غير علة فالختار لا يقتضى لنا القطع بأنه اذا قال ان دخلت السوق فاشتر كذا عد ممتلا بالمرة مقتصرا قالوا ثبت ذلك في أوامر الشرع اذا قتم الزانية والزاني، وان كنتم جنبا قلنا في غير العلة بدليل خاص قالوا يتكرر للعلة فالشرط أولى لانتفاء المشروط بانتفائه قلنا العلة مقتضية معلولها *

﴿مسئلة﴾ القائلون بالتكرار قائلون بالفور ومن قال المرة تبرئ قال بعضهم للفور وقال القاضي اما الفور أو العزم وقال الامام بالوقف لغة فان بادر امثل وقيل بالوقف وان بادر وعن الشافعي رضى الله عنه ما اختير في التكرار وهو الصحيح لانا تقدم * الفور لو قال اسقني وأخر عد عاصيا قلنا

للقريئة قالوا كل مخبر او منشي قصده الحاضر مثل زيد قائم
وانت طالق رد بانه قياس وبالفرق بان في هذا استقبالا قطعاً
قالوا طلب كالنهي والامر نهي عن ضده وقد تقدم * قالوا
(ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك) فدم على ترك البدار قلنا
لقوله (فاذا سويته) قالوا لو كان التأخير مشروعاً لوجب ان
يكون الى وقت معين ورد بانه يلزم لو صرح بالجواز وبانه
انما يلزم ان لو كان التأخير معيناً واما في الجواز فلا لانه
ممكن من الامتثال قالوا قال الله تعالى (وسارعوا) (فاستبقوا)
فلنا محمول على الافضلية والا لم يكن مسارعاً القاضى ما تقدم
في الموسع . الامام الطاب متحقق والتأخير مشكوك فوجب
البدار واجيب بانه غير مشكوك *

* مسئله * اختيار الامام والغزالي رحمهما الله ان الامر
بشيء معين ليس نهياً عن ضده ولا يقتضيه عقلاً وقال القاضي
ومتابعوه نهي عن ضده ثم قال يتضمنه ثم اقتصر قوم وقال
القاضى والنهي كذلك فيهما ثم منهم من خص الوجوب دون

الندب* لنا لو كان الامر نهيا عن الضد او يتضمنه لم يحصل بدون تعقل الضد والكف عنه لانه مطلوب النهي ونحن تقطع بالطلب مع الدهول عنهما واعترض بأن المراد الضد العام وتعلقه حاصل لانه لو كان عليه لم يطلبه وأجيب بأن طلبه في المستقبل ولو سلم^{ولو سلم} فالكف واضح* القاضي لو لم يكن إياه لكان ضدا أو مثلا أو خلافا لانهما اما ان يتساويا في صفات النفس أولا، الثاني اما ان يتنافيا بأنفسهما أولا فلو كانا مثلين أو ضدين لم يجتمعا ولو كانا خلافين لجاز أحدهما مع ضد الآخر وخلافه لانه حكم الخلافين ويستحيل الامر مع ضد النهي عن ضده وهو الامر بضده لانهما تقيضان أو تكليف بغير الممكن وأجيب ان أراد بطلب ترك ضده طلب الكف منع لازمهما عنده فقد يتلازم الخلافان فيستحيل ذلك وقد يكون كل منهما ضد ضد الآخر كالظن والشك فانهما مما ضد العلم وان أراد بترك ضده عين الفعل المأمور به رجع النزاع لفظيا في تسميته تركا ثم في تسمية طلبه نهيا* القاضي

أيضا السكون عين ترك الحركة فطلب السكون طلب ترك
 الحركة وأجيب بما تقدم * التضمن امر الإيجاب طلب فعل
 يذم على تركه اتفاقا ولا يذم الا على فعل وهو الكف أو الضد
 فيستلزم النهي * وأجيب بأنه مبنى على أنه من معقوله لا بدليل
 خارجي وان سلم فالذم على أنه لم يفعل لا على فعل وان سلم
 فالنهي طلب كف عن فعل لا عن كف والا أدى الى وجوب
 تصور الكف عن الكف لكل أمر وهو باطل قطعا. قالوا
 لا يتم الواجب الا بترك ضده وهو الكف عن ضده أو نفيه
 فيكون مطلوباً وهو معنى النهي وقد تقدم. الطاردون متمسكا
 بالقاضي المتقدمان وأيضا النهي طلب ترك الفعل والترك فعل
 الضد فيكون أمرا بالضد * قلنا فيكون الزنا واجبا من حيث هو
 ترك لواط وبالعكس وهو باطل قطعا وبان لا مباح وبان النهي
 طلب الكف لا الضد المراد فان قلتم فالكف فعل فيكون
 أمرا بضده رجع النزاع لفظيا ولزم أن يكون النهي نوعا من
 الامر ومن ثمة قيل الامر طلب فعل لا كف * الطاردون في

التضمن لا يتم المطلوب بالنهي الا بأحد اضداده كالامر
* وأجيب بالالزام القطيع وبأن لا مباح * والفار من الطرد
اما لان النهي طلب نفي واما للالزام القطيع واما لان أمر
الايجاب يستلزم الذم على الترك وهو فعل فاستلزم كما تقدم
والنهي طلب كف عن فعل فلم يستلزم الامر لانه طلب فعل
لا كف واما لا بطل المباح * والمخصص الوجوب للامرين
الاخيرين

(مسئلة) الاجزاء الامتثال فالاتيان بالمأمور به على
وجهه يحققه اتفاقا. وقيل الاجزاء اسقاط القضاء فيستلزمه
• وقال عبد الجبار لا يستلزمه • لنالو لم يستلزمه لم يعلم امتثال
وأضافان القضاء استدراك لما فات من الاداء فيكون محصيا
للحاصل * قالوا لو كان لكان المصلي بظن الطهارة آثما أو ساقطا
عنه القضاء اذا تبين الحدث * وأجيب بالسقوط للخلاف وبأن
الواجب مثله بأمر آخر عند التبين واتمام الحج الفاسد واضح
(مسئلة) صيغة الامر بعد الحظر للإباحة على الأكثر. لنا

غلبتها شرعا واذا حلتكم، فاذا قضيت الصلاة. قالوا لو كان مانعا
لمنع من التصريح. وأجيب بأن التصريح قد يكون بخلاف الظاهر
(مسئلة) القضاء بأمر جديد وبعض الفقهاء بالاول. لنا
لو وجب به لاقتضاه وصوم يوم الخميس لا يقتضى يوم الجمعة
وأيا لو اقتضاه لكان أداء. ولكانا سواء قالوا الزمان ظرف
فاختلاله لا يؤثر في السقوط. ورد بأن الكلام في مقيد لو
قدم لم يصح * قالوا كأجل الدين. رد بالمنع وبما تقدم. قالوا
فيكون أداء. قلنا سمي قضاء لانه يجب استدرا كما لما فات
(مسئلة) الامر بالامر بالشيء ليس أمرا بالشيء. لنا لو
كان لكان مر عبدك بكذا تعذيا وكان يناقض قولك للعبد
لا تفعل. قالوا فهم ذلك من أمر الله تعالى رسوله بأمرنا ومن
قول الملك لوزيره قل لفلان افعل. قلنا للعلم بأنه مبلغ
(مسئلة) اذا أمر بفعل مطلق فالمطلوب الفعل الممكن
المطابق للماهية لا الماهية. لنا أن الماهية يستحيل وجودها
في الاعيان لما يلزم من تعددها فيكون كليا جزئيا وهو محال.

قالوا المطلوب مطلق والجزئى مقيد فالشترك هو المطلوب .
قلنا يستحيل بما ذكرناه

(مسألة) الامران المتعاقبان بمثلين ولا مانع عادة من
التكرار من تعريف أو غيره والثانى غير معطوف مثل صل
ركعتين صل ركعتين قيل معمول بهما . وقيل تأكيد . وقيل
بالوقف * الاول فائدة التأسيس أظهر فكان أولى * الثانى كثر
فى التأكيد ويلزم من العمل مخالفة راءة الذمى وفى المعطوف
العمل أرجح . فان رجح التأكيد بما دى قدم الارجح والا
فالوقف * النهى * اقتضاء كف عن فعل على جهة الاستعلاء وما
قيل فى حد الامر من مزيف وغيره فقد قيل مقابله فى حد
النهى * والكلام فى صيغته والخلاف فى ظهور الحظر لا الكراهية
وبالعكس أو مشتركة أو موقوفة كما تقدم * وحكمها التكرار
والفور وفى تقدم الوجوب قرينة * نقل الاستاذ الاجماع وتوقف
الامام وله مسائل مختصة *

(مسألة) النهى عن الشيء لعينه يدل على الفساد شرعا

لا لغة . وقيل لغة . وثالثها في الاجزاء لا السببية . لنا أن فساده سلب أحكامه وليس في اللفظ ما يدل عليه لغة قطعا وأما كونه يدل شرعا فلأن العلماء لم تزل تستدل على الفساد بالنهي في الرويات والانكحة وغيرها وأيضا لو لم يفسد لزمن من نفيه حكمة للنهي ومن ثبوته حكمة للصحة واللازم باطل لانهما في التساوي ومرجوحية النهي تمتنع النهي لخلوه عن الحكمة وفي رجحان النهي تمتنع الصحة لذلك * اللغة لم تزل العلماء وأجيب لفهمهم شرعا بما تقدم . قالوا الامر يقتضي الصحة والنهي تقيضه فيقتضي تقيضا . وأجيب بأنه لا يقتضيها لغة ولو سلم فلا يلزم اختلاف أحكام المتقابلات ولو سلم فائما يلزم أن لا يكون للصحة لا ان يقتضي الفساد . الثافي لودل لناقض تصريح الصحة ونهيتك عن الربا لعينه وتملك بديصح . وأجيب بالمنع بما سبق (القائل يدل على الصحة) لو لم يدل لكان المنهى عنه غير الشرعي والشرعي الصحيح كصوم يوم النحر والصلاة في الاوقات المكروهة وأجيب بأن الشرعي ليس معناه المعتبر لقوله صلى

الله عليه وسلم دعى الصلاة وللزوم دخول الوضوء وغيره في
مسمى الصلاة قالوا لو كان ممتهما لم يمنع وأجيب بأن المنع للنهي
وبالتقص بمثل ولا تنكحوا، ودعى الصلاة، قولهم محمله على
اللفوى يوقعهم في مخالفة أن الممتنع لا يمنع ثم هو متعذر في الحائض
(مسئلة) النهى عن الشيء لوصفه كذلك خلافا لاكثر.

وقال الشافعى رحمه الله يضاد وجوب أصله يعنى ظاهرا والا
ورد نهى الكراهة . وقال أبو حنيفة رحمه الله يدل على فساد
الوصف لا المنهى عنه . لنا استدلال العلماء على تحريم صوم يوم
العيد بنحوه وبما تقدم من المعنى . قالوا لو دل لنا قض تصريح
الصحة وطلاق الحائض وذبح ملك الغير معتبر . وأجيب بأنه
ظاهر فيه وما خولف فيه دليل صرف النهى عنه .

(مسئلة) النهى يقتضى الدوام ظاهرا . لنا استدلال العلماء
مع اختلاف الاوقات . قالوا نهيت الحائض عن الصلاة
والصوم . قلنا لانه مقيد .

﴿ العيام والخاص ﴾ أبو الحسين العام اللفظ المستغرق

لما يصلح له وليس بمانع لان نحو عشرة ونحو ضرب زيد
 عمرا يدخل فيه * الفزالي اللفظ الواحد الدال من جهة
 واحدة على شيئين فصاعدا وليس بجامع لخروج المعلوم
 والمستحيل لان مدلولهما ليس بشئ والموصولات لانها ليست
 بلفظ واحد ولا مانع لان كل مثنى يدخل فيه ولان كل
 مهور ونكرة يدخل فيه وقد يلتزم هذين (والاولى) * ما دل
 على مسميات باعتبار امر اشتركت فيه مطلقا ضربة . فبقوله
 اشتركت فيه ليخرج نحو عشرة . ومطلقا ليخرج المهور دون
 وضربة ليخرج نحو رجل * والخاص بخلافه

(مسئلة) العموم من عوارض الالفاظ حقيقة . واما في
 المعاني فثالثها الصحيح كذلك * لنا أن العموم حقيقة في شمول
 أمر متعدد وهو في المعاني كموم المطر والخصب ولذلك قيل
 عم المطر والخصب ونحوه . وكذلك المعنى الشكلى لشموله
 الجزئيات . ومن ثمة قيل العام ما لا يمنع تصوره من الشركة
 * فان قيل المراد امر واحد شامل وعموم المطر ونحوه ليس

كذلك * قلنا ليس العموم بهذا الشرط لغة وأيضا فان ذلك ثابت في عموم الصوت والامر والنهي والمعنى الكلى * (مسئلة) الشافعي والمحققون للعموم صيغة والخلاف في عمومها وخصوصها كما في الامر. وقيل بالوقف في الاخبار لا الامر والنهي. والوقف اما على معنى ما تدرى واما نعلم انه وضع ولا ندرى حقيقة أم مجاز * وهي أسماء الشروط والاستفهام والموصولات والجموع المعرفة تعريف جنس والمضافة واسم الجنس كذلك والتكررة في النفي * لنا القطع في لا تضرب أحدا وأيضا لم تزل العلماء تستدل بمثل والسارق ، والزانية ، يوصيكم الله في أولادكم كما احتجاج عمر رضي الله عنه في قتال ابي بكر رضي الله عنه مانعي الزكاة أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله الا الله فاذا قالوها حقنوا مني دماءهم وأموالهم وكذلك الأئمة من قرئش ونحن معاشر الانبياء لا نوزن وشاع وذاع ولم ينكره احد * قولهم فهم بالقرآن يؤدي الى ان لا يثبت اللفظ مدلول ظاهر أبدا والاتفاق فيمن دخل دارى فهو حر أو طالق أنه

يتم . وايضا كثرة الوقائع واستدل بأنه معنى ظاهر محتاج الى
التعبير عنه كغيره . واجيب بأنه قد يستغنى بالمجاز وبالمشترك*
الخصوص متيقن فجعله له حقيقة اولى . رد بأنه اثبات اللغة
بالترجيح وبأن العموم احوط فكان اولى * قالوا لا عام الا
مخصص فيظهر انها للاغلب . رد بأن احتياج تخصيصها الي
دليل يشعر بأنها للعموم . وايضا فانما يكون ذلك عند عدم دليل
* الاشتراك اطلقت لها والاصل الحقيقة . واجيب بأنه على خلاف
الاصل وقد تقدم مثله * الفارق الاجماع على التكليف للعام وذلك
بالامر والنهي . واجيب بان الاجماع على الاخبار للعام*
(مسئلة) الجمع المنكر ليس بعام . لنا القطع بأن رجالا في
الجموع كرجل في الواحدان ولو قال له عندي عييد : صح تفسيره
بأقل الجمع . قالوا صح اطلاقه على كل جمع فحمله على الجميع حمل
على جميع حقايقه . ورد بنحو رجل وانه انما يصح على البدل
* قالوا ولم يكن للعموم لكان مختصا ببعض . رد بـرجل . وانه
موضوع للجمع المشترك*

*** (مسئلة) *** ابنية الجمع لاثنين تصح . وثالثها مجازا . الامام
ولو اُحد * لنا أنه يسبق الزائد وهو دليل الحقيقة والصحة فان
كان له اخوة والمراد اخوان . واستدلال ابن عباس رضي الله عنه
بها ولم ينكر عليه وعدل الى التأويل . قالوا فان كان له اخوة والمراد
اخوان والاصل الحقيقة . ورد بقضية ابن عباس . قالوا انا معكم
مستمعون . ورد بأن فرعون مراد . قالوا الاثنان فما فوقهما
جماعة . واجيب في الفضيلة لانه عليه الصلاة والسلام يعرف
الشرع لا اللغة * النافون قال ابن عباس ليس الاخوان اخوة
وعورض بقول زيد الاخوان اخوة والتحقيق اراد أحدهما
حقيقة والآخر مجازا قالوا لا يقال جاءني رجلان عاقلون ولا
رجال عاقلان . وأجيب بأنهم يراعون صورة اللفظ *

*** (مسئلة) *** اذا خص العام كان مجازا في الباقي . الخاتبة
حقيقة . الرازي أن كان غير منحصر . أبو الحسين أن خص
بمالا يستقل من شرط او صفة أو استثناء . القاضي أن خص
بشرط او استثناء . عبد الجبار أن خص بشرط أو صفة . وقيل

ان خص بدليل لفظي . الامام حقيقة في تناوله مجاز في الاختصار عليه * لنا لو كان حقيقة لكان مشتركا لان الفرض انه حقيقة في الاستغراق وايضا الخصوص بقرينة كسائر المجاز * الحنابلة التناول باق فكان حقيقة . واجيب بانه كان مع غيره . قالوا يسبق وهو دليل الحقيقة . قلنا بقرينة وهو دليل المجاز * الرازي اذا بقي غير منحصر فهو معنى العموم . واجيب بانه كان للجميع * أبو الحسين لو كان هالا يستقل يوجب تجوزا في نحو الرجال المسلمون واكرم بني تميم ان دخلوا كان نحو مسلمون للجماعة مجازا . ولكن نحو المسلم للجنس او للعهد مجازا . ونحو ألف سنة الا خمسين عاما مجازا . واجيب بان الواو في مسلمون كألف ضارب وو او مضروب والالف واللام في المسلم وان كان كلمة حرفا أو اسما فالجموع البدال والاستثناء سيأتي . والقاضي مثله الا ان الصفة عنده كأنها مستقلة . وعبد الجبار كذلك الا ان الاستثناء عنده ليس بتخصيص . المنخص باللفظية لو كانت القرائن اللفظية توجب تجوزا الى آخره وهو اضعف * الامام العام

كتكرار الآحاد وإنما اختصر فاذا خرج بعضها بقى الباقي حقيقة. وأجيب بالمنع فإن العام ظاهر في الجميع فاذا خص خرج قطعا والمتكرر نص*

(مسئلة) العام بعد التخصيص بميت حجة. وقال البخاري ان خص بمتصل. وقال البصري ان كان العموم متبعا عنه كاقتلوا المشركين والا فليس بحجة كالسارق والسارقة فانه لا ينفي عن النصاب والحرز* عبد الجبار ان كان غير مفتقر الى بيان كالمشركين بخلاف اقيموا الصلاة فانه مفتقر قبل اخراج الحائض. وقيل حجة في أقل الجمع. وقال أبو ثور ليس بحجة* لنا ما سبق من استدلال الصحابة مع التخصيص وأيضا القطع بأنه اذا قال أكرم بني تميم ولا تكرم فلانا فترك عد عاصيا وأيضا فان الاصل بقاءه. واستدل لو لم يكن حجة لكانت دلالة موقوفة على دلالة على الآخر واللازم باطل لانه ان عكس فدور والافتحكم. وأجيب بأن الدور انما يلزم بتوقف التقدم واما بتوقف المعية فلا. قالوا صار مجعلا لتعدد مجازه فيما

بقى وفي كل منه . قلنا لما بقي بما تقدم . أقل الجمع هو المحقق
وما بقي مشكوك . قلنا لا شك مع ما تقدم *

(مسئلة) جواب السائل غير المبستقل دونه تابع
للسؤال في عمومته اتفاقا والعام على سبب خاص . سؤال مثل
قوله عليه الصلاة والسلام لما سئل عن بثر بضاعة خلق الله
الماء طهورا لا ينجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه او ريحه او
بغير سؤال كما روى انه صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميمونة .
فقال ايما اهاب دبغ فقد طهر معتبر عمومته على الاكثر . ونقل
عن الشافعي خلافة * لنا استدلال الصحابة رضى الله عنهم بمثله
كآية السرقة وهي في سرقة المجن او رداء صقوان وآية الظهار
في سلمة ابن صخر وآية اللعان في هلال بن أمية او غيره وايضا
فان اللفظ عام والتمسك به . قالوا لو كان عاما لجاز تخصيص
السبب بالاجتهاد . واجيب بانه اختص بالمنع للقطع بدخوله على
ان ابا حنيفة رحمه الله أخرج الامة المستفرشة من عموم الولد
للفراش فلم يلحق ولدها مع وروده في ولد زمعة . وقد قال عبد

ابن زمعة هو أخى وابن وليدة ابى ولد على فراشه . قالوا لو
عم لم يكن فى نقل السبب فائدة . قلنا فائدته منع تخصيصه
ومعرفة الاسباب . قالوا لو قال تغدّ عندى فقال والله
لا تغدّيت لم يعم . قلنا لعرف خاص قالوا لو عم لم يكن مطابقا .
قلنا طابق وزاد قالوا لو عم لكان حكما باحد المجازات بالتحكم
لفوات الظهور بالنصوصية . قلنا النض خارجي بقرينة

* (مسئلة) * المشترك يصح اطلاقه على معنيه مجازا
لاحقيقة وكذلك . مدلول الحقيقة والمجاز . وعن القاضى والمعتزلة
يصح حقيقة ان صح الجمع . وعن الشافعي رحمه الله ظاهر فيهما عند
تجرد القرائن كالعام . أبو الحسين والغزالي يصح أن يراد لا انه لغة
وقيل لا يصح ان يراد . وقيل يجوز فى النفي لا الاثبات والاكثر
ان جمعه باعتبار معنيه مبنى عليه . لنا فى المشترك انه يسبق احدهما
فاذا اطلق عليهما كان مجازا . لنا فى للصحة لو كان للمجموع
حقيقة لكان مریدا أحدهما خاصة غير مریدوهو محال . واجيب
بأن المراد المدلولان معا لا بقاؤه لكل مفرد . واما الحقيقة

والمجاز فاستعمالهما استعمال في غير ما وضع له أولا وهو معنى المجاز
 * الثاني للصحة لو صح لهما المكان مرید اما وضعت له أولا غير
 مرید وهو محال . واجیب بان مرید ما وضع له أولا وثانيا بوضع
 مجازی * الشافعی رحمه الله الم تر ان الله یسجد له من فی السموات ،
 ان الله و ملائکته یصلون علی النبی وهی من الله رحمة ومن
 الملائكة استغفار . واجیب بان السجود الخضوع والصلاة
 الاعتناء باظهار الشرف او بتقدير خبر اوفضل حذف لدلالة
 ما یقارنه او بانه مجاز بما تقدم

* (مسئلة) * نفي المساواة مثل لا یتوی یقتضی العموم
 کفیرها . أبو حنیفة رحمه الله لا یقتضیه . لنا نفي علی نکره
 کفیره . قالوا المساواة مطلقا اعم من المساواة بوجه خاص
 والاعم لا یشر بالاختصاص . واجیب بأن ذلك فی الاثبات والالم
 یم نفي أبدا . قالوا لو غم لم یصدق اذ لا بد من مساواة ولو فی
 نفي ما سواهما عنهما قلنا انما ینفي مساواة یصح انتقاؤها قالوا
 المساواة فی الاثبات للعموم والالم یتسم اخبار بمساواة لعدم

الاختصاص وتقيض الكلّي الموجب جزئى سالب. قلنا المساواة
في الاثبات للخصوص والاليم يصدق أبدا اذ مامن شيئين الا
وبينهما نقي مساواة ولو في تعيّنهما وتقيض الجزئى الموجب
كلّي سالب والتحقيق أن العموم من النقي *

(مسئلة) * المقتضي وهو ما احتمل أحد تقديرات
لاستقامة الكلام لا عموم له في الجميع أما اذا تعين أحدها
بدليل كان كظهوره ويمثل بقوله عليه الصلاة والسلام رفع عن
أمتي الخطأ والنسيان * لنا لو أضمر الجميع لا ضمير مع الاستغناء
قالوا أقرب مجاز اليهما باعتبار رفع المنسوب اليهما عموم أحكامهما .
أجيب بأن باب غير الاضمار في المجاز أكثر فكان أولى
فيتعارضان فيسلم الدليل . قالوا العرف في مثل ليس للبلد سلطان
نقي الصفات . قلنا قياس في العرف . قالوا يتعين الجميع لبطان
التحكم ان عين ولزوم الاجمال ان أبهم . قلنا ويلزم من التعميم
زيادة الاضمار وتكثير مخالفة الدليل فكان الاجمال أقرب *
* (مسئلة) * مثل لا أكمل ، وان أكلت عام في مفعولاته

فيقبل تخصيصه، وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يقبل تخصيصاً لنا
ان لا آكل لثني حقيقة الإكل بالنسبة الى كل ما كول وهو
معنى العموم فيجب قبوله للتخصيص . قالوا لو كان عاماً لم
في الزمان والمكان . وأجيب بالتزامه وبالفارق بأن أكلت
لا يعقل الا بما كول بخلاف ما ذكر . قالوا ان أكلت ولا
آكل مطلق فلا يصح تفسيره بمخصص لانه غيره . قلنا المراد
المقيد المطابق للمطلق لاستحالة وجود الكلى في الخارج والا
لم يبحث بالمقيد

﴿ مسألة ﴾ الفعل المثبت لا يكون عاماً في أقسامه مثل
صلى داخل الكعبة فلا يعم الفرض والنفل ومثلاً صلى بعد
غيوبة الشفق فلا يعم الشفقيين الا على رأي وكان يجمع بين
الصلاتين في السفر لا يعم وقتيهما . وأما تكرار الفعل فاستفاد
من قول الراوى كان يجمع كقولهم كان حاتم يكرم الضيف
وأما دخول أمته فبدليل خارجي من قول مثل صلوا كما
رأيتموني أصلي وخذوا عني مناسككم أو قرئتموه كقوله بعد

اجمال أو اطلاق أو عموم أو بقوله لقد كان لكم أو بالقياس*
قالوا قد علم نحوها فسجد، وأما أنا فأفيض الماء وغيره. قلنا بما
ذكرناه لا بالصيغة

(مسئلة)* نحو قول الصحابي نهى عليه الصلاة والسلام عن
بيع الغرر وقضى بالشفعة للجارييم الغرر والجار. لنا عدل عارف
فالظاهر الصدق فوجب الاتباع. قالوا يحتمل انه كان خاصا أو
سمع صيغة خاصة فتوهم والاحتجاج للمحكي. قلنا خلاف الظاهر.
(مسئلة)* اذا علق حكما على علة عم بالقياس شرعا
لا بالصيغة. وقال القاضي لا يعم. وقيل بالصيغة كما لو قال حرمت
المسكر لكونه حلوا*^(١) لنا ظاهر في استقلال العلة فوجب
الاتباع ولو كان بالصيغة لكان قول القائل أعتقت غائما لسواده
يقتضى عتق سودان عبيده ولا قائل به* القاضي يحتمل الجزئية*
قلنا لا يترك الظاهر للاحتمال* الآخر حرمت الخمر لا سكاره
مثل حرمت المسكر لا سكاره. وأجيب بالمنع*

(١) كما في الخطية وعليها فجميع العلة على قول القاضي كونه حلوا مسكرا*

* مسألة * الخلاف في أن المفهوم له عموم لا يتحقق
لأن مفهومي الموافقة والمخالفة عام فيما سوى المنطوق به ولا
يختلفون فيه * ومن نقي العموم كالغزالي أراد أن العموم لم يثبت
بالمنطوق به ولا يختلفون فيه أيضاً *

* مسألة * قالت الحنفية مثل قوله صلى الله عليه وسلم
لا يقتل مسلم بكافر ولا ذ وعهد في عهده معناه بكافر فيقتضي
العموم الا بدليل وهو الصحيح * لنا لو لم يقدر شئ لا تمتنع قتله
مطلقاً وهو باطل فيجب الاول للقرينة قالوا لو كان كذلك
لكان بكافر الاول للحربى فقط فيفسد المعنى ولكان وبمولتهم
للرجعية والباثن لانه ضمير المطلقات * قلنا خص الثانى بالدليل .
قالوا لو كان لكان نحو ضربت زيداً يوم الجمعة وعمرأى يوم
الجمعة . وأجيب بالترامه وبالفروق بأن ضرب عمرو في غير يوم
الجمعة لا يمتنع

* (مسألة) * مثل يا أيها المزملة لئن أشركت ليس بعام
للأمة الا بدليل من قياس أو غيره * وقال أبو حنيفة وأحمد

رحمهما الله عام الابدليل * لنا لقطع بأن خطاب المفرد لا يتناول غيره لغة وأيضا يجب أن يكون خروج غيره تخصيصا * قالوا اذا قيل لمن له منصب الاقتداء اركب لنا جزة العدو ونحوه فهم لغة انه أمر لا تباعه معه وكذلك يقال فتح وكسر والمراد مع أتباعه * قلنا ممنوع أو فهم لأن المقصود متوقف على المشاركة بخلاف هذا * قالوا اذا طلقتم يدل عليه قلنا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أولا للتشريف ثم خطوب الجميع * قالوا قلنا قاضي زيد ولو كان خاصا لم يتعد * قلنا نقطع بأن الالحاق للقياس قالوا فمثل خالصة لك ونافلة لك لا يفيد * قلنا يفيد قطع الالحاق *

* (مسئلة) * خطابه لواحد لا يعم خلافا للحناية * لنا ما تقدم من القطع ولزوم التخصيص ومنّ عدم فائدة حكمي على الواحد * قالوا (وما أرسلناك الا كافة للناس) بعثت الى الاسود والاحمر يدل عليه * وأجيب بأن المعنى تعريف كل ما يختص به ولا يلزم اشتراك الجميع * قالوا حكمي على الواحد حكمي على الجماعة يأتي ذلك * قلنا انه محمول على أنه على الجماعة بالقياس

أو بهذا الدليل لأن خطاب الواحد للجميع * قالوا نقطع بأن الصحابة حكمت على الأمة بذلك كحكمهم بحكم ما عزم في الزنا وغيره * قلنا إن كانوا حكموا للتساوي في المعنى فهو القياس والا بخلاف الاجماع * قالوا لو كان خاصا لكان تجزئك ولا تجزئ أحدا بعدك وتخصيصه عليه الصلاة والسلام خزيمة بقبول شهادته وحده زيادة من غير فائدة * قلنا فائدته قطع اللاحق كما تقدم *

م : * (مسئلة) * جمع المذكر السالم كالمسلمين ونحو فملوا انما يُغلب فيه المذكر لا يدخل فيه النساء ظاهرا خلافا للحنابلة . لنا إن المسلمين والمسلمات ولو كان داخلا لما حسن . فان قدر بحجة للنصوصية ففائدة التأسيس أولى . وأيضا قالت أم سلمة رضي الله عنها يا رسول الله ان النساء قلن ما نرى الله ذكر الرجال فانزل الله ان المسلمين والمسلمات ولو كن داخلات لم يصح تقريره التني وأيضا فاجماع العربية على انه جمع المذكر : قالوا المعروف تغليب الذكور . قلنا صحيح اذا قصد الجميع ويكون

مجازاً * فان قيل الاصل الحقيقة * قلنا يلزم الاشتراك وقد تقدم
مثله * قالوا لو لم يدخلن لما شاركن المذكورين في الاحكام * قلنا
بدليل من خارج ولذلك لم يدخلن في الجهاد والجمعة وغيرهما * قالوا
لو اوصى لرجال ونساء بشئ * ثم قال اوصيت لهم بكذا دخل النساء
بغير قرينة وهو معنى الحقيقة . قلنا بل بقرينة الايضاء الاول
* (مسئلة) * من الشرطية تشمل المؤث عند الاكثر .

لنا انه لو قال من دخل دارى فهو حر عتق بالدخول
* (مسئلة) * الخطاب بالناس والمؤمنين ونحوهما يشمل
العبيد عند الاكثر . وقال الرازى ان كان لحق الله * لنا ان العبد
من الناس والمؤمنين قطعاً فوجب دخوله . قالوا ثبت صرف
منافعه الى سيده فلو خوطب بصرفها الى غيره لتناقض . رد بانه
في غير تضايق العبادات فلا تناقض * قالوا ثبت خروجه من
خطاب الجهاد والحج والجمعة وغيرها * قلنا بدليل كخروج
المرضى والمسافر *

* (مسئلة) * مثل يا ايها الناس يا غنادى يشمل الرسول صلى

الله عليه وسلم عند الأكثر وقال الحلبي إلا أن يكون معه قل * لنا ما تقدم وأيضا فهموه لانه اذا كان لم يفعل صلى الله عليه وسلم سألوه فيذكر موجب التخصيص قالوا لا يكون أمرا مأمورا ومبلغا مبلغا بخطاب واحد ولان الأمر للأعلى ممن دونه قلنا الأمر هو الله سبحانه والمبلغ جبريل عليه السلام قالوا خص بأحكام كوجوب ركعتي الفجر والضحي والاضحي وتحريم الزكاة وإباحة النكاح بغير ولي ولا شهود ولا مهر وغيرها قلنا كالمرضى والمسافر وغيرهما ولم يخرجوا بذلك من العمومات

* (مسئلة) * مثل يا أيها الناس ليس خطابا لمن بعدهم وإنما ثبت الحكم بدليل آخر من اجماع أو نص أو قياس خلافا للحنابلة * لنا القطع بأنه لا يقال للمعدومين يا أيها الناس . وأيضا اذا امتنع في الصبي والمجنون فالمعدوم أجدره . قالوا لو لم يكن مخاطبا لم يكن مرسل اليه والثانية اتفاق * وأجيب بأنه لا يشين الخطاب الشفاهي بل لبعض شفاهها وبعض بنصب الأدلة بأن

حكيم حكيم من شافهم . قالوا الاحتجاج به دليل التعميم . قلنا لانهم علموا أن حكمه ثابت عليهم بدليل آخر جماعين الادلة * (مسئلة) * المخاطب داخل في عموم متعلق خطابه عند الاكثر أمرأونها أو خبر امثل وهو بكل شئ عليم ، من أحسن اليك فأكرمه أو فلا تهنه * قالوا يلزم الله خالق كل شئ * قلنا خص بالعقل *

* (مسئلة) * مثل خذ من أموالهم صدقة لا يقتضى أخذ الصدقة من كل نوع من المال خلافا لاكثر . لنا أنه بصدقة واحدة يصدق أنه أخذ منها صدقة فيلزم الامتثال . وأيضا فان كل دينار مال - ولا يجب ذلك بالاجماع . قالوا المعنى من كل مال فيجب العموم . قلنا كل للتفصيل ولذلك فرق بين للرجال عندى درهم وبين لكل رجل عندى درهم باتفاق *

* (مسئلة) * العام بمعنى المدح والذم مثل أن الأبرار وان الفجار والذين يكتزون الذهب والفضة عام - وعن الشافعي خلافة لنا عام ولا منافي فم كغيره . قالوا سبق لقصد المبالغة

في الحث أو الزجر فلا يلزم التعميم . قلنا التعميم أبلغ وأيضا
لا تنافي بينهما

﴿التخصيص﴾ قصر العام على بعض مسمياته * أبو الحسين
أخرج بعض ما يتناوله الخطاب عنه وأراد ما يتناوله بتقدير
عدم التخصيص كقولهم خصص العام . وقيل تعريف أن العموم
للخصوص . وأورد الدور . وأجيب بأن المراد في الحد
التخصيص اللغوي * ويطلق التخصيص على قصر اللفظ وان
لم يكن عاما كما يطلق عليه عام لتعدد كثرته والمسلمين
للمهودين وضائر الجمع ولا يستقيم تخصيص الا فيما يستقيم
توكيده بكل *

﴿مسألة﴾ التخصيص جائز الا عند شذوذ

﴿مسألة﴾ الاكثر انه لا بد في التخصيص من بقاء
جمع يقرب من مدلوله . وقيل يكفي ثلاثة . وقيل اثنان . وقيل
واحد * والمختار انه بالاستثناء والبدل يجوز الى واحد وبالمتصل
كالصفة يجوز الى اثنين وبالمنفصل في المحصور القليل يجوز

الى اثنين - مثل قتلت كل زنديق وقد قتل اثنين وهم ثلاثة
وبالمنفصل في غير المحصور أو العدد الكثير. المذهب الاول *
لنا أنه لو قال قتلت كل من في المدينة وقد قتل ثلاثة عد لاغيا
وخطيئ * وكذلك اكلت كل رمانة. وكذلك لو قال من دخل
أواكل وفسره بثلاثة * القائل باثنين أو ثلاثة ماقيل في الجمع .
ورد بأن الجمع ليس بعام * القائل بالواحد اكرم الناس الا الجاهل .
وأجيب بأنه مخصوص بالاستثناء ونحوه * قالوا وإناله لحافظون
وليس محل النزاع * قالوا لو امتنع ذلك لكان لتخصيصه وذلك
يمنع الجميع وأجيب بأن المنع تخصيص خاص بما تقدم قالوا
قال الله تعالى الذين قال لهم الناس وأريد نعيم بن مسعود ولم
يعدمستجنا للقرينة * قلنا الناس للمعهود فلاعموم * قالوا صح
اكلت الخبز وشربت الماء لأقل * قلنا ذلك لبعض المطابق
للمعهود الذهني مثله في المعهود الوجودي فليس من العموم
والخصوص في شيء
(الخصص) متصل ومنفصل فالتصل الاستثناء

المتصل والشرط والصفة والغاية وبديل البعض* والاستثناء في
المنقطع قيل حقيقة. وقيل مجاز وعلى الحقيقة قيل متواطىء وقيل
مشترك ولا بد لصحته من مخالفة في نفي الحكم أو في أن المستثنى
حكم آخر له مخالفة بوجه مثل ما زاد إلا ما نقص* ولأن المتصل
أظهر لم يحمله فقهاء الأمصار على المنقطع إلا عند تعذره
ومن ثمة قالوا في له عندي مائة درهم إلا ثوباً وشبهه القيمة
ثوب. وأما حده فلي التواطؤ ما دل على مخالفة بالألا غير الصفة
واخواتها وعلى الاشتراك أو المجاز لا يجتمعان في حد. فيقال
في المنقطع ما دل على مخالفة بالألا غير الصفة واخواتها من
غير إخراج* وأما المتصل فقال الغزالي رحمه الله قول ذو صيغ
مخصوصة محصورة دال على أن المذكور به لم يرد بالقول
الأول. وأورد على طرده التخصيص بالشرط والوصف بالذي
والغاية. ومثل قام القوم ولم يبق زيد. ولا يرد الأولان. وعلى
عكسه جاء القوم إلا زيداً فإنه ليس بذي صيغ. وقيل لفظ
متصل بجملة لا يستقل بنفسه دال على أن مدلوله غير مراد

بما اتصل به ليس بشرط ولا صفة ولا غاية. وأورد على طرده قام
 القوم لا زيد وعلى عكسه ما جاء الا زيد فانه لم يتصل بجملة.
 وان مدلوله كل استثناء متصل مراد بالاول. والاختراز من
 الشرط والصفة وهم. والاولى اخراج بالا واخواتها. وقد
 اختلف في تقرير الدلالة في الاستثناء. فلا كثر المراد بمشرة في
 قولك عشرة الا ثلاثة سبعة والقرينة لذلك كالتخصيص بغيره.
 وقال القاضي عشرة الا ثلاثة بازاء سبعة كاسمين مركب ومفرد.
 وقيل المراد بعشرة عشرة باعتبار الافراد ثم اخرجت ثلاثة
 والاسناد بعد الاخراج فلم يسند الا الى سبعة وهو الصحيح.
 لنا أن الاول غير مستقيم للقطع بأن من قال اشترت الجارية
 الا نصفها أو نحوه لم يرد استثناء نصفها من نصفها ولانه كان
 يتسلسل ولانا نقطع بأن الضمير للجارية بكاملها ولاجماع
 العربية على انه اخراج بعض من كل ولا بطلان النصوص والعلم
 باننا نسقط الخارج فنعلم أن المسند اليه ما بقى. والثاني كذلك
 للعلم بأنه خارج عن قانون اللغة اذ لا تركيب من ثلاثة ولا

يعرب الاول وهو غير مضاف ولا متناع اعادة الضمير على جزء الاسم في الانصافها ولا جماع العربية الى آخره . قال الاولون لا يستقيم أن يراد عشرة بكما لها للعلم بأنه ما أقر الا بسبعة فيتعين . وأجيب بأن الحكم بالافرار باعتبار الاسناد ولم يسند الا بعد الاخراج . قالوا لو كان المراد عشرة امتنع من الصادق مثل قوله تعالى الا خمسين عاما . وأجيب بما تقدم * القاضي اذا بطل أن يكون عشرة وبطل أن يكون سبعة تعين أن يكون الجميع لسبعة . وأجيب بما تقدم فيتعين أن الاستثناء على قول القاضي ليس بتخصيص . وعلى الاكثر تخصيص . وعلى المختار محتمل * (مسئلة) * شرط الاستثناء الاتصال لفظا أو ما في حكمه كقطعه لتنفس أو سعال ونحوه وعن ابن عباس رضى الله عنهما يصح وان طال شهرا . وقيل يجوز بالنية كغيره وحمل عليه مذهب ابن عباس رضى الله عنهما لقربه . وقيل يصح في القرآن خاصة * لنا لو صح لم يقل صلى الله عليه وسلم فليكنز عن يمينته معينا لان الاستثناء أسهل . وكذلك جميع الافارات

والطلاق والعتي وأيضاً فإنه يؤدي إلى أن لا يعلم صدق ولا كذب. قالوا قال عليه الصلاة والسلام والله لا غزون قريشاً ثم سكت. وقال بعده إن شاء الله * قلنا يحمل على السكوت العارض لما تقدم. قالوا سأله اليهود عن لبث أهل الكهف. فقال عليه الصلاة والسلام غداً أجيبكم فتأخر الوحي بضعة عشر يوماً ثم نزل ولا تقولن لشيء. فقال عليه الصلاة والسلام إن شاء الله قلنا يحمل على أفعل إن شاء الله * وقول ابن عباس رضي الله عنهما متأول بما تقدم أو بمعنى المأمور به.

* (مسئلة) * الاستثناء المستغرق باطل باتفاق والاكثر على جواز المساوي والاكثر. وقالت الحنابلة والقاضي بمنعها. وقال بعضهم والقاضي أيضاً بمنعها في الاكثر خاصة وقيل إن كان العدد صريحاً * لنا إن عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الفاوين والفاوون اكثر بدليل وبما اكثر الناس فالمساوي أولى. وأيضاً كلكم جائع الا من اطعمته وايضاً فان فقهاء الامصار على أنه لو قال على عشرة الا تسعة لم يلزمه

الا درهم ولو لا ظهوره لما اتفقوا عليه عادة * الاقل مقتضي
الدليل منعه الى آخره . وأجيب بالمنع لان الاسناد بعد الاخراج
ولو سلم فالدليل متبع . قالوا على عشرة الا تسعة ونصف وثلاث
درهم ركبك مستقبح . وأجيب بأن استقباحه لا يمنع صحته
كعشرة الا ذاتها وداتها الى عشرين *

(مسئلة) الاستثناء بعد جمل بالواو قالت الشافعية
للجميع . والحنفية للاخيرة . والقاضي والغزالي بالوقف .
والشرف بالاشتراك * أبو الحسين ان تبيين الاضراب عن الاولى
فلاخيرة مبدل ان يختلفا نوعا أو اسما وليس الثاني ضميره أو حكما
غير مشتركين في غرض والا فلجميع والمختار ان ظهر الاتقطاع
فلاخيرة والاتصال فلجميع والأقوالوقف * الشافعية العطف
يصير المتعدد كالمفرد . وأجيب بأن ذلك في المفردات * قالوا
لو قال والله لا أكلت ولا شربت ولا ضربت ان شاء الله
عاد الى الجميع * وأجيب بأنه شرط فان ألحق به ققياس وان سلم
فالفرق ان الشرط مقدر تقديمه وان سلم فلقرينة الاتصال وهي

اليمين على الجميع . قالوا لو كرر لكان مستهجننا . قلنا عند قرينة الاتصال ولو سلم فللطول مع امكان الاكذا من الجميع . قالوا صالح فالبعض تحكم كالعام . قلنا صلاحيته لا توجب ظهوره فيه كاجمع المنكر . قالوا لو قال على خمسة وخمسة الاستة كان للجميع . قلنا مفردات وأيضاً للاستقامة ^{المختص} آية القذف لم ترجع الى الجلد اتفاقاً . قلنا لدليل وهو حق الآدي ولذلك عاد الى غيره . قالوا على عشرة الا أربعة الا اثنين للاخير . قلنا أين العطف . وأيضاً مفردات . وأيضاً للتعذر فكان الاقرب أولى . ولو تعذر تعين الاول مثل على عشرة الا اثنين الا اثنين . قالوا الثانية حائلة كالكوت . قلنا لو لم يكن الجميع بمثابة الجملة . قالوا حكم الاولى يقين والرفع مشكوك . قلنا لا يقين مع الجواز للجميع وأيضاً فالاخيرة كذلك للجواز بدليل . قالوا انما يرجع لعدم استقلاله في تنقيده بالاثقل وما يليه هو المتحقق . قلنا يجوز أن يكون وضعه للجميع كما لو قام دليل القائل بالاشتراك حسن الاستفهام . قلنا للجهل بحقيقته أو لرفع الاحتمال . قالوا صرح

الاطلاق والاصل الحقيقة . قلنا والاصل عدم الاشتراك
 * (مسئلة) * الاستثناء من الالبات نفي وبالعكس خلافا
 لابي حنيفة رحمه الله . لنا النقل وأيضا لو لم يكن لم يكن لا اله الا
 الله توحيدا . قالوا لو كان لازم من لا علم الا بحياة ولا صلاة الا
 بطهور ثبوت العلم والصلاة بمجردهما . قلنا ليس مخرجا من العلم
 والصلاة فان اختار تقدير الا صلاة بطهور طردوا وان اختار
 لا صلاة تثبت بوجه الا بذلك فلا يلزم من الشرط
 المشروط وانما الاشكال في المنقى الاعم في مثله وفي مثل ما زيد
 الا قائم اذ لا يستقيم في جميع الصفات المعتبرة * واحب بامر من
 الاول ان الغرض المبالغة بذلك . الثاني انه اكدها والقول بانه
 منقطع بيمد لانه مفرغ وكل مفرغ متصل لانه من تمامه
 * التخصيص بالشرط * الغزالي الشرط مالا يوجد المشروط
 دونه ولا يلزم أن يوجد عنده وأورد انه دور وعلى طرده جزء
 السبب . وقيل ما يتوقف تأثير المؤثر عليه . وأورد على عكسه الحياة
 في العلم القديم . والاولى ما يستلزم نفيه نفي امر على غير جهة السببية *

وهو عقلي كالحياة للعلم وشرعى كالطهارة ولنوى مثل أنت طالق ان دخلت الدار وهو في السبيبة أغلب وانما استعمل في الشرط الذى لم يبق للمسبب سواء فلذلك يخرج به ما لولاه لدخل لغة مثل أكرم بنى تميم ان دخلوا فيقصره الشرط على الداخلين. وقد يتحد الشرط ويتعدد على الجمع وعلى البدل فهذه ثلاثة كل منها مع الجزء كذلك فتكون تسعة والشرط كالاستثناء فى الاتصال وفى تعقه الجمل. وعن أبى حنيفة رضى الله عنه للجميع ففرق. وقولهم فى مثل أكرمك ان دخلت الدار ما تقدم خبر والجزء محذوف مراعاة لتقدمه كالاستفهام والقسم فان عنوا ليس بجزء فى اللفظ فسلم وان عنوا ولا فى المعنى فعناد والحق أنه لما كان جملة زوعيت الشائبتان **﴿التخصيص بالصفة﴾** مثل أكرم بنى تميم الطوال وهى كالاستثناء فى العود على متعدد **﴿التخصيص بالغاية﴾** مثل أكرم بنى تميم الى أن يدخلوا فتقصره على غير الداخلين كالصفة. وقد تكون هى والمقيد بها متحدين ومتعدين كالشرط وهى كالاستثناء فى العود على المتعدد

﴿التخصيص بالمنفصل﴾ يجوز التخصيص بالعقل . لنا الله خالق كل شيء . وأيضا والله على الناس حج البيت في خروج الاطفال بالعقل . قالوا لو كان تخصيصا لصحت الارادة لنة . قلنا التخصيص للمفرد وما نسب اليه مانع هنا وهو معنى التخصيص . قالوا لو كان مخصصا لكان متأخرا لانه يان . قلنا لكان متأخرا لايانه لاذاته قالوا لو جاز به لجاز النسخ . قلنا النسخ على التفسيرين محجوب عن نظر العقل . قالوا تعارضا . قلنا فيجب تأويل المحتمل ، (مسئلة) * يجوز تخصيص الكتاب بالكتاب . أبو حنيفة والقاضي والامام رحمهم الله ان كان الخاص متأخرا والا فالعام ناسخ وان جهل تساقطا . لنا أن اوليات الاحمال مخصص لقوله والذين يتوفون منكم . وكذلك والمحصنات من الذين مخصص لقوله ولا تنكحوا المشركات . وأيضا لا يبطل التقاطع بالمحتمل . قالوا اذا قال اقتل زيدا ثم قال لا تقتل المشركين فكأنه قال لا تقتل زيدا فالثاني ناسخ . قلنا التخصيص أولى لانه أغلب ولا رفع فيه كما لو تأخر الخاص . قالوا على خلاف قوله

ثنتين. قلنا تيانا لكل شئ والحق انه المين بالكتاب وبالسنة.
قالوا البيان يستدعي التأخر. قلنا استبعاد. قالوا قال ابن عباس
رضي الله عنهما كنا نأخذ بالاحداث فالاحداث. قلنا يحمل على
غير المخصص جمابين الادلة *

(مسئلة) يجوز تخصيص السنة بالسنة * لنا ليس فيما
دون خمسة أو سق صدقة مخصص لقوله فيما سقت السماء العشر
وهي كالتى قبلها فى الخلاف *

(مسئلة) يجوز تخصيص السنة بالقرآن. لنا تيانا لكل
شئ. وأيضاً لا يبطل القاطع بالمحتمل. قالوا ثنتين للناس وقد تقدم.
(مسئلة) يجوز تخصيص القرآن بخبر الواحد. وقال
به الأئمة الأربعة وبالمتواتر اتفاقاً * ابن أبان أن كان خص بقطعي *
الكرخى أن كان خص بمنفصل * القاضى بالوقف * لنا أنهم
خصوا وأحل لكم بقوله عليه الصلاة والسلام لا تنكح المرأة
على عمتها ولا على خالتها ويوصيكم الله بقوله عليه الصلاة والسلام
لا يربث القاتل ولا الكافر من المسلم ولا المسلم من الكافر، ونحن

معاشر الأنبياء لا نورث* وأورد ان كانوا أجمعوا فالمخصص
الاجماع والا فلا دليل* قلنا أجمعوا على التخصيص بها قالوا زد
عمر رضى الله عنه حديث فاطمة بنت قيس انه صلى الله عليه
وسلم لم يحمل لها سكنى ولا نفقة لما كان مخصصا لقوله أسكنوهن
ولذلك قال كيف ترك كتاب ربنا بقول امرأة قلنا لترده في
صدقها ولذلك قال لا ندرى أصدقت أم كذبت. قالوا العام قطعي
والخبر ظني. وزاد ابن أبان. والكرخي لم يضعف بالتجوز. قلنا
التخصيص في الدلالة وهي ظنية فالجمع أولى. القاضي كلاهما
قطعي من وجه فوجب التوقف قلنا الجمع أولى *

*(مسئلة) * الاجماع يخص القرآن والسنة كتتصيف

آية القذف على العبد ولو عملوا بخلاف نص تضمن ناسخا

*(مسئلة) * العام يخص بالمفهوم ان قيل به ومثل في

الأنعام زكاة، في الغنم السائمة زكاة للجمع بين الدليلين. فان قيل

العام أقوى فلا معارضة * قلنا الجمع أولى كغيره *

*(مسئلة) * فعله صلى الله عليه وسلم يخص العموم كما

لو قال عليه الصلاة والسلام الوصال أو الاستقبال للحاجة أو كشف الفخذ حرام على كل مسلم ثم فعل فإن ثبت الاتباع بخاص ففسخ وإن ثبت بعام فالمختار تخصيصه بالأول . وقيل العمل بموافق الفعل . وقيل بالوقف * لنا التخصيص أولى للجمع . قالوا الفعل أولى لخصوصه . قلنا الكلام في العمومين *

* مسألة * الجمهور إذا علم صلى الله عليه وسلم بفعل مخالف فلم ينكره كان مخصصا للفاعل فإن تبين معنى حمل عليه موافقه بالقياس أو يحكمى على الواحد * لنا أن سكوته دليل الجواز فإن لم يتبين فالمختار لا يتعدى لتعذر دليله *

* (مسألة) * الجمهور أن مذهب الصحابي ليس بمخصص ولو كان الراوى خلافا للحنفية والحنابلة * لنا ليس بحجة . قالوا يستلزم دليلا والا كان فاسقا فيجب الجمع * قلنا يستلزم دليلا في ظنه فلا يجوز لغيره اتباعه . قالوا لو كان ظنيا لينه . قلنا ولو كان قطعيا لينه وأيضا لم يخف على غيره وأيضا لم يميز لصحابي مخالفته وهو اتفاق *

* (مسئلة) * الجمهور أن العادة في تناول بعض خاص ليس بمخصص خلافا للحنفية مثل حرمت الربا في الطعام وعادتهم تناول البر. لنا أن اللفظ عام لغة وعرفا ولا مخصص. قالوا يتخصص به كتخصيص الدابة بالعرف والتقد بالغالب. قلنا ان غلب الاسم عليه كالدابة اختص به بخلاف غلبة تناوله والقرض فيه. قالوا الو قال اشترى لي لحما والعادة تناول الضأن لم يفهم سواه. قلنا تلك قرينة في المطلق والكلام في العموم *

* (مسئلة) * الجمهور اذا وافق الخالص حكم العام فلا تخصيص خلافا لابي ثور مثل ايما اهاب دبغ فقد طهر وقوله عليه الصلاة والسلام في شاة ميمونة دباغها طهورها. لنا لا تعارض فيعمل بهما قالوا المفهوم يخصص العموم. قلنا مفهوم اللقب مردود *

* (مسئلة) * رجوع الضمير الى البعض ليس بتخصيص الامام وأبو الحسين بتخصيص. وقيل بالوقف مثل والمطلقات مع وبعولتهن. لنا لفظان فلا يلزم من مجاز أحدهما مجاز الآخر

قالوا يلزم مخالفة الضمير. وأجيب بأنه كاعادة الظاهر. الوقف لعدم الترجيح. وأجيب بظهور العموم فيهما فلو خصصنا الاول خصصناها ولو سلم فالظاهر أقوى *

* (مسئلة) * الأئمة الاربعة والاشعري وأبو هاشم وأبو الحسين رحمهم الله جواز تخصيص العموم بالقياس. ابن سريج ان كان جليا. ابن أبان ان كان العام مخصصا. وقيل ان كان الاصل مخرجا. الجبائي يقدم العام مطلقا. والامام والقاضي بالوقف. المختار ان ثبتت العلة بنص أو اجماع أو كان الاصل مخصصا خص به والا فالمعتبر القرائن في الوقائع فان ظهر ترجيح خاص فالقياس والا فعموم الخبر. لنا أنها كذلك كالنص الخاص فيخصص بها للجمع بين الدليلين. واستدل بأن المستنبطة اما راجحة أو مرجوحة أو مساوية والمرجوح والمساوي لا يخصص ووقوع احتمال من اثنين أقرب من واحد معين. وأجيب بحريه في كل تخصيص. وقد رجح بالجمع * الجبائي لو خص به لزم تقديم الاضعف بما تقدم في خبر الواحد من أن الخبر مجتهد فيه في

أضرين إلى آخره وأجيب بما تقدم وبأن ذلك عند ابطال أحدهما وهذا أعمال لهما وبالزام تخصيص الكتاب بالسنة والمفهوم لهما واستدل بتأخيرها في حديث معاذ وتصويبه رضي الله عنه. وأجيب بأنه آخر السنة عن الكتاب ولم يمنع الجمع. واستدل بأن دليل القياس الاجماع ولا اجماع عند مخالفة العموم. وأجيب بأن المؤثرة وحل التخصيص يرجعان إلى النص كقوله عليه الصلاة والسلام حكمي على الواحد وما سواهما أن ترجع الخاص وجب اعتباره لانه المتبر كما ذكر في الاجماع الظني «وهذه ونحوها قطعية عند القاضي لما ثبت من القطع بالعمل بالراجح من الامارات ظنية عند قوم لان الدليل الخاص بها ظني»

﴿المطلق والمقيد﴾ المطلق ما دل على شائع في جنسه فيخرج المعارف ونحو كل رجل ونحوه لاستغراقها والمقيد بخلافه ويطلق المقيد على ما أخرج من شيع بوجه كربة مؤمنة وما ذكر في التخصيص من متفق ومختلف ومختار ومزيف جار فيه وتزيد ﴿مسئلة﴾ اذا ورد مطلق ومقيد فان اختلف حكمهما

مثل اكس وأطم فلا يحمل أحدهما على الآخر بوجه اتفاقا
ومثل ان ظهرت فأعتق رقبة مع لا تملك رقبة كافرة واضح
وان لم يختلف حكمهما فان اتحد موجهما مثبتين حمل المطلق
على المقيد لا العكس يانا لا نسخا. وقيل نسخ ان تأخر المقيد *
لنا أنه جمع بينهما فان العمل بالمقيد عمل بالمطلق وأيضا يخرج
بنيقين وليس بنسخ لانه لو كان التقيد نسخا لكان التخصيص
نسخا. وأيضا لكان تأخر المطلق نسخا قالوا لو كان تقييدا
لوجب دلالة رقبة على مؤمنة مجازا. وأجيب بأنه لازم لهم اذا
تقدم المقيد وفي التقيد بالسلامة والتحقيق أن المعني رقبة من
الرقاب فيرجع الى نوع من التخصيص يسمى تقييدا * وان
كانا منفيين عمل بهما مثل لا تعتق مكاتبا، لا تعتق مكاتبا كافرا
فان اختلف موجهما كالظهار والقتل فمن الشافعي رحمه الله
حمل المطلق على المقيد ^{فقط} قليل بجامع وهو المختار فيصير
كالتخصيص بالقياس على محل التخصيص وشد عنه بغير جامع
وأبو حنيفة رحمه الله لا يحمل

﴿الجمل والمبين﴾ الجمل المجموع وفي الاصطلاح مالم تنضح دلالاته. وقيل اللفظ الذي لا يفهم منه عند الاطلاق شئ ولا يطرد في المهمل والمستحيل ولا ينعكس لجواز فهم أحد المحامل والفعل المجمع كالقيام من الركعة لاحتمال الجواز والسهو. أبو الحسين مالا يمكن معرفة المراد منه ويرد المشترك المبين والحجاز المرادين أو لم يبين. وقد يكون في مفرد بالاصالة وبالأللال كالمختار وفي مركب مثل أو يغفو وفي مرجع الضمير وفي مرجع الصفة كطييب ماهر وفي تعدد المجاز بعد منع الحقيقة.

﴿مسئلة﴾ لا اجمال في نحو حرمت عليكم الميتة وأمهاتكم خلافا للبصري والكرخي. لنا القطع بالاستقراء أن العرف الفعل المقصود منه. قالوا ماوجب للضرورة يقدر بقدرها فلا يضم الجميع والبعض غير متضح. وأجيب متضح بما تقدم. ﴿مسئلة﴾ لا اجمال في نحو قوله وامسحوا برؤوسكم لنا ان لم يثبت في مثله عرف في بعض كالك والقاضي وابن

حتى فلا اجمال وان ثبت كالشافعي وعبد الجبار وأبي الحسين
 فلا اجمال * قالوا العرف في نحو مسحت بالمنديل البعض * قلنا
 لانه آلة بخلاف مسحت بوجهي * وأما الباء للتبويض فاضعف
 * مسألة * لا اجمال في نحو رفع عن أمتي الخطأ
 والنسيان خلافا لأبي الحسين والبصري. لنا العرف في مثله قبل
 الشرع المؤاخذه والعقاب. ولم يسقط الضمان. اما لانه ليس
 بعقاب أو تخصيصا لعموم الخبر فلا اجمال. قالوا وأجيب بما
 تقدم في الميتة *

* (مسألة) * لا اجمال في نحو لا صلاة الا بطهور خلافا
 للقاضي * لنا ان ثبت عرف شرعي في الصحيح فلا اجمال والا
 فالعرف في مثله نفي الفائدة مثل لا علم الا مانع فلا اجمال ولو
 قدر انتفاؤها فالاولى نفي الصحة لانه يصير كالندم فكان
 أقرب الى الحقيقة المتعذرة. فان قيل أثبات اللغة بالترجيح. قلنا
 أثبات المجاز بالعرف في مثله وهو جائز. قالوا العرف شرعا
 مختلف في الكمال والصحة. قلنا مختلف للاختلاف ولو سلم فلا

استواء لترجيحه بما ذكرناه

• **مسئلة** لا اجمال في نحو والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما . لنا أن اليد الى المنكب حقيقة لصحة بعض اليد لما دونه والقطع ابانة المتصل فلا اجمال . واستدل لو كان مشتركا في الكوع والمرفق والمنكب لزم الاجمال . وأجيب بانه لو لم يكن لزم المجاز . واستدل يحتمل الاشتراك والتواطؤ وحقيقة أحدهما ووقوع واحد من اثنين أقرب من واحد معين . وأجيب بانه اثبات اللغة بالترجيح وبانه لا يكون بمحل أبدا . قالوا تطلق اليد على الثلاث والقطع على الابانة وعلى الجرح فثبت الاجمال . قلنا لا إجمال مع الظهور *

• **مسئلة** المختار أن اللفظ لمعنى تارة ولمعنيين أخرى من غير ظهور بمحل . لنا أنه معناه . قالوا يظهر في المعنيين لتكثير الفائدة . قلنا اثبات اللغة بالترجيح ولو سلم عورض بان الحقائق لمعنى واحد أكثر فكان أظهر . قالوا يحتمل الثلاثة كالسارق • **مسئلة** • ماله محل لنوى ومحل في حكم شرعي مثل الطواف

بالبيت صلاة ليس بمجمل . لنا عرف الشرع تعريف الاحكام
ولم يبحث لتعريف اللغة . قالوا يصلح لهما ولم يتضح . قلنا متضح
بما ذكرناه *

* (مسئلة) * لا اجمال فيما له مسمى لغوى ومسمى شرعى
وثانها النزالي رحمه الله في الاثبات للشرعى وفي النهى مجمل .
ورابعها هو فى النهى للغوى مثل انى اذا لصائم . لنا ان
عرفه يقضى بظهوره فيه * الاجمال يصلح لهما . النزالي فى
النهى تعذر الشرعى لازوم صحته . وأجيب ليس معنى الشرعى
الصحيح والا لزم فى دعي الصلاة الاجمال . الرابع فى النهى تعذر
الشرعى لازوم صحته كبيع الحر والحر . وأجيب بما تقدم وبأن
دعى الصلاة للغوى وهو باطل

* البيان والمبين * ^(١) يطلق البيان على فعل المبين وعلى

(١) تبيين الترتيب المتيب هنا هو الواقع فى اصل العضد وكونه اللطف
اخترناه فى الطبع ووقع فى اصل النسخة الخطية تقديم قوله البيان والمبين
الى آخر مسألة يتمتع العمل بالعموم على قوله المجمل والمبين الى آخر
مسألة الاجمال فيما له مسمى لغوى الخ كتبه مصححه

الدليل وعلى المدلول فلذلك قال الصير في اخراج الشيء من
حيز الاشكال الى حيز التجلي والوضوح . وأورد البيان ابتداء
والتجوز بالحيز وتكرير الوضوح . وقال التامضي والاكثر
الدليل . وقال البصري العلم عن الدليل والمبين تقيض المجمل وقد
يكون في مفرد وفي مركب وفي فعل وان لم يسبق اجمال *

* (مسئلة) * الجمهور الفعل يكون بيانا . لنا أنه عليه
الصلاة والسلام بين الصلاة والحج بالفعل وقوله بخذوا عني
مناسككم وصلوا كما يعبد عليه . وأيضا فان المشاهدة أدل اذ
ليس الخبر كالمعاينة . قالوا يطول فيتأخر البيان . قلنا وقد يطول
بالقول ولو سلم فما تأخر الشروع فيه . ولو سلم فلسلوك أقوى
البيان ولو سلم فما تأخر عن وقت الحاجة *

* (مسئلة) * اذا ورد بعد المجمل قول وفعل فان اتفقا
وعرف المتقدم فهو البيان . والثاني تأكيد وان جهل فأحدهما .
وقيل يتعين غير الارجح للتقديم لان المرجوح لا يكون
تأكيدا . وأجيب بان المستقل لا يلزم فيه ذلك * وان لم يتفقا كما

لولاف بعد آية الحج طوافين وأمر بطواف واحد والخاتمة أن يقول
 بيان وفعل فنب أو واجب متقدما أو متأخرا لأن الجمع أولى .
 أبو الحسين المتقدم بيان ويلزم نسخ الفعل متقدما مع إمكان الجمع .
 (مسئلة) المختار أن البيان أقوى . والكرخي يلزم المساواة .
 أبو الحسين يجوز الأدنى . لنا لو كان مرجوحا ألغى الأقوى في العام
 أو اخصص . وفي المطلق أدق . وفي التساوي التحكم . (مسئلة)
 تأخير البيان عن وقت الحاجة متنع الا عند مجوز تكليف مالا يطاق .
 وأنى وقت الحاجة يجوز . والصير في الحسالة متنع . والكرخي متنع في
 غير المجل . وأبو الحسين متنع في الأجاني لا التفصيلي مثل هذا العموم
 مخصوص والمطلق مقيد والحكم سينسخ . والجائز متنع في غير النسخ .
 أنا ذأن الله نعمة إلى ولدى القرني ثم بين عليه الصلاة والسلام أن السب
 للقاتل أعموم وأبرأى الأمام وأن ذوى القرني بنوها ثم دون بنى
 أمية وبنى نوفل ولم ينقل القرآن أجمالى مع أن الأصل عدمه . وأيضا
 أقيم الصلاة ثم بين جبريل والرسول عليه السلام . وكذلك الزكاة . وكذلك
 السرقة ثم بين على تدرج . وأيضا فان جبريل عليه السلام قال اقرأ .
 قال عليه الصلاة والسلام وعا اقرأ . وكبر ثلاثا ثم قال اقرأ باسم ربك .
 واعتزض بأن متروك الظاهر لأن الفور يمتنع تأخيره والتراخي يفيد جازمه

في الزمن الثاني فيجتمع تأخيره . وأجيب بأن الأمر قبل البيان فلا يجب
 شيء وذلك كثر ما استدل بقوله تعالى أن تذبحوا بقرة وكانت معينة
 بدليل تعيينها بسؤالهم مؤخرا وبدليل أنه لم يؤمر بمجود وبدليل المطابقة
 لا لا ينج . وأجيب بنسخ التبيين فلم يبق آخر بيان بدليل بقرة وهو ظاهر
 وبدليل قول ابن عباس رضي الله عنهما لو ذبحوا بقرة ما لأجر أترهم وبدليل
 وما كانوا يفعلون . واستدل بقوله تعالى وانكم وما تعبدون من دون الله
 فقال ابن الزبير فقد عبدت الملائكة والمسيح فترى (الذين سبقوا) سبقت
 لهم من الحسن . وأجيب بأن ما لا يعقل وينزل من الذين سبقوا زيارة
 بيان . المجمل المعترض مع كونه خيرا . واستدل بأنه لو كان متعاضدا كان
 لذاته أو لغيره بضرورة أو نظرا وهما متقيدان . وعورض لو كان جائزا الفح
 الا نفع بيان الظاهر لو جاز لكان الى مدة معينة وهو تحكم ولم يقل به أو
 الى الأبد فيلزم المحذور . وأجيب الى معينة عند الله وهو وقت التكليف
 قالوا لو جاز لكان مقفرا لأنه ثم لم يطلب فيستلزمه وظاهر جهالة وبالطه
 منقذر . وأجيب بحر في النسخ لظهوره في الدوام . وأما يزعم الظاهر
 مع تجزئ الغرضين فلا جهالة ولا ^{عندنا} أحالة . فلا عيب الجار تأخير
 بيان المجمل . فكل بفضل العبادة في وقتها ليجوز بغيرها بخلاف النسخ
 وأجيب بأن وقتها وقت بيانها . قالوا لو جاز تأخير بيان المجمل جاز

الخطاب بالاصل ثم بين تراوه. وأجيب بأنه يفيد أنه مخاطب بأحد مدلولاته
 فيطبع وبعضه بالعزم بخلاف الآخر. وقال أيضا تأخير بيان التخصيص
 يوجب الشك في كل شخص بخلاف النسخ. وأجيب بأنه ذلك على البدل
 وفي النسخ يوجب الشك في الجميع فكان أجدر به (مسألة) المختار
 على المنع جواز تأخيره صلى الله عليه وسلم في طبع الحكم الى وقت الحاجة للقطع
 بأنه لا يلزم منه محال ولعل فيه مصلحة. قالوا يبلغ ما أنزل اليك. وأجيب
 بعد كونه للوجوب والغور أنه القرآن به (مسألة) المختار على
 المنع جواز تأخير اسماح التخصيص الموجود. لنا أنه أقرب من تأخيره
 مع العدم. وأيضا فإن فاطمة رضي الله عنها سمعت رسولكم الله
 في أولادكم ولم تسمع نحن معاشر الانبياء. وسعوا قوله تعالى (اقتلوا
 المشركين) ولم يسمع الاكثر (سواهم سنة أهل الكتاب) الا بعد
 حين. (مسألة) المختار على التجهيز جواز بعض دون بعض
 لنا أن المشركين بين فيه الزمى ثم العبد ثم المرأة بتدرج حوت
 المراث بين عليه الصلوة والسلام الكافر والقاتل بتدرج. قالوا يوم
 الوجوب في البكائي وهو تخيير. قلنا اذا جاز أيها المجمع
 فبعضه أولى به (مسألة) يتبع العمل بالعموم قبل البحث

عن المخصص أجماعاً والأكثر يكفي بحيث يغلب انتفاؤه . القاضى
لا بد من القطع بانتفاءه . وكذلك كل دليل مع معارضته لما لو اشتراط
القطع بطلان العمل بالأكثر . قالوا ما كثر البحث فيه تنفيذ العادة القطع
والا فبحث المجتهد بغيره . لأنه لو أريد لأطلع عليه . ومنه ما وسند
بأنه قد يجرد ما يرجع به (الظاهر والمؤول) الظاهر الواضع .
وفى الاصطلاح ما دل دلالة ظنية أما بالوضع كالأسد أو بالعرف كالقنطار
والتأويل من آل يؤتى أى رجح . وفى الاصطلاح حمل الظاهر على المحتمل
والمرجوح . وأن أردت الصحيح زدت دليل يصير مراحماً . الغزالي رحمه
الله احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من الظاهر . ويرد أن
الاحتمال ليس بتأويل بل شرط . وعلى نفسه التأويل المقطوع به . وقد
يكون قريباً فيرجح بأدنى مرجح . وقد يكون بعيداً فيحتاج إلى الأقوى .
وقد يكون متقدراً فيرد . فن البعيدة تأويل الخفية قوله عليها الصلاة والسلام
لبن غيلان وقد أسلم على عشرة نسوة . أسكت أربعاً وفارق سائرهن
أى ابتدئاً بالكاح . أو أسكت الأولات . فانه يبعد أن يخالجه . ثم تجرد
فى الإسلام من غير بيان مع أنه لم ينقل تجديد قط . وأما تأويلهم قوله عليه
الصلاة والسلام لا يؤمنون الذين آمنوا ولم يلبسوا على أنفسهم أثماً

شئت فأبعد لقوله أيتها (ومنها) قولهم في فأطعام ستمين مسكين
 أي أطعام طعام ستمين مسكين لأن المقصود دفع الحاجة وحاجة ستمين
 كحاجة واحد في ستمين يؤمل فجعل المعدوم منكورا والمذكور معدوم مع
 إمكان قصده لفضل الجماعة وبركتهم وتضا فرقتهم على الدعاء للجن
 (ومنها) قولهم في أربعين شاة أي قيمته شاة بما تقدم ^{وذلك} من أن يترك
 أن لا تحب الشاة وكل معنى إذا استنبط من حكم أبطله باطل (ومنها) حمل
 أي بما امرأة تكنت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل على
 الصغيرة والأمة والكتابة وباطل أي يؤول إليه غالب الاعتراض الولي لأنها
 مالكة لبيعها فكان كبيع سبعة واعتراض الأولياء الوضع فقيمت أن كانت
 فأبطل ظهور قصد التقييم بتقريب أصل مع ظهور أي مؤكدة بما وتكرر لفظ
 البطلان وحده على نادر بعيد كالاعتراض مع إمكان قصده لمنع استقلالها فيما
 يليق بحاسن العادات (ومنها) حملهم لإصياهم لمن لم يبيت الصيام
 من الليل على القضاء والنذر لما ثبت عندهم من صحة الصيام بنية من
 الظاهر فإن صح المانع من الظهور فليطلب أقرب تأويل (ومنها) حملهم
 ولفظ القرني على الغفرانهم لأن المقصود سنة الحجة والاختلاف مع الفنى ^{باعتبار}
 أنه طوله لفظ العموم مع ظهور أن القرابة سبب الاستحقاق مع الفنى ^{باعتبار} فوعد

بعضهم حمل مالك رحمه الله انما الصدقات للفقراء الخ على بيان المعروف
 من ذلك فليس منه لأن سياق الآية قبلها من الروي لهم في المعطين
 ورضاهم في أعطائهم وسخطهم في منعهم يدل عليه (المنطوق) والمفهوم
 الدلالة منطوق وهو ما دل عليه اللفظ في محل النطق والمفهوم بخلافه
 أي لا في محل النطق والأول صريح وهو ما وضع اللفظ له وغير الصريح بخلافه
 وهو ما يلزم عنه فأن قصد وتوقف الصدق أو الصحة العقلية أو الشرعية
 عليه فدلالة اقتضاء مثل رفع عن أحد الخطأ أو البيان، وأسأل القرية
 وأعتقد عبدك على ألف لا استدعاء تقدير الملك لتوقف العقل عليه
 وأن لم يتوقف واقترب حكم لو لم يكن لتقديره كان بعيدا فتبني وإيهاء
 كما سيأتي. ولن لم يقصد فدلالة إشارة مثل النساء ناقصات عقل
 ودين قيل وما نقصان دينهن؟ قال عليه الصلاة والسلام تكفأ أحدهن
 شطر دهرها لا تصلح. فليس المقصود بيان أكثر الخيضي وأفضل الظاهر
 ولكنه يلزم من أن المبالغة في نقصان دينهن تقتضي ذلك. وكذلك
 وحدها فلا توثق شهرامع ونحوها في عاصين. وكذلك أحل لكم
 ليلة العيام الرقت إلى نفسا لكم يلزم منه جواز الأصباح جنباً وشك
 فالأنا شرهون إلى حتى ينبغي لكم ما ثم المفهوم مفهوم موافقة

ومفهوم مخالفة ، فالأول أن يكون المسكوت موافقا في الحكم ويسمى
نحو الخطاب ولحن الخطاب كتحريم الضرب من قوله تعالى فلا تقل لها
أف وكالجزاء بما فوق المشتال من قوله من يعمل مثقال ذرة خيرا يره وكذا أدية طادون
الافتقار من قوله يؤده اليك وعدم الآخر من لا يؤده اليك ، وهو متبني
بالأدنى فلهذا كان في غيره أقوى ، ويعرف بمعرفة المعنى وهو أشد
مناسبة في المسكوت ، ومن ثمة قال قوم هو قياس جلي ، لانا القطع
بذلك لغة قبل شرع القياس ، وأيضا فأصل هذا قد يخرج في الفرع مثل
لا تعطه ذرة فإنها مخرجة في الذرتين ، قالوا ولا المعنى لما حكم بأوجب
بأن شرط لغة ، ومن ثمة قلل به الثاني للقياس ، وقد يكون قطعيا
كما أشبهت وظننا كقول الشافعي رحمه الله في كفارة العدد واليمين
النعس ، (مفهوم المخالفة) أن يكون المسكوت عنه مخالفا ويسمى دليل
الخطاب ، وهو أقسام مفهوم الصفة ، ومفهوم بشرط مثل وأن كن أولات
حل ، والغاية مثل حتى تنكح ، والعدد الخاص مثل ثمانين جلدة ، بشرطه
أن لا تظهر أولوية ولا مساواة في المسكوت عنه فيكون موافقة ولا
خرج مخرج الأغلب مثل اللاتي في جواركم ، فإن خفتن ، أي امرأة كنتم
نفسها بغير إذن وليها ولا رسولا ولا حادثة ولا تقدير جحالة أو خوف

أو غير ذلك مما يقتضي تفصيله بالذكر (فأما مفهوم الصفة) فقال به الشافعي
وأحمد والأشعري والأمام وكثير ونفاه أبو حنيفة والقاضي والغزالي
والغزالي البصري أن كان اللفظ كالاسم أو كالتعليم كالالف أو كان
مادة الصفة داخل تحتها كالحكم بالشاهدين والوفاء المتقون قال
أبو حنيفة في «لأن الواجد يحمل عقوبته وعرضه» يدل على أن شيء من ليس
بواجد لا يحمل عقوبته وعرضه. وفي «محمل الفاعل» مثله. وقيل في قوله
عليه الصلاة والسلام خير من أن يتلى شعرا المراد للجماعة وهما الرسول
صلى الله عليه وسلم فقال لو كان كذلك لم يكن ذكر الاختلاء معنى لأن
قليل كذلك فالزم من تقدير الصفة المفهوم. وقال به الشافعي رحمه
الله وهما عالمان بلغة العرب فالظاهر فهو هذا ذلك لغة. قالوا ببيان
اجتهادها. وأجيب بأن اللغة تثبت بقول الأئمة من أهل اللغة. ولا
يقدر فيها التبعية. وعورض بذهب الأخفش. وأجيب بأنه لم
يثبت كذلك ولو لم يكن ذكرناه أخرج ولو لم يثبت أولى. وأيضا
لو لم يدل على المخالفة لم يكن التخصيص محلا للفظ بالذكر فائدة تخصيص
آحاد البلغاء بغير فائدة مستغنى فالشارع أجدر. اعترض لا يثبت في
بما فيه من الفائدة. وأجيب بأنه يعلم بالاستقراء أن المكنى للفظ

فائدة سوى واحدة تعينت. وأيضاً ثبت دلالة التقييد بالاستبعاد اتفاقاً
 لهذه الأولى. واعترض بمفهوم اللقب. وأجيب بأنه لو أوسطه دخل الكلام
 فلا يقتضي المفهوم فيه. واعترض بأنه فائدة تقوية الدلالة حتى لا يتوهم
 تخصيص. وأجيب بأنه ذلك فرع العموم ولا قائل به. وأن سلم في بعضه خرج
 فأن الفرقين أنشئ، يقتضي تخصيصه سوى المخالفة. واعترض بأنه
 فائدة ثواب الاجتهاد بالقياس فيه. وأجيب بأنه بتقدير المساواة يخرج
 والا اندرج. واستدل لولم يكن للعمم لزوم الاستدراك لولا واسطة. ولما
 للاستدراك اتفاق. وأجيب أن معنى الساتمة فليس محل النزاع. وأن
 معنى أيجاب الزكاة فيها فلا دلالة له على واحد منها. الأمام لولم يفهم
 لم يفهم الاختصاص به دون غيره لأنه بمفناه. والثانية معلومة. وهو مثل ما
 تقدم فأنه أن معنى لفظة الساتمة فليس محل النزاع. وأن معنى الحكم المطلق
 بها فلا دلالة له على المحصر. ويجريان معاني اللقب وهو بالكل. واستدل
 بأنه لو قيل الفقهاء الخفية أئمة فضلاً عن نفوس الشافعية ولولا ذلك
 ما نفرت. وأجيب بأن النفرة من تركهم على الاحتمال كما يفهم من النفرة
 أو ليقولهم المعتقدين ذلك. واستدل بقوله تعالى إن تغفروا لهم سبعين
 مرة فقال عليه الصلاة والسلام لأزبدن على السبعين ففهم أن عازاد بخلافه

أوالحديث صحيح، وأجيب بمنع فهم ذلك لأصحاب الفقه أو بالأولوية على
 الصدوق الجواز فلم يفهم منه، واستدل بقول يعلى بن أعية لعمر ما بالنا نقهر وقد
 أضاعوه قال الله تعالى فليس عليكم الآيت فقال عمر تعجبت ما تعجبت منه فالتفت
 عليه الصلاة والسلام فقال إنما هي صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقة صفوها
 ففى الفقه حال عدم الخوف وأقر عليه الصلاة والسلام، وأجيب بجواز أنهما استصحباهما
 وجوب الأتباع فلو يتحقق، واستدل بأن فائدة أكثر فكان أدلى تكثير الفائدة وإنما
 يلزم من جعل تكثير الفائدة يدل على الوضع، وما قيل من أنه دور لأن دلالة تنويف
 على تكثير الفائدة وبالعكس يلزمهم فى كل موضع، وجوابه أن دلالة تنويف على تعدد
 تكثير الفائدة عندها لا على حصول الفائدة، واستدل لو لم يكن محالاً لم يكن
 السمع فى قوله عليه الصلاة والسلام طهوراً أنا وأحدكم إذا وقع الكلب فيه أن يسلطه
 سبعة مطهرة لأنما تحصيل الحاصل محال وكذا يدعى خصوصية بغير من، الثاني
 لو ثبت لثبت بدليل وهو عقلى وفقلى الخ وأجيب بمنع اشتراط التواتر والقطع
 بقبول الأحكام لا لا معنى والتجسس، وأبى عبدة وسيدويه، قالوا لو ثبت لثبت فى
 الخبر وهو باطل لأن من قال فى لسان الفهم السائمة لم يدل على خلافه قطعا،
 وأجيب بالترامه وبأنه قياس، ولا يتحققان، والحق الفرق بأن الخبر وأن دل على
 أن المسكوت عنه غير مخبر به فلو يلزم ألا يكون حاصلا بخلاف الحكم (دلا خارجي)

افيجوبى فيه ذلك . قالوا لو صح لما صح أن يكون السائر هو المعلوم كما لا يصح
 لا تقبل له أف واضرب به لعدم الفائدة وللتناقض . وأجيب بأن الفائدة
 عدم تخصيصهم وللتناقض في الظاهر . قالوا لو كان لما ثبت خلافه للتعارض
 والأصل عدمه وقد ثبت في نحو لا تأكلوا الربا أنهما فاعضا عفت . أجيب
 بأن القاطع عارض الظاهر فلم يفتو ونجب من القبة الأصل بالأسيل
 (وأما مفهوم الشرط) فقال به بعض من لا يقول بالصفة . والقاضى وغيره
 الجبار والبصرى على النسخ . لا تأكل به ما تقدم . وأيضا يلزم من استثناء شرط استثناء
 الشرط . وأجيب قد يكون سببا قلنا أجدر أن قبل بالاتحاد والأصل عدمه
 لما قيل بالتقدم . وأورد أن أردن تحصنا . وأجيب بالانقباض وبما مضى لا جماع
 (مفهوم الغاية) فقال به بعض من لا يقول بشرط كالقاضى وبعد الجبار . فقال
 به ما تقدم . وبأن معنى صوبه إلى أن تغيب الشمس . آخره غيبوبة الشمس فلو
 قدر وجوب بعده لم يكن آخر . (وأما مفهوم اللقب) فقال به الدقاق وبعض
 الحنابلة وقد تقدم . وأيضا فإنه كان يلزم من محمد رسول الله وزيد موجود . و
 وأشبهه ظهور الكفر . واستدل بأنه يلزم منه إبطال القياس لظهور الأصل
 في مخالفة . وأجيب بأن القياس يستلزم التماثل في الاتفاق عليه فلو مفهوم كلف
 به ههنا . قالوا لو قال لمن يخاصه ليست أختى برأية ولا أختى تبارك ربه الزنا
 إلى أم خصمه وأخته . ووجب الحجة عند مالك وأحمد رحمهما الله . فلتنا من القرأني .

لا مانع فيه (وأما المحصر بأنما) فتقبل لا يفيد وقيل منطوق، وقيل مفهوم. الأول
 إنما زيد قائم، بمعنى أن زيد ^{أو الزائد} كالعدم. والثاني إنما أنكم الله بمعنى ما
 ما أنكم الله وهو المدعى. وأما مثل إنما الأعمال وأما الولاء فضعيف لأن
 العموم فيه لغيره فلو استقيم لغير المعنى ولا تظاهرا (دوأما مفهوم المحصر) فتقبل
 صديقي زيد والعالم زيد ولا قرينة عهد فتقبل لا يفيد، وقيل منطوق، وقيل مفهوم
 الأول لو أخذ له لقاعدة العكس لأن غيرهما لا يصلح للجنس ولا لمعهود معين لعدم
 القرينة وهو دليلهم. وأيضا لو كان لكان التقديم بغير مدلول الكلمة القاطن به
 لو لم يفيد لأن خبر عن الأعم بالأخص لتقدر الجنس والعهد فوجب جعله لمعهود ذهني
 بمعنى الكامل والمنتهى. قلنا صحيح واللام للبالغة فأن المحصر وأيضا
 يلزم زيد العالم بعين ما ذكر وهو الذي نص عليه سيبويه في زيد الرجل. فأن
 زعم أن اللازم لزيد فخطأ لوجب استقلاله بالتحقق منقطعاً عن زيد كالموالات
 (النسخ) الأثرية نسخ الشئ النقل. والنسخة نسخة الكتاب ونسخة
 النحل. ومنه النسخات فتقبل مشتركة. وقيل للأول. وقيل للثاني وفي
 الاصطلاح رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر فيخرج المباح
 بحكم الأصل والرفع بالنوم والغفلة وينحصر إلى آخر الشهر. ونفى
 بالحكم ما يحصل على الكلف بعد أن لم يكن فأن الوجوب الشرطي بالعقل
 لم يكن عند انتفاء قطعا. فلا يرد والحكم قد يم فلا يرفع، لأننا لم نعه

والقطع بأنه اذا ثبت تحريم شيء بعد وجوبه انتفى الوجوب وهو المعنى بالرفع * الامام اللفظ الدال على ظهور انتفاء شرط دوام الحكم الاول فيرد ان اللفظ دليل النسخ لانفسه ولا يطرد فان لفظ العدل نسخ حكم كذا ليس بنسخ ولا ينعكس لانه قد يكون بفعله عليه السلام. ثم حاصله اللفظ الدال على النسخ لانه فسر الشرط بانتفاء النسخ وانتفاء انتفائه حصوله. وقال الغزالي رحمه الله الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً مع تراخيه عنه. وأورد الثلاثة الاول وان قوله على وجه الى آخره زيادة. وقال الفقهاء النص الدال على انتهاء أمد الحكم الشرعي مع التأخير عن مورده. وأورد الثلاثة الاول فان فروا من الرفع لكون الحكم قديماً والتعلق قديماً فانتفاء أمد الوجوب يتأني بقاءه عليه وهو معنى الرفع وان فروا لانه لا يرتفع تعلق بمستقبل لزمهم منع النسخ قبل الفعل كالمعتزلة وان كان لانه بيان أمد التعلق بالمستقبل المظنون استمراره فلا بد من زواله * المعتزلة اللفظ الدال على

ان مثل الحكم الثابت بالنص المتقدم زائل على وجه الولاء
 لكان ثابتاً فيرد ما على النزالي والمقيد بالمرة بفعل * والاجماع
 على الجواز والوقوع وخالف اليهود في الجواز وأبو مسلم
 الاصفهاني في الوقوع. لنا القطع بالجواز وان اعتبرت المصالح
 فالقطع أن المصلحة قد تختلف باختلاف الاوقات. وفي التوراة
 أنه أمر آدم عليه السلام بتزويج بناته من بنيه وقد حرم ذلك
 باتفاق. واستدل باباحة السبث ثم تحريمه وبجواز الختان ثم إيجابه
 يوم الولادة عندهم وبجواز الاختين ثم التحريم. وأجيب بأن رفع
 مباح الاصل ليس بنسخ. قالوا لو نسخت شريعة موسى عليه
 السلام لبطل قول موسى المتواتر هذه شريعة مؤبدة. قلنا مختلف
 قيل من ابن الراوندي والقطع أنه لو كان عندهم صحيحاً لفضت
 العادة بقوله صلى الله عليه وسلم * قالوا ان نسخ الحكمة ظهرت
 له لم تكن ظاهرة له فهو البداء والافعث. وأجيب بعد اعتبار
 المصالح انها تختلف باختلاف الازمان والاحوال كمنفعة شرب
 دواء في وقت أو حال وضرره في آخر فلم يتجدد ظهور مالم

يكن . قالوا ان كان مقيدا فليس بنسخ وان دل على التأيد لم
يقبل للتناقض بانه مؤيد ليس بمؤيد ولانه يؤدي الى تعذر
الاخبار بالتأيد والى نفي الوثوق بتأيد حكم ما والى جواز
نسخ شريعتكم * وأجيب بأن تقييد الفعل الواجب بالتأيد
لا يمنع النسخ كما لو كان معينا مثل صم رمضان ثم ينسخ قبله
فهذا أجدر . وقوله صم رمضان ابدا بالنص يوجب أن الجميع
متعلق الوجوب ولا يلزم الاستمرار فلا تناقض كالموت وانما
الممتنع أن يخبر بأن الوجوب باق ابدا ثم ينسخ . قالوا الوجاز
لكان قبل وجوده او بعده او معه وارتفاعه قبل وجوده او
بعده باطل ومعه أجدر لاستحالة النفي والاثبات . قلنا المراد ان
التكليف الذي كان زال كالموت لا ان الفعل يرتفع . قالوا اما
ان يكون الباري سبحانه وتعالى علم استمراره ابدا فلا نسخ
لو الى وقت معين فليس بنسخ * قلنا الى الوقت المعين الذي علم
انه ينسخه فيه . وعلمه بارتفاعه بالنسخ لا يمنع النسخ * وعلى
الاصفهانى الاجماع على ان شريعتنا ناسخة لما يخالفها ونسخ

التوجه والوصية للاقرين بالموارب وذلك كثير *
 مسئلة المختار جواز النسخ قبل وقت الفعل مثل
 حجوا هذه السنة ثم يقول قبله لا تحجوا . ومنع المعتزلة
 والصيرفي *لنا ثبت التكليف قبل وقت الفعل فوجب جواز رفعه
 كالموت وايضا فكل نسخ كذلك لان الفعل بعد الوقت ومعه
 يمنع نسخه *واستدل بأن ابراهيم عليه السلام امر بالذبح بدليل
 افعل ما تؤمر وبالاقدام وبترجيع الولد ونسخ قبل التمكن
 . واعترض بجواز ان يكون موسعا واجيب بأن ذلك لا يمنع
 رفع تعلق الوجوب بالمستقبل لان الامر باق عليه وهو المانع
 عندهم وبأنه لو كان موسعا لقضت العادة بتأخير رجاء نسخه
 او موته لعظمه * واما دفعهم بمثل لم يؤمر وانما توهم او امر
 بتقدمات الذبح فليس بشئ او ذبح وكان يلتحم عقبيه او جعل
 ضفيحة نحاس او حديد فلا يسمع ويكون نسخا قبل التمكن *
 قالوا ان كان مأمورا به ذلك الوقت توارد النقي والاثبات
 وان لم يكن فلا نسخ * واجيب بأنه لم يكن بل قبله وانقطع

التكليف عنده كالوت

﴿مسئلة﴾ الجمهور على جواز نسخ مثل صوموا أبدا
بخلاف الصوم واجب مستمر أبدا * لنا لا يزيد على ضم غدا ثم
ينسخ قبله . قالوا متناقض قلنا لا منافاة بين ايجاب صوم غد
وانقطاع التكليف قبله كالوت

﴿مسئلة﴾ الجمهور جواز النسخ من غير بدل * لنا ان
مصلحة المكلف قد تكون في ذلك وأيضاً فانه وقع كنسخ
وجوب الامساك بعد الفطر وتحريم ادخار لحوم الاضاحي
قالوا (نأت بخير منها أو مثلها) وأجيب بان الخلاف في الحكم
لا في اللفظ سلمنا لكن خصص سلمنا ويكون نسخه بغير
بدل خيرا لمصلحة علمت ولو سلم انه لم يقع فمن أين لم يحز

﴿مسئلة﴾ الجمهور جواز النسخ باثقل . لنا ما تقدم وبأنه
نسخ التخيير في الصوم والفديته كوصوم عاشوراء برمضان والحبس
في البيوت بالحد . قالوا أبعد في المصلحة . قلنا يلزمكم في ابتداء
التكليف وأيضاً فقد يكون علم الاصلح في الاثقل كما يستقيمهم

بعد الصحة ويضعفهم بعد القوة . قالوا يزيد الله أن يحفظنا
عنكم ، يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر * قلنا ان سلم عموم
فسياقها للمال في تخفيف الحساب وتكثير الثواب أو تسعية للشيء
بعاقبته مثل * لدوا للموت وابنوا للخراب * وان سلم الفور
فخصوص بما ذكرناه كما خست ثقال التكليف والابتلاء
باتفاق . قالوا (نأت بخير منها أو مثلها) والا شق ليس بخير
للمكلف . وأجيب بأنه خير باعتبار الثواب *

* مسألة * الجمهور على جواز نسخ التلاوة دون الحكم
وبالعكس ونسخهما معا . وخالف بعض المعتزلة * لنا القطع بالجواز
وأيا الوقوع عن عمر رضى الله عنه وكان فيما أنزل الشيخ والشيخة
إذا زينا فآزجوهما البتة ونسخ الاعتداد بالحول . وعن عائشة
رضى الله عنها كان فيما أنزل عشر رضعات محرمات فنسخن
بخمسة * والا شبه جواز مس المحدث للمنسوخ لفظه . قالوا التلاوة
مع حكمها كالعلم مع العالمية والمنطوق مع المفهوم فلا ينفكان
وأجيب بمنع العالمية والمفهوم ولو سلم فالتلاوة أمانة الحكم

ابتداءً لادّوا ما إذا نسخ لم يتف المدلول وكذلك المكسّر قالوا
بقاء التلاوة يومهم بقاء الحكم فيوقع في الجمل . وإيضاً فتزول
فائدة القرآن . قلنا مبنئ على التحسين ولو سلم فلا جهل مع الدليل
لأن المجتهد يعلم والمقلد يرجع إليه . وفائدته كونه معجزاً
وقرأنا يتلى *

﴿ مسألة ﴾ المختار جواز نسخ التكليف بالاخبار بالاخبار
بتقصيه خلافاً للمعتزلة . وأما نسخ مدلول خبر لا يتغير فباطل
والمغير كإيمان زيد وكفره مثله خلافاً لبعض المعتزلة .
واستدلّاهم بمثل أتم مأمورون بصوم كذا ثم ينسخ يرفع
اختلاف *

﴿ مسألة ﴾ يجوز نسخ القرآن بالقرآن كالمدين والمتواتر
بالتواتر والآحاد والآحاد بالتواتر وأما نسخ المتواتر
بالآحاد فنفاه الأكثرون بخلاف تخصيص العام كما تقدم . لنا
قاطع فلا يقابله المظنون . قالوا وقع فان أهل قباء سمعوا مناديه
حلى الله عليه وسلم إلا أن القبيلة قد حوت فاستداروا ولم ينكر

عليهم . أوجب علموا بالقرآن لما ذكرناه * قالوا كان يرسل
الآحاد بقبليخ الاجكام مبتدأة وناسخة * وأوجب الا ان يكون
بما ذكرناه فيعلم بالقرآن لما ذكرناه * قالوا * قل لا أجد * نسخ
بنيه عن اكل كل ذي ناب من السباع فالخبر اجد * أوجب اما
يمنعه واما بان المعنى لا أجد الآن وتحريم حلال الاصل
ليس بنسخ بتعيين الناسخ بعلم تأخره او بقوله عليه السلام هذا
ناسخ او مافى معناه مثل كنت نهيتكم او بالاجماع ولا يثبت
بتعيين الصحابي اذ قد يكون عن اجتهاد وفي تعيين احد
المتواترين نظر ولا يثبت بقبليته في المصحف ولا بمحدثاة
الصحابي ولا بتأخر اسلامه ولا بموافقة الاصل واذا لم يعلم
ذلك فالوجه الوقف لا التخيير *

* مسألة * الجمهور على جواز نسخ السنة بالقرآن
وللشافعي رحمه الله قولان * لنا لو امتنع لكان لغيره والاصل
عدمه وايضا التوجه الى بيت المقدس بالسنة ونسخ بالقرآن
والمباشرة بالليل كذلك وصوم يوم عاشوراء وأوجب بجواز

نسخه بالسنة ووافق القرآن. وأجيب بأن ذلك يمنع تعيين ناسخ. أبدأ قالوا لتبين والنسخ رفع لا يان. قلنا المعنى لتبلغ ولو سلم فالنسخ أيضا يان ولو سلم فإن نقي النسخ. قالوا منفر. قلنا إذا علم أنه مبلغ فلاقرة

مسئلة الجمهور على جواز نسخ القرآن بالخبر المتواتر ومنع الشافى رضى الله عنه لما تقدم واستدل بأن لا وصية لوارث نسخ الوصية للوالدين والافريين والرجم للمحصن نسخ الجلد وأجيب بأنه يلزم نسخ المعلوم بالمظنون وهو خلاف الفرض. قالوا (نأت بخير منها أو مثلها) والسنة ليست كذلك ولانه قال نأت والضمير لله تعالى. وأجيب بأن المراد الحكم لان القرآن لا تفاضل فيه فيكون اصلح للمكلف أو مساويا. وصح نأت لان الجميع من عنده. قالوا (قل ما يكون لى ان ابدله) قلنا ظاهر فى الوحي ولو سلم فلم السنة بالوحي *

مسئلة الجمهور على ان الاجماع لا ينسخ لنا لو نسخ ينص قاطع او باجماع قاطع كان الاول خطأ وهو باطل ولو

نسخ يُعْرَها فأبعد للعلم بتقديم القاطع قالوا لو اجتمعت الامة
علي قولين فاجماع علي انها اجتهدية فلو اتفق علي أحدهما
كان نسخا قلنا لا نسخ بعد تسليم جوازه وقد تقدمت *

﴿مسئلة﴾ الجمهور علي ان الاجماع لا ينسخ به لانه ان
كان عن نص فالنص الناسخ وان كان عن غير نص والاول
قطعي فالاجماع خطأ أو ظني فقد زال شرط العمل به وهو
رجحانه * قالوا قال ابن عباس لعثمان رضي الله عنهما كيف
تحجب الام بالاخوين وقد قال الله تعالى فان كان له اخوة
والاخوان ليسا اخوة . فقال حجبها قومك يا غلام * قلنا انما
يكون نسخا بثبوت المفهوم قطعا وان الاخوين ليسا باخوة
قطعا فيجب تقدير النص والا كان الاجماع خطأ *

﴿مسئلة﴾ المختار أن القياس المظنون لا يكون ناسخا
ولا منسوخا اما الاول فلان ما قبله ان كان قطعيا لم ينسخ
بالمظنون وان كان ظنيا تبين زوال شرط العمل به وهو
رجحانه لانه ثبت مقيدا كان المصين واجدا أولا يكون * وأما

الثاني فلان ما بعده قطعياً أو ظنياً بين زوال شرط العمل به وأما المقطوع فينسخ بالمقطوع في حياته وأما بعده فيبين أنه كان منسوخاً قالوا صح التخصيص فيصح قلنا منقوض بالاجماع والعقل وخبر الواحد

* مسألة * المختار جواز نسخ أصل الفحوى دونه وامتناع نسخ الفحوى دون أصله ومنهم من جوزهما ومنهم من منعهما * لنا أن جواز التأفيف بعد تحريمه لا يستلزم جواز الضرب وبقاء تحريمه لا يستلزم جواز الضرب وبقاء تحريمه يستلزم تحريم الضرب والا لم يكن معلوماً منه * المجوز دلالتان فجاز رفع كل منهما قلنا إذا لم يكن استلزام المانع الفحوى تابع فيرتفع بارتفاع متبوعه قلنا تابع للدلالة لا للحكم والدلالة باقية .

* مسألة * المختار إذا نسخ حكم أصل القياس لا يبق معه حكم الفرع * لنا خرجت العلة عن الاعتبار فلا فرع . قالوا الفرع تابع للدلالة لا للحكم كالفحوى قلنا يلزم من زوال

الحكم زوال الحكمة المعبرة فيزول الحكم مطلقا لا تنقضاء
الحكمة . قالوا حكمتم بالقياس على انتفاء الحكم بغير علة .
قلنا حكمنا بانتفاء الحكم لا تنقضاء علته *

* مسألة * المختار إن الناسخ قبل تبليغه صلى الله عليه
وسلم لا يثبت حكمه * لنا لو ثبت لادى الى وجوب وتحريم
للقطع بانه لو ترك الاول اثم وأيضا فانه لو عمل بالثاني عصي
اتفاقا . وأيضا يلزم قبل تبليغ جبريل عليه السلام وهو اتفاق
قالوا حكم فلا يعتبر علم المكلف . قلنا لا بد من اعتبار التمكن
وهو متنف *

* مسألة * العبادات المستقلة ليست نسخا وعن بعضهم
صلاة سادسة نسخ وأما زيادة جزء مشروط أو زيادة شرط أو
زيادة ترفع مفهوم المخالفة فالشافعية والحنابلة ليس بنسخ والحنيفة
نسخ وقيل الثالث نسخ * عبد الجبار إن غيرته حتى صار وجوده
كالعدم شرعا كزيادة ركعة في الفجر وكشرين في القذف
وكتخير في ثالث بعد اثنين فنسخ وقال الغزالي رحمه الله إن

اتحدت كركمة في الفجر فنسخ بخلاف عشرين في القذف*
 والمختاران رفعت حكما شرعيا بعد ثبوته بدليل شرعي فنسخ
 لانه حقيقته وما خالفه ليس بنسخ فلو قال في السائمة الزكاة ثم
 قال في المعلوفة الزكاة فلا نسخ فان تحقق ان المفهوم مراد
 فنسخ والا فلا ولو زيدت ركعة في الصبح فنسخ لتحريم
 الزيادة ثم وجوبها والتغريب على الحد كذلك فان قيل منى
 بحكم الاصل قلنا هذا لو لم يثبت تحريمه ولو خير في المسح بعد
 وجوب الغسل فنسخ للتخيير بعد الوجوب* ولو قال واستشهدوا
 شهادتين ثم ثبت الحكم بالنص بشاهدوين فليس بنسخ اذ لا
 رفع لشيء ولو ثبت مفهومه ومفهوم فان لم يكونا رجلين اذ
 ليس فيه منع الحكم بغيره* ولو زيد في الوضوء اشتراط غسل
 عضو فليس بنسخ لانه انما حصل وجوب مباح الاصل. قالوا
 كانت مجزئة ثم صارت غير مجزئة قلنا معنى مجزئة امثال
 الامر بفعلها ولم يرتفع وارتفع عدم توقفها على شرط آخر
 وذلك مستند الى حكم الاصل* وكذلك لو زيد في الصلاة ما

لم يكن محرماً

﴿مسئلة﴾ اذا نقص جزء العبادة أو شرطها ففسخ للجزء والشرط لا للعبادة وقيل نسخ للعبادة عبد الجباران كان جزءاً لا شرطاً لنا لو كان نسخاً لوجبها افتقرت الى دليل ثان وهو خلاف الاجماع قالوا ثبت تحريمها بغير طهارة وبغير الركعتين ثم ثبت جوازها أو وجوبها بغيرهما قلنا الفرض لم يتجدد وجوب

﴿مسئلة﴾ المختار جواز نسخ وجوب معرفته وتحريم الكفر وغيره خلافا للمعتزلة وهي فرع التحسين والتقييع والمختار جواز نسخ جميع التكاليف خلافا للفرزالي ﴿لنا احكام كغيرها قالوا لا ينفك عن وجوب معرفة النسخ والناسخ وأجيب بانه يعلمهما وينقطع التكليف بهما وبغيرهما والله أعلم﴾ ﴿القياس﴾ التقدير والمساواة وفي الاصطلاح مساواة فرع الاصل في علة حكمه ويلزم المضوية زيادة في نظر المجتهد لانه صحيح وان تبين الغلط والرجوع بخلاف المخطئة وان أريد

الفاسد معه قيل تشبيهه . واورد قياس الدلالة فانه لا يذكر فيه
علة . وأجيب اما بانه غير مراد واما بانه يتضمن المساواة فيها
واورد قياس العكس مثل لما وجب الصيام في الاعتكاف بالنذر
وجب بغير نذر . عكسه الصلاة لما لم يجب فيه بالنذر لم يجب
بغير نذر . وأجيب بالاول أو بان المقصود مساواة الاعتكاف
بغير نذر في اشتراط الصوم له بالنذر بمعنى لا فارق أو بالسبب
وذكرت الصلاة لبيان الالغاء أو قياس الصيام بالنذر على الصلاة
بالنذر * وقولهم بذل الجهد في استخراج الحق وقولهم الدليل
الموضى الى الحق . وقولهم العلم عن نظر مردود بالنص والاجماع
وبان البذل حال القائس والعلم ثمرة القياس * أبو هاشم حمل الشيء
على غيره باجراء حكمه عليه ويحتاج للجماع * وقول القاضي
حمل معلوم على معلوم في اثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بامر
جامع بينهما من اثبات حكم أو صفة أو نفيهما بحسن الا أن
حمل ثمرة واثبات الحكم فيهما معا ليس به بل هو في الاصل
بدليل غيره ويحتاج كاف * وقولهم ثبوت حكم الفرع بقرع القياس

فتعريفه به دوره . وأجيب بان المحدود القياس الذهني وثبوت
حكم الفرع الذهني والخارجي ليس فرعاً له * وإزكاته الاصل
والفرع وحكم الاصل والوصف الجامع * الاصل الاكثر
محل الحكم المشبه به . وقيل دليله . وقيل حكمه * والفرع
المحل المشبه . وقيل حكمه . والاصل ما ينتهي عليه غيره فلا
بعد في الجميع ولذلك كان الجامع فرعاً للاصل أصلاً للفرع *
ومن شرط حكم الاصل أن يكون شرعياً وان لا يكون
منسوخاً لزوال اعتبار الجامع وأن لا يكون فرعاً خلافاً للحنابلة
والبصري * لنا أن اتحدت فذكر الوسيط ضائع كالشافعية في
السفرجل مطعوم فيكون ربوياً كالنفاح ثم يقيس النفاح على
البروان لم تتحد فسد لان الاولى لم يثبت اعتبارها . والثانية
ليست في الفرع كقوله في الجذام عيب يفسخ به البيع فيفسخ
به النكاح كالقرن والرتق ثم يقيس القرن على الجب لقوات
الاستمتاع فان كان فرعاً يخالفه المستدل كقول الحنفى فى الصوم
بنية النبي أتى بما أمر به فيصح كفر بنية الحج ففسد لانه

متضمن اعترافه بالخطأ في الاصل * (ومنها) ان لا يكون
معدولاً به عن سنن القياس كشهادة خزيمة واعداد الركعات
ومقادير الحدود والكفارات * (ومنها) ما لا نظير له كانه
معنى ظاهر كترخص المسافر أو غير ظاهر كالقسامة * (ومنها)
ان لا يكون ذا قياس مركب وهو ان يستغنى بموافقة الخصم
في الاصل مع منعه علة الاصل أو منعه وجودها في الاصل.
فالاول مركب الاصل مثل عبد فلا يقتل به الحر كالمكاتب.
فيقول الحنفى العلة جهالة المستحق من السيد والورثة فان صحت
بطل اللاحق وان بطلت منع حكم الاصل فما ينفك عن عدم
العلة في الفرع أو منع الاصل * الثاني مركب الوصف مثل:
تعليق للطلاق فلا يصح قبل النكاح كما لو قال زينب التي
أتزوجها طالق فيقول الحنفى العلة عندى مفقودة في الاصل
فان صح بطل اللاحق والا منع حكم الاصل فما ينفك عن منع
الاصل أو عدم العلة في الاصل . ولو سلم انها العلة وانها موجودة
أو أثبت انها موجودة انتهض الدليل عليه لا اعترافه كما لو كان

مجتهداً وكذلك لو أثبت الاصل بنص ثم أثبت العلة بطريقها على
 الاصح لانه لو لم يقبل لم تقبل مقدمة تقبل المنع * ومنها * ان
 لا يكون دليل حكم الاصل شاملاً لحكم الفرع * ومن شروط علة
 الاصل ان تكون بمعنى الباعث أى مشتملة على حكمة مقصودة
 للشارع من شرع الحكم لانها اذا كانت مجرد امارة وهى
 مستنبطة من حكم الاصل كان دورا * ومنها * ان تكون
 وصفاً بطلاً لحكمة لاحكمة مجردة لخفاؤها أو لعدم انضباطها
 ولو أمكن اعتبارها جاز على الاصح * ومنها * أن لا تكون
 عدماً فى الحكم الثبوتى * لنا لو كان عدماً لكان مناسباً أو مظنة
 وتقرير الثانية ان العدم المطلق باطل والمخصص يأمر ان كان
 وجوده منشأً لمصلحة فباطل وان كان منشأً لمفسدة فمائع وعدم
 المانع ليس علة وان كان وجوده ينافى وجود المناسب لم يصلح
 عدمه مظنة لتقيضه لانه ان كان ظاهراً تعين بنفسه وان كان
 خفياً فتقيضه خفى ولا يصلح الخفى مظنة للخفى وان لم يكن
 فوجوده كعدمه وأيضاً لم يسمع أحد يقول العلة كذا أو عدم

كذا . واستدل بأن لالة عدم فتيضه وجود . وفيه مصادرة
وقد تقدم مثله * قالوا صح تعليل الضرب بانتفاء الامتثال * قلنا
بالكف (وان لا يكون العدم جزءاً منها لذلك * قالوا انتفاء معارضة
المعجزة جزء من المعرفة لها وكذلك الدوران وجزؤه عدم *
قلنا شرط لا جزء (وان لا تكون المتعدي المحل ولا جزءاً منه
لا امتناع الالحاق بخلاف القاصرة والقاصرة بنص أو اجماع صحيحة
باتفاق والاكثر على صحتها بغيرها كتعليل الربا في النقيدين
بجوهرتهما خلافاً لابي حنيفة رضى الله عنه * لنا ان الظن
حاصل بان الحكم لاجلها وهو المعنى بالصحة بدليل صحة
المنصوص عليها واستدل لو كانت صحتها موقوفة على تعديتها لم
تنعكس للدور . والثانية اتفاق * وأجيب بأنه وقف معية * قالوا
لو كانت صحيحة لكانت مفيدة . والحكم في الاصل بغيرها
ولا فرع ورد بجرميانه في القاصرة بنص وبأن النص دليل الدليل
وبأن الفائدة معرفة الباعث المناسب فيكون أدعى الى القبول
واذا قدر وصف آخر متعد لم يتعد الا بدليل على استقلاله *

وفي النقص وهو وجود المدعى علة مع تخلف الحكم بالها يجوز
في المنصوصة لا المستنبطة ورابعها عكسه وخامسها يجوز في
المستنبطة وان لم يكن بمانع ولا عدم شرط * والمختاران كانت
مستنبطة لم يحز الا بمانع أو عدم شرط لانها لا تثبت عليها
الا ببيان أحدهما لان انتفاء الحكم اذا لم يكن ذلك لعدم
المقتضى وان كانت منصوصة فبظاهر عام فيجب تخصيصه
كعام وخاص ووجب تقدير المانع * لنا لو بطلت لبطل المخصص
وأیضا جمع بين الدليلين ولبطلت القاطعة كمال القصاص
والجلد وغيرهما * أبو الحسين النقص يلزم فيه مانع أو انتفاء
شرط فيبين ان تقيضه من الاولى . قلنا ليس ذلك من الباعث
ويرجع النزاع لفظيا . قالوا لو صححت لازم الحكم . وأجيب بان
صححتها كونها باعثة لا لزوم الحكم فانه مشروط . قالوا تعارض
دليل الاعتبار ودليل الاهداء . قلنا الانتفاء للمعارض لا يناق
الشهادة . قالوا تفسد كالعقيلة . وأجيب بان العقيلة بالذات وهذه
بالوضع * المجوز في المنصوصة لو صححت مع النقص لكان لتحقيق

المانع ولا يتحقق الا بعد صحتها فكان دورا . وأجيب بأنه دور
 معية والصواب ان استمرار الظن بصحتها عند التخلف يتوقف
 على المانع وتحقق المانع يتوقف على ظهور الصحة فلا دور كاعطاء
 الفقير يظن أنه لفقره فان لم يعط آخر توقف الظن فان تبين
 مانع عاد والا زال . قالوا دليلها اقتران فقد تساقطا وقد تقدم *
 المجوز في المستنبطة النص في دليلها نص عام فلا تقبل .
 وأجيب ان كان قطعيا فسلم وان كان ظاهرا وجب قبوله *
 الخامس المستنبطة علة بدليل ظاهر، وتخلف الحكم مشكك
 فلا يعارض الظاهر . وأجيب تخلف الحكم ظاهرا أنه ليس
 بعلّة والمناسبة والاستنباط مشكك . والتحقيق ان الشك في
 أحد المتقابلين يوجب الشك في الآخر . قالوا التوقف كونها
 اشارة على ثبوت الحكم في محل آخر لا نمكس فكان دورا أو لا
 تحكما . وأجيب بأنه دور معية * والحق ان استمرار الظن
 بكونها اشارة يتوقف على المانع أو ثبوت الحكم وهما على
 ظهور كونها اشارة * وفي الكسر وهو وجود الحكمة المقصودة

مع تخلف الحكم المختار لا يبطل كقول الحنفى فى العاصى
 يسفره مسافر فيترخص كغير العاصى ثم يبين المناسبة بالمشقة
 فيعترض بصنعة شاقة فى الحضر * لنا ان العلة السفر لعسر انضباط
 المشقة ولم يرد النقض عليه قالوا الحكمة هى المعتبرة قطعاً
 فالنقض وارد. قلنا قدر الحكمة المساوية فى محل النقض مظنون
 ولعله لمعارض والعلة موجودة فى الاصل قطعاً فلا يعارض
 الظن القطع حتى لو قدرنا وجود قدر الحكمة أو أكثر قطعاً
 وان بعد أبطل الا ان يثبت حكم آخر أبقى بها كما لو علل
 القطع بحكمة الزجر فيعترض بالقتل العمد المدون فان الحكمة
 أزيد لو قطع فيقول ثبت حكم آخر أبقى بها تحصل به وزيادة وهو
 القتل * وفى النقض المكسور وهو نقض بعض الاوصاف المختار
 لا يبطل كقول الشافعى رحمه الله فى بيع الغائب مبيع مجهول
 الصفة عند العاقد حال العقد فلا يصح مثل بعثك عبداً فيعترض
 بما لو تزوج امرأة لم يرها * لنا ان العلة المجموع فلا نقض فان بين
 عدم تأثير كونه مبيعاً كان كالمعدم فيصح النقض ولا يفيد مجرد

ذكره دفع النقض * وأما العكس وهو انتفاء الحكم لا انتفاء العلة
فاشترطه مبنى منع على تعليل الحكم بعلتين لا انتفاء الحكم عند
انتفاء دليله . ونعني انتفاء العلم أو الظن لانه لا يلزم من انتفاء
الدليل على الصانع انتفاؤه * وفي تعليل الحكم بعلتين أو علل
كل مستقل نالها للقاضي يجوز في المنصوصة لا المستنبطة
ورابعها عكسه ومختار الامام يجوز ^{شبهه} ولكن لم يقع * لنا لو لم يجوز
لم يقع وقد وقع فان اللمس والبول والغائط والمذي يثبت بكل
واحد منها الحدث . والقصاص والردة يثبت بكل واحد منهما
القتل * قولهم الاحكام متعددة ولذلك ينتفى قتل القصاص
ويبقى الآخر وبالعكس . قلنا اضافة الشيء الى أحد دليليه
لا توجب تعددا والا لزم مفارقة حدث البول لحدث
الغائط * وأيضا لو امتنع لامتنع تعدد الادلة لانها أدلة * المانع لو
جاز لكانت كل واحدة مستقلة غير مستقلة لان معنى استقلالها
ثبوت الحكم بها فاذا انفردت ثبت الحكم بها فاذا تعددت
تناقضت . وأجيب بان معنى استقلالها انها اذا انفردت استقلت

فلا تناقض في التعدد قالوا لو جاز لاجتماع الثلاث فيستلزم
 التقيض لان المحل يكون مستغنيا غير مستغن وفي الترتيب
 تحصيل الحاصل . قلنا في العلل العقلية فاما مدلول الدليلين فلا *
 قالوا لو جاز لما تعلق الأئمة في علة الربا بالترجيح لان من ضرورته
 صحة الاستقلال . وأجيب بانهم تعرضوا للإبطال لا للترجيح
 ولو سلم فلا جماع على اتحاد العلة مهمنا والا يلزم جعلها أجزاء *
 القاضي لا يبعد في المنصوصة واما المستنبطة فتستلزم الجزئية
 لرفع التحكم فان عينت بالنص رجعت منصوبة . واجيب بانه
 يثبت الحكم في محال أفرادها فتستنبط * العاكس المنصوصة
 قطعية والمستنبطة وهمية فمديتها وى الامكان * وجوابه واضح *
 الامام (وقال انه النهاية القصوى وقلق الصبح لو لم يكن ممثما
 شرعا لوقع عادة ولو نادرا لان امكانه واضح ولو وقع لعلم ثم
 ادعى تمدد الاحكام فيما تقدم . والقائلون بالوقوع اذا اجتمعت
 فالمختار كل واحدة علة وقيل جزء وقيل العلة واحدة لا بعينها *
 لنا لو لم تكن كل واحدة علة لكانت جزءاً أو كانت العلة واحدة

والاول باطل لثبوت الاستقلال والثاني للتحكم وأيضا لا متع
اجتماع الادلة القائل بالجزء لو كانت كل مستقلة لاجتماع المثلان
وقد تقدم. وأيضا لزم التحكم لانه ان ثبت بالجميع فهو المدعي
والالزم التحكم. واجيب ثبت بالجميع كالدلة العقلية والسمعية
القائل لا بينهما لو لم تكن كذلك لزم التحكم أو الجزئية فتعين
والمختار جواز تعليل حكمين بعلّة بمعنى الباعث واما الامارة
فاتفاق لنا لا بعد في مناسبة وصف واحد لحكمين مختلفين
قالوا يلزم تحصيل الحاصل لان أحدهما حصلها. واجيب بانه
اما ان تحصل أخرى اولا تحصل الا بهما (ومنها) ان لا تتأخر
عن حكم الاصل. لنا لو تأخرت ثبت الحكم بغير باعث
وان قدرت امارّة فتعرف المرف (ومنها) ان لا ترجع على
الاصل بالا بطلان وان لا تكون المستنبطة بعارض في الاصل
وقيل ولا في الفرع وقيل مع ترجيح المعارض (وان) لا تخالف
نصاوا اجماعا (وان) لا تتضمن المستنبطة زيادة على النص وقيل
ان نافى مقتضاها (وان) يكون دليلها شرعا (وان) لا يكون دليلها

متناولا لحكم الفرع بعمومه أو بخصوصه مثل لا تتبعوا
الطعام بالطعام أو من قاء أو زغف. لنأطويل بلا فائدة ورجوع.
قالوا مناقشة جدلية* والمختار جواز كونها حكما شرعيا ان كان
باغنا على حكم الاصل لتحصيل مصلحة لا لدفع مفسدة
كالنجاسة في علة بطلان البيع* والمختار جواز تعدد الوصف
ووقوعه كالقتل العمد العدوان* لنا ان الوجه الذي ثبت به الواحد
يثبت به المتعدد من نص او مناسبة أو شبه أو سبر أو استنباط.
قالوا الوصح تركها لكانت العلية صفة زائدة لانا نعمل المجموع
ونجهل كونها علة والمجهول غير المعلوم* وتقرير الثانية انها ان
قامت بكل جزء فكل جزء علة وان قامت بجزء فهو العلة.
وأجيب بحريانه في المتعدد بانه خبر او استخبار. والتحقق
ان معنى العلة ما قضى الشارع بالحكم عنده للحكمة لانها
صفة زائدة ولو سلم فليست وجودية لاستحالة قيام المعنى
بالمعنى. قالوا يلزم أن يكون عدم كل جزء علة لعدم صفة العلية
لانها بغيره ويلزم نقضها بعدم ثان بعد اول لاستحالة

تجدد عدم العدم واجيب بأن عدم الجزء عدم شرط للعلة ولو سلم فهو كالبول بعد اللمس وعكسه ووجه انها علامات فلا بعد في اجتماعها ضربة ومرتبة فيجب ذلك ولا يشترط القطع بالاصل ولا انتفاء مخالفة مذهب صحابي ولا القطع بها في الفرع على المختار في الثلاثة ولا ينفي المعارض في الاصل والفرع وان كانت وجود مانع أو انتفاء شرط لم يلزم وجود مقتضى * لنا أنه اذا انتفى الحكم مع المقتضى كان مع عدمه أجدر . قالوا ان لم يكن فانتفاء الحكم لا تنفائه . قلنا ادلة متعددة

* مسألة * الشافعية حكم الاصل ثابت بالعلة والمعنى انها الباعثة على حكم الاصل . والحنفية بالنص . والمعنى أن النص عرف الحكم فلا خلاف في المعنى

* شروط الفرع * منها أن يساوى في العلة علة الاصل فيما يقصد من عين أو جنس كالشدة في التبيذ وكالجناية في قصاص الاطراف على النفس ، وأن يساوى حكمه حكم الاصل فيما يقصد من عين أو جنس كالقصاص في النفس في

المثقل على المحدود وكالولاية في النكاح في الصغيرة على المولى عليها في المال، وأن لا يكون منصوفا عليه ولا متقدما على حكم الاصل كقياس الوضوء على التيمم في النية لما يلزم من حكم الفرع قبل ثبوت العلة لتأخر الاصل نعم يكون الزاما وقيل وأن يكون الفرع ثانيا بالنص في الجملة لا التفصيل . ورد بأنهم قالوا أنت على حرام على الطلاق واليمين والظهار

﴿مسالك العلة﴾ الاول الاجماع، الثاني النص وهو مراتب صريح مثل لعنة كذا أو لسبب كذا أو لاجل أو من أجل أو كي أو اذن أو مثل لكذا أو أن كان كذا أو بكذا أو مثل فانهم يحشرون، فاقطعوا أيديهما ومثل قول الراوى سها فسجد، وزنى ما عثر فرجم سواء الفقيه وغيره لان الظاهر انه لو لم يفهمه لم يقله * وتنبية وإيماء وهو الاقتران بحكم لو لم يكن هو أو نظيره للتعليل كان بعيدا مثل واقعت أهلى في نهار رمضان فقال اعتق روبة كأنه قيل اذا واقعت فكفر فان جذف بعض الاوصاف فتنتقيح ومثل اينقص الرطب اذا جف قالوا نعم فقال فلا اذن *

ومثال النظير لما سأله الخثعمية ان أبي أدركته الوفاة وعليه
فريضة الحج أينفعه ان حجبت عنه فقال أرأيت لو كان على أهلك
دين فقضيته أكان ينفعه فقالت نعم فنظيره في المسؤل كذلك
وفيه تنبيه على الاصل والفرع والعلة وقيل ان قوله عليه الصلاة
والسلام لما سأله عمر عن قبلة الصائم أرأيت لو تجمعت
ثم حجته أكان ذلك مفسدا فقال لا من ذلك وقيل انما هو
نقض لما توهمه عمر رضى الله عنه من افساد مقدمة الافساد
لا لتليل لمنع الافساد اذ ليس فيه ما يتخيل مانعا بل غايته أن
لا يفسد * ومثل ان يفرق بين حكيمين بصفة مع ذكرهما
مثل للراجل سهم ولل فارس سهمان أو مع ذكر أحدهما مثل
القاتل لا يرث أو بغاية أو استثناء مثل حتى يطهرن والا ان
يعفون ومثل ذكر وصف مناسب مع الحكم مثل لا يقض
القاضي وهو غضبان فان ذكر الوصف صريحا والحكم
مستنبط مثل وأحل الله البيع أو بالعكس فتأثها الاول ايماء
لا الثانى فالاول على ان الايماء اقتران الوصف بالحكم وان

قدّر أحدهما والثاني على أنه لا بد من ذكرهما والثالث على أن ذكر المستلزم له كذكره والحل يستلزم الصحة * وفي اشتراط المناسبة في صحة علل الأيحاء نالها المختار أن كان التعليل فهم من المناسبة اشترطت

﴿ الثالث السبر والتقسيم ﴾ وهو حصر الأوصاف في الأصل وإبطال بعضها بدليله فيتمين الباقي ويكفي بحث فلم أجد أو الأصل عدم ماسواها فإن بين المعارض وصفا آخر لزم إبطاله لا انقطاعه والمجتهد يرجع إلى ظنه ومتى كان الحصر والإبطال قطعيا قطعيا والافظني * وطرق الحذف (منها) الإلغاء وهو بيان إثبات الحكم بالمستقبى فقط ويشبه نفي العكس الذي لا يفيد وليس به لأنه لم يقصدوا كان المحذوف علة لا تبقى عند انتقائه وإنما قصدوا كان المستقبى جزءا علة لما استقل ولكن يقال لا بد من أصل لذلك فيستغنى عن الأول (ومنها) طرده مطلقا كالطول والقصر أو بالنسبة إلى ذلك الحكم كالدورية في أحكام العتق (ومنها) أن لا تظهر مناسبتها ويكفي المناظر

بحث فان ادعى ان المستيق كذلك يرجح به سبر المستدل
 بموافقته للتعدي فهو دليل العمل بالسبر وتخرج المناط وغيرهما
 لا بد من علة لاجماع الفقهاء على ذلك وت قوله ﴿وما أرسلناك
 الا رحمة للعالمين﴾ والظاهر التعميم ولو سلمنا فهو الغالب
 لان التعقل أقرب الى الانقياد فليحمل عليه وقد ثبت
 ظهورها وفي المناسبة ولو سلم فقد ثبت ظهورها بالمناسبة
 فيجب اعتبارها في الجميع للاجماع على وجوب العمل بالظن في
 علل الاحكام ﴿الرابع المناسبة والاخلالة﴾ وتسمى تخرج المناط
 وهو تعيين العلة بمجرد ابداء المناسبة من ذاته لا بنص ولا غيره
 كالاسكار في التحريم والقتل العمد المدوان في القصاص
 ﴿والمناسب﴾ وصف ظاهر منضبط يحصل عقلا من ترتيب
 الحكم عليه ما يصلح ان يكون مقصودا من حصول مصلحة
 أو دفع مفسدة فان كان خفيا أو غير منضبط اعتبر ملازمة
 وهو المظنة لان الغيب لا يعرف الغيب كالسفر للمشقة
 والفعل المقضى عليه عرفا بالعمد في العمدية * وقال أبو زيد

المناسب ما لو عرض على العقول تلقته بالقبول وقد يحصل المقصود من شرع الحكم حيننا وظنا كالبيع والقصاص وقد يكون الحصول ونفيه متساويين كحد الحر وقد يكون نفيه ارجح كمنكاح الآيسة لمصلحة التوالد. وقد ينكر الثاني والثالث * لنا ان البيع مظنة الحاجة الي التعاوض وقد اعتبر وان انتفى الظن في بعض الصور والسفر مظنة المشقة وقد اعتبر وان انتفى الظن في الملك المترفة اما لو كان فائتا قطعاً كالحقوق نسب المشرقي بتزوج مغربية وكاستبراء جارية يشتريها بالعمها في المجلس فلا يعتبر خلافاً للحنفية * والمقاصد ضربان * ضروري في أصله وهو أعلى المراتب كالخمس التي روعيت في كل ملة حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال كقتل الكفار والقصاص وحد المسكر وحد الزاني وحد المحارب والسارق . ومكمل للضروري كحد قليل المسكر . وغير ضروري حاجي كالبيع والاجارة والقراض والمساواة وبعضها آكد من بعض وقد يكون ضروريا كالاجارة في تربية الطفل وشراء المطعوم

والملبوس له ولغيره، ومكمل له كراية الكفاءة ومهر المثل
في الصغيرة فإنه أفضى إلى دوام النكاح، وغير حاجي ولكنه
تحسيني كسلب العبد اهلية الشهادة لنقصه عن المناصب
الشريفة جرياً على ما ألف من محاسن العادات *

﴿مسئلة﴾ المختار انحرام المناسبة لمفسدة تلزم راجحة
أو مساوية * لنا أن العقل قاض بأن لا مصلحة مع مفسدة مثلها *
قالوا الصلاة في الدار المغصوبة تلزم مصلحة ومفسدة تساويها
أو تزيد وقد صحت * قلنا بمفسدة الغصب ليست عن الصلاة
وبالعكس ولو نشأ معاً عن الصلاة لم تصح والترجيح يختلف
باختلاف المسائل ويرجح بطريق اجمالي وهو أنه لو لم يقدر
رجحان المصلحة لزم التمسك بالحكم * (والمناسب) * مؤثر وملائم
وغريب ومرسل لانه اما معتبر اولاً فالمعتبر بنص أو اجماع
هو المؤثر والمعتبر بترتيب الحكم على وقفه فقط ان ثبت بنص
أو اجماع اعتبار عينه في جنس الحكم أو بالعكس أو جنسه
في جنس الحكم فهو الملائم والا فهو الغريب. وغير المعتبر

هو المرسل فان كان غريباً أو ثبت الغاؤه فردود اتفاقاً وان كان ملائماً فقد صرح الامام والغزالي رحمهما الله بقبوله وذكر عن مالك والشافعي رحمهما الله والمختار رده وشرط الغزالي فيه أن تكون المصلحة ضرورية قطعية كلية فالاول كالتعليل بالصغر في حمل النكاح على المال في الولاية فان عين الصغر معتبر في جنس حكم الولاية بالاجماع. والثاني كالتعليل بمذر الحرج في حمل الحضر بالمطر على السفر في الجمع فان جنس الحرج معتبر في عين رخصة الجمع. والثالث كالتعليل بجناية القتل العمد العدوان في حمل المثل على المحدد في القصاص فان جنس الجناية معتبر في جنس القصاص كالأطراف وغيرها * والفريب كالتعليل بالفعل المحرم لغرض فاسد في حمل البات في المرض على القاتل في الحكم بالمعارضة بقبض المقصود حتى صار تورث الميتة كحرمان القاتل . وكالتعليل بالاسكار في حمل النبذ على الحمر على تقدير عدم النص بالتعليل به * والمرسل الذي ثبت الغاؤه كايحباب شهرين ابتداء في الظهار. وثبتت علة الشبه بجميع المسالك وفي

اثباته بتخريج المناظر نظر ومن ثم قيل هو الذى لا تثبت
مناسبته الا بدليل منفصل . ومنهم من قال ما يوم المناسبة
ويتميز عن الطردى بان وجوده كالعدم وعن المناسب الذاتى
بان مناسبته عقلية وان لم يرد شرع كالا سكار فى التحريم * مثاله
طهارة تراد للصلاة فيتعين الماء كطهارة الحدث فالمناسبة غير
ظاهرة واعتبارها فى مس المصحف والصلاة موهوم * وقول الراد
له اما أن يكون مناسباً أولاً والاوّل يجمع عليه فليس به . والثانى
طردي فإلغى * أوجب مناسب . والمجمع عليه المناسب لذاته أولاً
واحد منهما * الطرد والعكس * ثالثها لا يفيد بمجرد قطعا
ولا ظنا * لنا أن الوصف المتصف بذلك اذا خلا عن السبر أو
عن أن الاصل عدم غيره أو غير ذلك جاز أن يكون ملازما
للعلة كرائحة المسكر فلا قطع ولا ظن واستدل الغزالي رحمه
الله بان الاطراد سلامته من النقض وسلامته من مفسد واحد
لا توجب انتفاء كل مفسد ولو سلم فلا صحة لاجمع صحت والعكس
ليس شرطاً فيها فلا يؤثر * وأوجب قد يكون للاجتماع تأثير

كأجزاء العلة واستدل بأن الدوران في المتضايقين ولا علة *
وأجيب انتفت بدليل خاص مانع . قالوا اذا حصل الدوران ولا
مانع من العلة حصل العلم أو الظن عادة كما لو دعى انسان باسم
فغضب ثم ترك فلم يغضب وتكرر ذلك علم أنه سبب الغضب
حتى ان الاطفال يعلمون ذلك . قلنا لولا ظهور انتفاء غير ذلك
يبحث أو بأنه الاصل لم يظن وهو طريق مستقل ويقوى بذلك *
والقياس جلى وخفى . فالجلى ما قطع بنى الفارق فيه كالأمة
والعبد فى العتق وينقسم الى قياس علة وقياس دلالة وقياس
فى معنى الاصل فالاول ما صرح فيه بالعلة . والثانى ما يجمع
فيه بما يلازمها كما لو جمع بأحد موجبي العلة فى الاصل للضرورة
الآخر له كقياس قطع الجماعة بالواحد على قتلها بالواحد
بواسطة الاشتراك فى وجوب الدية عليهم . والثالث الجمع
بنفى الفارق *

* مسألة * يجوز التعبد بالقياس خلافا للشريعة والنظام
وبعض المعتزلة وقال القفال وأبو الحسين يجب عقلا * لنا القطع

بالجواز وانه لو لم يجوز لما وقع وسيأتي . قالوا العقل يمنع مما
 لا يؤمن فيه الخطأ ورد بأن منعه هنا ليس احالة ولو سلم فاذا
 ظن الصواب لا يمنع . قالوا قد علم الامر بمخالفة الظن كالشاهد
 الواحد والعبيد ورضيعة في عشر اجنبيات قلنا بل قد علم
 خلافه فخير الواحد وظاهر الكتاب والشهادات وغيرها
 وانما منع لما منع خاص **النظام** اذا ثبت ورود الشرع بالفرق
 بين التماثلات كايحجاب النفس وغيره بالنبي دون البول وغسل
 بول الصبية ونضح بول الصبي وقطع سارق القليل دون غاصب
 الكثير والجلد بنسبة الزنا دون نسبة الكفر والقتل بشاهدين
 دون الزنا وكمدتي الموت والطلاق والجمع بين المختلفات كقتل
 الصيد عمداً أو خطأ والردة والزنا والقتال والواطيء في الصوم
 والمظاهر في الكفارة استحالة تعبد بالقياس ورد بأن ذلك لا
 يمنع الجواز لجواز انتفاء صلاحية ما توهم جامعاً أو وجود المعارض
 في الاصل أو في الفرع ولاشتراك المختلفات في معنى جامع
 ولا اختصاص كل بعلة لحكم خلافه . قالوا يفضى الى الاختلاف

فیرد لقوله ﴿ولو كان من عند غير الله﴾ ورد بالعمل بالظواهر، وبأن المراد التناقض أو ما يخل بالبلاغة. فاما الاحكام فمقطوع بالاختلاف فيها. قالوا ان كان كل مجتهد مصيبا فيكون الشيء وتقيضه حقا وهو محال. وان كان المصيب واحدا فتصويب احد الظنين مع الاستواء محال. ورد بالظواهر وبأن التقيضين شرطهما الاتحاد وبأن تصويب أحد الظنين لا بعينه جائز. قالوا ان كان القياس كالنفي الاصلی فمستغنى عنه وان كان مخالفا فالظن لا يمارض اليقين. ورد بالظواهر ويجوز مخالفة النفي الاصلی بالظن. قالوا حكم الله يستلزم خبره عنه ويستحيل بغير التوقيف. قلنا القياس نوع من التوقيف. قالوا يتناقض عند تعارض علتين. ورد بالظواهر وبانه ان كان واحدا رجح فان تندر وقف على قول، وتخیر عند الشافعي وأحمد رحمهما الله وان تعدد فواضح. الموجب النص لا يفي بالاحكام فقضى العقل بالوجوب ورد بأن العمومات يجوز ان تفي مثل كل مسكر حرام *

﴿مسئلة﴾ القاتلون بالجواز قاتلون بالوقوع الا داود
وابنه والقاساني والنهرواني والاكثر بدليل السمع والاكثر
قطعي خلافا لابي الحسين * لنا ثبت بالتواتر عن جمع كثير من
الصحابة العمل به عند عدم النص وان كانت التفاصيل آحادا
والعادة تقضى بان مثل ذلك لا يكون الا بقاطع وأيضا
تكرر وشاع ولم ينكر والعادة تقضى بان السكوت في مثله
وافق * فمن ذلك رجوعهم الى أبي بكر رضي الله عنه في قتال
بنى حنيفة على الزكاة . ومن ذلك قول بعض الانصار في أم الأب
تركت التي لو كانت هي الميتة ورث الجميع فترك بينهما
وتورث عمر رضي الله عنه المبتوتة بالرأى وقول علي لعمر
رضي الله عنهما لما شك في قتل الجماعة بالواحد أرايت لو
اشترك نفر في سرقة * ومن ذلك الحاق بعضهم الجد بالاخ
وبعضهم بالاب وذلك كثير * فان قيل أخبار آحاد في قطعي سلمنا
لكن يجوز أن يكون عملهم بغيرها سلمنا لكنهم بعض
الصحابة سلمنا أن ذلك من غير تكثير دليل ولا نسلم تقى

الانكار. سلمنا لكنه لا يدل على الموافقة سلمنا لكنها أقيسة
مخصوصة * والجواب عن الاول انها متواترة في المعنى كشجاعة
على رضى الله عنه. وعن الثانى القطع من سياقها بأن العمل
بها، وعن الثالث شياعه وتكريره قاطع عادة بالموافقة. وعن
الرابع أن العادة تقضى بنقل مثله. وعن الخامس ماسبق في
الثالث. وعن السادس القطع بأن العمل لظهورها لا لخصوصها
كالظواهر * واستدل بما تواتر معناه من ذكر العلل ليتنى
عليها مثل أرايت لو كان على أيك دين، أيتقص الرطب اذا
جف وليس باليين. واستدل بالخلق كل زان بما عز. ورد
بان ذلك لقوله حكى على الواحد أو للاجماع. واستدل بمثل
فاعتبروا وهو ظاهر في الاتعاظ أو في الامور العقلية مع أن
صيغة افعل محتملة واستدل بحديث معاذ وغيته الظن *

* مسألة * النص على العلة لا يكفي في التعدى دون
التعبد بالقياس. وقال أحمد والقاساني وأبو بكر الرازي والكرخى
يكفي. وقال البصرى يكفي في علة التحريم لا غيرها * لنا القطع

يأن من قال أعتقت غانماً لحسن خلقه لا يقتضى عتق غيره
 من حسنى الخلق . قالوا حرمت الخمر لاسكاره مثل حرمت
 كل مسكر . ورد بأنه لو كان مثله عتق من تقدم . قالوا لم يعتق
 لأنه غير صريح والحق لا دمي . قلنا يعتق بالصريح وبالظاهر .
 قالوا لو قال الاب لا تأكل هذا لانه مسموم فهم عرفا المنع
 من كل مسموم . قلنا لقرينة شفقة الاب بخلاف الاحكام فانه
 قد تخص الامر لا يدرك . قالوا لو لم يكن للتعميم لعمى عن
 الفائدة . وأجيب بتعقل المعنى فيه ولا يكون التعميم الا بدليل .
 قالوا لو كان الاسكار علة التحريم لم فكذلك هذا . قلنا حكم
 بالعلة على كل اسكار والخمر والتبذ سواء * البصرى من ترك
 أكل شئ لاذاه دل على تركه كل مؤذ بخلاف من تصدق
 على فقير * قلنا ان سلم فلقرينة التأذى بخلاف الاحكام
 * مسألة * القياس يخرجى فى الحدود والكفارات
 خلافا للحنفية * لنا أن الدليل غير مختص وقد حد فى الخمر
 بالقياس . وأيضاً الحكم للظن وهو حاصل كغيره . قالوا فيه

تقدير لا يعقل كاعداد الركعات . قلنا اذا فهمت العلة وجب
كالقتل بالمثل وقطع النباش . قالوا قال ادرؤا الحدود
بالشبهات . ورد بخبر الواحد والشهادة *

﴿مسئلة﴾ لا يصح القياس في الاسباب * لنا أنه مرسل
لان الفرض تغير الوصفين فلا اصل لوصف الفرع . وأيضا
علة الاصل منتفية عن الفرع فلا جمع . وأيضا ان كان الجامع
بين الوصفين حكمة على القول بصحتها أو ضابطا لها اتحد
السبب والحكم وان لم يكن جامع ففاسد . قالوا ثبت المثل
على المحدد واللوأط على الزنا * قلنا ليس محل النزاع لانه سبب
واحد ثبت لهما بعلة واحدة وهو القتل العمد المدوان وإيلاج
فرج في فرج *

﴿مسئلة﴾ لا يجري القياس في جميع الاحكام * لنا ثبت مالا
يعقل معناه كالدية والقياس فرع المعنى . وأيضا قد تين امتناعه
في الاسباب والشروط . قالوا متماثلة فيجب تساويها في الجائز .
قلنا قد يمتنع أو يجوز في بعض النوع لأمير بخلاف المشترك بينها

﴿الاعتراضات﴾ راجعة الى منع أو معارضة والا لم تسمع وهي
 خمسة وعشرون ﴿الاستفسار﴾ وهو طلب معنى اللفظ لاجال
 أو غرابة وبيانه على المعارض بصحته على متعدد ولا يكلف بيان
 التساوى لغيره ولو قال التفاوت يستدعي ترجيحاً بامر
 والاصل عدمه لكان جيداً. وجوابه بظهوره في مقصوده
 بالنقل أو بالعرف أو بقرائن معه أو بتفسيره وإذا قال يلزم
 ظهوره في أحدهما دفعا للاجمال أو قال يلزم ظهوره فيما قصدت
 لانه غير ظاهر في الآخر اتفاقا فقد صوبه بعضهم وأما تفسيره
 بما لا يحتمله لغة فن جنس اللعب ﴿فنسناد الاعتبار﴾ وهو مخالفة
 القياس للنص وجوابه الطعن أو منع الظهور أو التأويل أو
 القول بالموجب أو المعارضة بمثله فيسلم القياس أو يبين ترجيحه
 على النص بما تقدم مثل ذبح من أهله في محله كذبح ناسي
 التسمية فيورد ولا تأكلوا. فيقول مؤول بذبح عبدة الاوثان
 بدليل ذكر الله على قلب المؤمن سمي أو لم يسم أو بترجيحه
 لكونه مقبسا على الناسي المخصص باتفاق فان أبدى فارق

فهو من المعارضة. (الثالث) فساد الوضع وهو كون الجامع ثبت
اعتباره بنص أو إجماع في نقيض الحكم مثل مسح فيسن فيه
التكرار كالأستطابة. فيرد أن المسح معتبر في كراهة التكرار
على الخلف. وجوابه ببيان المانع لتعرضه للتلف وهو نقض الا
أنه يثبت النقيض فإن ذكره بأصله فهو القلب وإن بين مناسبتة
للتقيض من غير أصل من الوجه المدعى فهو القدرح في المناسبة
ومن غيره لا يقدح اذ قد يكون للوصف جهتان ككون المحل
مستهي يناسب الاباحة لا راحة الخاطر والتحرير لقطع اطماع
النفس (الرابع) منع حكم الاصل والصحيح ليس قطعاً للمستدل
بمجرده لانه كنع مقدمة كنع العلة في العلية ووجودها فيثبتها
باتفاق. وقيل يقطع لانتقاله. واختار الفزالي رحمه الله اتباع عرف
المكان. وقال الشيرازي لا يسمع فلا يلزمه دلالة عليه وهو بعيد
اذ لا تقوم الحجة على خصمه مع منع أصله. والمختار لا يقطع
المعتز ب مجرد الدلالة بل له ان يعترض اذ لا يلزم من صورة
دليل صحته. قالوا خارج عن المقصود الاضلي. قلنا ليس بخارج

(الخامس) التقسيم وهو كون اللفظ مترددا بين أمرين أحدهما ممنوع والمختار وروده مثاله في الصحيح الحاضر وجد السبب بتعذر الماء فساغ التيمم. فيقول السبب تعذر الماء: أو تعذر الماء في السفر أو المرض الأول ممنوع وحاصله منع يأتي ولكنه بعد تقسيم وأما نحو قولهم في الملتجئ إلى الحرم وجد سبب استيفاء القصاص فيجب متى منع مانع الاتجاء إلى الحرم: أو عدمه: فخالصه طلب نفي المانع ولا يلزم (السادس) منع وجود المدعى علة في الأصل مثل حيوان يغسل من ولوغه سبعا فلا يطهر بالديباغ كالتنزيير فيمنع. وجوابه بآبائه بدليله من عقل أو حس أو شرع (السابع) منع كونه علة وهو من أعظم الاسئلة لعمومه وتشعب مسالكه والمختار قبوله والا أدى إلى اللعب في التمسك بكل طرفي. قالوا القياس ردفع إلى أصل بجامع وقد حصل. قلنا بجامع يظن صحته. قالوا عجز المعارض دليل صحته فلا يسمع المنع. قلنا يلزم أن تصح كل صورة دليل لعجز المعارض وجوابه بآبائه بأحد مسالكه فيرد على كل منها ما هو شرط

فعلی ظاهر الكتاب الاجمال والتأويل والمعارضة والقول بالموجب
وعلى السنة ذلك والظعن بأنه مرسل أو موقوف وفي رايه بضعفه
أو قول شيخه لم يروه عنى وعلى تخرج المناط ما يأتى وما تقدم
(الثامن) عدم التأثير وقسم أربعة أقسام (الاول) عدم التأثير
فى الوصف مثاله صلاة لا تقصر فلا يقدم اذانها كالمغرب لان
عدم القصر فى نقي التقديم طردى فيرجع الى سؤال المطالبة
(الثانى) عدم التأثير فى الاصل مثاله فى بيع الغائب مبيع غير مرئى
فلا يصح كالطير فى الهواء فان العجز عن التسليم مستقل
وحاصله معارضة فى الاصل (الثالث) عدم التأثير فى الحكم مثاله
فى المرتدين مشركون أتلقوا مالا فى دار الحرب فلا ضمان
كالحرثى ودار الحرب عندهم طردى فيرجع الى الاول
(الرابع) عدم التأثير فى الفرع مثاله زوجت نفسها فلا يصح كما
لو زوجت من غير كفء وحاصله كالثانى وكل فرض جعل
وصفا فى العلة مع اعترافه بطرده مردود بخلاف غيره على
المختار فيهما (التاسع) القدح فى المناسبة بما يلزم من مفسدة

راجحة أو مساوية وجوابه بالترجيح تفصيلا أو اجمالا كما سبق.
 (العاشر) القصد في افشاء الحكم الى المقصود كما لو علل
 حرمة المصاهرة على التأيد بالحاجة الى ارتفاع الحجاب المؤدى
 الى الفجور فاذا تأبد انسداد باب الطمع المفضى الى مقدمات
 الهلكة والنظر المفوضية الى ذلك فيقول المعترض بل سد باب
 النكاح أفضى الى الفجور والنفس مائلة الى المنوع . وجوابه
 أن التأيد يمنع عادة عما ذكرناه فيصير كالطبيعي كالامهات
 (الحادى عشر) كون الوصف خفيا كالرضا والقصد والخفى
 لا يعرف الخفى . وجوابه ضبطه بما يدل عليه من الصيغ
 والافعال (الثاني عشر) كونه غير منضبط كالتعليل بالحكم
 والمقاصد كالخرج والمشقة والزجر فانها تختلف باختلاف
 الاشخاص والازمان والاحوال . وجوابه اما أنه منضبط
 بنفسه أو بضابط كضبط الخرج بالسفر ونحوه (الثالث
 عشر) التقصص كما تقدم * وفي تمكين المترض من الدلالة على
 وجود العلة اذا منع ثالثها يمكن ما لم يكن حكما شرعيا . وراى بها

ما لم يكن طريق أولى بالتدح. قالوا لودل المستدل على وجود
 العلة بدليل موجود في محل النقض فنقض المعارض ثم منع
 وجودها. فقال المعارض ينتقض دليلك لم يسمع لانه انتقل
 من نقض العلة الى نقض دليلها وفيه نظر. اما لو قال يلزمك
 اما انتقاض علتك أو انتقاض دليلها كان متجها ولو منع
 المستدل تخالف الحكم ففى تمكين المعارض من الدلالة ثالثا
 يمكن ما لم يكن طريق أولى، والمختار لا يجب الاحتراز من
 النقض وثالثا الآ في المستثنيات لنا أنه سئل عن الدليل وانتفاء
 المعارض ليس منه. وايضا فانه وارد وان احتراز اتفاقا. وجوابه
 بيان معارض اقتضي تقيض الحكم أو خلافه لمصلحة كالمرايا
 وضرب الدية أو لدفع مفسدة أكد كحل الميتة للمضطرفان
 كان التعليل بظاهر عام حكم بتخصيصه وتقدير المانع كما تقدم
 (الرابع عشر) الكسرو هو نقض المعنى والكلام فيه كالنقض
 (الخامس عشر) المعارضة في الاصل بمعنى آخر اما مستقل
 كمعارضة الطعم بالكيل أو القوت أو غير مستقل كمعارضة

القتل العمد العدوان بالجراح والمختار قبولها * لنا لو لم تكن مقبولة لم يمتنع التحكم لان المدعى علة ليس بأولى بالجزئية أو بالاستقلال من وصف المعارضة فان رجح بالتوسعة منع الدلالة ولو سلم عورض بان الاصل انتفاء الاحكام وباعتبارهما معا . وأيضا فلما ثبت ان مباحث الصحابة كانت جمعا وفرقا . قالوا باستقلالهما بالنسبة يستلزم التعدد . قلنا تحكم باطل كما لو أعطى قريبا عالما * وفي لزوم بيان نفي الوصف عن الفرع ثالثا ان صرح لزم * لنا انه اذا لم يصرح فقد أتى بما ليس ينتهض معه الدليل فان صرح لزمه الوفاء بما صرح * والمختار انه لا يحتاج الى أصل لان حاصله نفى الحكم لعدم العلة أو صد المستدل عن التعليل بذلك . وأيضا فاصل المستدل أصله وجواب المعارضة اما بمنع وجود الوصف ، أو المطالبة بتأثيره ان كان مثبتا بالنسبة أو الشبه لا بالسبر أو بحقيقته أو عدم انضباطه أو منع ظهوره أو انضباطه أو بيان انه عدم معارض في الفرع مثل المنكره على المختار بجامع القتل فيعترض بالطوعية .

فيجيب بأنه عدم الاكراه المناسب لنقيض الحكم وذلك
طرده أو يبين كونه ملغى أو يبين استقلال ما عداه في صورة
بظاهر أو اجماع مثل لا تبيعوا الطعام بالطعام في معارضة
الطعم بالكيل ومثل من بدل دينه فاقتلوه في معارضة التبديل
بالكفر بعد الايمان غير متعرض للتعميم * ولا يكفي اثبات
الحكم في صورة دونة لجواز علة أخرى ولذلك لو أبدى أمرا
آخر يخلف ما ألغى فسد الالتاء ويسمى تعدد الوضع لتعدد
اصلها مثل امان من مسلم عاقل فيصح كالحر لانهما مظنتان
لاظهار مصالح الايمان فيعرض بالحرية فانها مظنة الفراغ
للنظر فيكون أكمل فيلغىها بالمأذون له في القتال . فيقول خلف
الاذن الحرية فانه مظنة لبذل الوسع أو لعلم السيد بصلاحيته .
وجوابه الالتاء الى ان يقف أحدهما ولا يفيد الالتاء لضعف
المعنى مع تسليم المظنة كما لو اعترض في الردة بالرجولية فانها مظنة
الاقدام على القتال فيلغىها بالمقطوع اليدين ولا يكفي رجحان
المعين ولا كونه متعديا لاحتمال الجزئية فيجئ التحكم والصحيح

جواز تعدد الاصول لقوة الظن به وفي جواز اقتصار المعارضة على أصل واحد قولان وعلي الجميع في جواز اقتصار المستدل على أصل واحد قولان * السادس عشر * التركيب تقدم * السابع عشر * التعدية وتمثيلها في اجبار البكر البالغة بكر فجاز اجبارها كالبكر الصغيرة فيعارض بالصغر ويعديه الى الثيب الصغيرة فيرجع به الى المعارضة في الاصل * الثامن عشر * منع وجوده في الفرع مثل امان صدر من أهله في محله كالمأذون فيمنع الاهلية وجوابه ببيان وجود ما عناه بالاهلية كجواب منعه في الاصل والصحيح منع السائل من تقريره لان المستدل مدع فعلية اثباته لئلا ينتشر * التاسع عشر * المعارضة في الفرع بما يقتضى تقيض الحكم على نحو طرق اثبات العلة والمختار قبوله لئلا يحتل فائدة المناظرة . قالوا فيه قلب التناظر . ورد بان القصص المهدم . وجوابه بما يعترض به على المستدل والمختار قبول الترجيح أيضا فيتعين العمل وهو المقصود * والمختار لا يجب الايماء الى الترجيح في الدليل لانه خارج عنه وتوقف العمل

عليه من توابع ورود المعارضة لدفعها لا لانه منه ﴿العشرون﴾ الفرق وهو راجع الى احدى المعارضتين واليهما معا على قول ﴿الحادى والعشرون﴾ اختلاف الضابط في الاصل والفرع مثل تسببوا بالشهادة فوجب القصاص كالمكره . فيقال الضابط في الفرع الشهادة وفي الاصل الاكراه فلا يتحقق التساوى وجوابه ان الجامع ما اشترك فيه من التسبب المضبوط عرفا أو بأن افضاءه في الفرع مثله أو أرجح كما لو كان أصله المجرى للحيوان فان انبعاث الاولياء على القتل طلبا للتشفي أغلب من انبعاث الحيوان بالاغراء بسبب نفرتة وعدم علمه فلا يضر اختلاف أصل التسبب فانه اختلاف فرع وأصل كما يقاس الارث في طلاق المريض على القاتل في منع الارث ولا يفيد ان التفاوت فيهما ملغى لحفظ النفس كما انى التفاوت بين قطع الانملة وقطع الرقبة فانه لم يلزم من الناء العالم الناء الحر ﴿الثانى والعشرون﴾ اختلاف جنس المصلحة كقول الشافعية أوجب فرجا في فرج مشتتهى طبعا محرم شرعا فيجد كالزاني .

فيقال حكمة الفرع الضيافة عن رذيلة اللواط وفي الاصل دفع مخدور اختلاط الانساب فقد يتفاوتان في نظر الشرع وحاصله معارضة. وجوابه كجوابه بمحذف خصوص الاصل ﴿الثالث والعشرون﴾ مخالفة حكم الفرع لحكم الاصل كالبيع على النكاح وعكسه. وجوابه ببيان ان الاختلاف راجع الى المحل الذي اختلف فيه شرط لا في حكم وبيان ﴿الرابع والعشرون﴾ القلب قلب لتصحيح مذهبه. وقلب لا بطلان مذهب المستدل صريحاً وقلب بالالتزام (الاول) لبث فلا يكون قرينة بنفسه كالوقوف بعرفة فيقول الشافعي فلا يشترط فيه الصوم كالوقوف بعرفة (الثاني) عضو وضوء فلا يكتفى فيه باقل ما ينطلق كغيره فيقول الشافعي فلا يتقدر بالربع (الثالث) عقد معاوضة فيصح مع الجهل بالمعوض كالنكاح. فيقول الشافعي فلا يشترط فيه خيار الرؤية لان من قال بالصحة قال بخيار الرؤية فاذا انتفى اللازم انتفى الملزوم والحق انه نوع معارضة اشترك فيه الاصل والجامع فكان اولى بالقبول ﴿الخامس والعشرون﴾ القول بالموجب وحقيقته

تسليم الدليل مع بقاء النزاع وهو ثلاثة (الاول) ان يستتجه ما يتوهم انه محل النزاع أو ملازمه مثل قتل بما يقتل غالباً فلا ينافي وجوب القصاص كحرقة فيرد بان عدم المنافاة ليس محل النزاع ولا يقتضيه (الثاني) ان يستتجه ابطال ما يتوهم انه مأخذ الخصم مثل التفاوت في الوسيلة لا يمنع وجوب القصاص كالتوسل اليه فيرد اذ لا يلزم من ابطال مانع انتفاء الموانع ووجود الشرائط والمقتضى والصحيح انه مصدق في مذهبه وأكثر القول بالموجب كذلك خلفاء المأخذ بخلاف محال الخلاف (الثالث) ان يسكت عن الصغيرى غير مشهورة مثل ما ثبت قرينة فشرطه النية كالصلاة ويسكت عن الوضوء قرينة فيرد ولو ذكرها لم يرد الا المنع . وقولهم فيه اقطاع أحدهما بعيد في الثالث لا اختلاف المرادين . وجواب الاول بأنه محل النزاع أو مستلزم كما لو قال لا يجوز قتل المسلم بالذمى . فيقال بالموجب لانه يجب . فيقول المعنى بلا يجوز تحريمه ويلزم تقي الوجوب . وعن الثاني انه المأخذ . وعن الثالث بأن الحذف سائغ .

والاعتراضات من جنس واحد يتعدد اتفاقاً ومن اجناس كالمنع
والمطالبة. والنقض والمعارضة منع أهل سمرقند التعدد للخطب
والمرتبة . منع الاكثر لما فيه من التسليم للمتقدم فيتعين
الاخير * والمختار جوازه لان التسليم تقديرى . فلترتب والا
كان منعا بعد تسليم فيقدم ما يتعلق بالاصل . ثم العلة لاستنباطها
منه . ثم الفرع لبنائه عليهما وقدم النقض على معارضة الاصل
لانه يورد لإبطال العلة والمعارضة لإبطال استقلالها
* والاستدلال * يطلق على ذكر الدليل ويطلق على نوع خاص
وهو المقصود . فقيل ما ليس بنص ولا اجماع ولا قياس . وقيل
ولا قياس علة فيدخل نفي الفارق والتلازم . وأما نحو وجد
السبب أو المانع أو فقد الشرط فقيل دعوى دليل . وقيل دليل
وعلى أنه دليل قيل الاستدلال . وقيل ان أثبت بغير الثلاثة
والمختار انه ثلاثة . تلازم بين حكيمين من غير تعيين علة
واستصحاب . وشرع من قبلنا (الاول) تلازم بين ثبوتين أو نفيين
أو ثبوت ونفي أو نفي وثبوت . والمتلازمان ان كانا طردا وعكسا

كالجسم والتأليف جرى فيهما الاولان طردا وعكسا وان
 كانا طردا لا عكسا كالجسم والحدوث جرى فيهما الاول
 طردا والثاني عكسا والمتافيان ان كانا طردا وعكسا كالحدوث
 ووجوب البقاء جرى فيهما الاخيران طردا وعكسا فان تنافيا
 اثباتا كالتأليف والقدم جرى فيهما الثالث طردا وعكسا فان
 تنافيا نفيا كالاساس والخلل جرى فيهما الرابع طردا وعكسا
 ﴿الاول﴾ في الاحكام من صح طلاقه صح ظهاره ويثبت
 بالطرد ويقوى بالعكس ويقرر بثبوت أحد الاثرين فيلزم
 الآخر للزوم المؤثر وبثبوت المؤثر ولا يعين المؤثر فيكون
 انتقالا الى قياس العلة ﴿الثاني﴾ لو صح الوضوء بغيرنية لصح التيمم
 ويثبت بالطرد كما تقدم ويقرر بانتفاء أحد الاثرين فينتفى الآخر
 للزوم انتفاء المؤثر وبانتفاء المؤثر (الثالث) ما كان مباحا لا يكون
 حراما ﴿الرابع﴾ ما لا يكون جائزا يكون حراما ويقرر ان بثبوت
 التنافي بينهما أو بين لوازمهما. ويرد على الجميع منعهما ومنع أحدهما.
 ويرد من الاسئلة ما عدا أسئلة نفس الوصف الجامع ويختص

يسؤال مثل: قولهم في قصاص الايدي باليد أحد مروجي الاصل وهو النفس. فيجب بدليل الموجب الثاني وهو الدية وقرر بان الدية أحد الموجبين فيستلزم الآخر لان العلة ان كانت واحدة فواضح. وان كانت متعددة فتلازم الحكيم دليل تلازم العلتين فيعترض بجواز أن يكون في الفرع بأخرى لا تقتضي الآخر ويرجحه بالتساع المدارك فلا يلزم الآخر. وجوابه ان الاصل عدم أخرى ويرجحه باولوية الاتحاد لما فيه من العكس. فان قال فالاصل عدم علة الاصل في الفرع ~~هو~~ قال المتعدية أولى ~~الاستصحاب~~ الاكثر كالزنى والصير في والغزالي على صحته وأكثر الحنفية على بطلانه كان بقاء أصليا أو حكما شرعيا مثل قول الشافعية في الخارج الاجماع على انه قبله متظهر والاصل البقاء حتى يثبت معارض والاصل عدمه ~~لنا~~ أن ما تحقق ولم يظن معارض يستلزم ظن البقاء وأيضا لو لم يكن الظن حاصلا لكان الشك في الزوجية ابتداء كالشك في بقائها في التحريم والجواز وهو باطل وقد استصحب الاصل فيهما ~~قالوا~~ الحكم بالطهارة

ونحوها حكم شرعى والدليل عليه نص أو اجماع أو قياس *
وأجيب بأن الحكم البقاء ويكفى فيه ذلك ولو سلم فالدليل
الاستصحاب . قالوا لو كان الاصل البقاء لكانت بينة النفي
أولى وهو باطل بالاجماع . وأجيب بأن المثبت يبعد غلطه
فيحصل الظن . قالوا لا ظن مع جواز الاقيسة . قلنا الفرض
بعد بحث العالم

* شرع من قبلنا * المختار أنه صلى الله عليه وسلم قبل
البعثة متعبد بشرع قيل نوح وقيل ابراهيم وقيل موسى وقيل
عيسى عليهم السلام وقيل ما ثبت انه شرع ومنهم من منع
وتوقف الغزالي * لنا الاحاديث متضافرة كان يتعبد ، كان
يتحنن ، كان يصلى ، كان يطوف * واستدل بأن من قبله لجميع
المكلفين . وأجيب بالمنع . قالوا لو كان لقضت المادة بالمخالطة
أو لزمته . قلنا التواتر لا يحتاج وغيره لا يفيد . وقد تمتنع المخالطة
لموانع فيحمل عليها جماع بين الادلة *

* مسألة * المختار أنه بعد البعث متعبد بما لم يتسخ * لنا

ما تقدم والاصل بقاؤه وأيضا الاتفاق على الاستدلال بقوله النفس بالنفس. وأيضا ثبت أنه قال من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها وتلاوا ثم الصلاة لذكرى وهي لموسى عليه السلام وسياقه يدل على الاستدلال به. قالوا لم يذكر في حديث مما ذكره الله عنه وصوبه. وأجيب بأنه تركه اما لان الكتاب يشمله أو لقلته جمعا بين الأدلة. قالوا لو كان لوجب تعلمها والبحث عنها. قلنا المعتبر المتواتر فلا يحتاج. قالوا الاجماع على أن شريعته عليه السلام ناسخة. قلنا لما خلفها والا وجب نسخ وجوب الايمان وتحريم الكفر *

* مسألة * مذهب الصحابي ليس حجة على صحابي اتفاقا والمختار ولا على غيرهم. وللشافعي وأحمد رحمهما الله قولان في انه حجة مقدمة على القياس وقال قوم ان خالف القياس وقيل الحجة قول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما * لنا لا دليل عليه فوجب تركه وأيضا لو كان حجة على غيرهم لكان قول الاعلم الافضل حجة على غيره اذ لا يقدر فيهم أكثر. واستدل لو

كان حجة لتناقض الحجج * وأجيب بان الترجيح أو الوقف أو التخير يدفعه كغيره . واستدل لو كان حجة لوجب التقليد مع امكان الاجتهاد . وأجيب اذا كان حجة فلا تقليد * قالوا أصحابي كالنجوم ، اقتدوا بالذين من بعدي . وأجيب بان المراد المقلدون لان خطابه للصحابة . قالوا ولي عبد الرحمن علياً رضي الله عنهما بشرط الاقتداء بالشيخين فلم يقبل . وولي عثمان فقبل ولم ينكر فدل على انه اجماع . قلنا المراد متابعتهم في السيرة والسياسة والاوجب على الصحابي التقليد . قالوا اذا خالف القياس فلا بد من حجة تقليدية . وأجيب بان ذلك يلزم الصحابي ويجرى في التابعين مع غيرهم * (الاستحسان) قال به الحنفية والحنابلة وأنكره غيرهم حتى قال الشافعي رحمه الله من استحسن فقد شرع ولا يتحقق استحسان مختلف فيه فقليل دليل ينفذ في نفس المجتهد تعسر عبارته عنه * قلنا ان شك فيه فردود وان يتحقق فعمول به اتفاقاً . وقيل هو المدول عن قياس الى قياس أقوى ولا نزاع فيه . وقيل تخصيص قياس

باقوى منه ولا نزاع فيه . وقيل هو المدول الى خلاف النظر
 لدليل أقوى ولا نزاع فيه وقيل المدول غن حكم الدليل الى
 العادة لمصلحة الناس كدخول الحمام وشرب الماء من السقاء . قلنا
 مستنده جريانه في زمانه أو زمانهم مع علمهم من غير انكار
 أو غير ذلك والا فهو مردود فان تحقق استحسان مختلف
 فيه . قلنا لا دليل يدل عليه فوجب تركه . قالوا واتبعوا أحسن
 قلنا أى الاظهر والاولى وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله
 حسن يعنى الاجماع والالزام العوام **﴿ المصالح المرسلة ﴾** تقدمت *
 لنا لا دليل فوجب الرد . قالوا لو لم تعتبر لادى الى خلو
 وقائع . قلنا بعد تسليم انها لا تخلو العمومات والاقيسة تأخذها
﴿ الاجتهاد ﴾ فى الاصطلاح استقراغ الفقيه الوسع
 لتحصيل ظن بحكم شرعى . والفقيه تقدم وقد علم المجتهد
 والمجتهد فيه *

﴿ مسألة ﴾ اختلفوا فى تجزؤ الاجتهاد (المثبت) لولم
 يتجزأ لهم الجميع . وقد سئل مالك عن أربعين مسألة . فقال فى

ست وثلاثين منها لا أدرى . وأجيب بتعارض الأدلة وبالعجز عن المبالغة في الحال . قالوا إذا اطلع على أمارات مسئلة فهو وغيره سواء . وأجيب بأنه قد يكون ما لم يعلمه متعلقا* (النافي) كل ما يقدر جهله يجوز تعلقه بالحكم المفروض . وأجيب الفرض حصول الجميع في ظنه عن مجتهد أو بعد تحرير الأئمة الامارات *

﴿ مسئلة ﴾ المختار انه عليه السلام كان متعبا بالاجتهاد* لنا مثل قوله عفا الله عنك لم أذنت لهم ، ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى ولا يستقيم ذلك فيما كان بالوحى . واستدل أبو يوسف بقوله لتحكم بين الناس بما أراك الله وقرره الفارسي . واستدل بأنه أكثر ثوابا للمشقة فيه فكان أولى . وأجيب بأن سقوطه لدرجة أعلى . قالوا وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى . وأجيب بان الظاهر رد قولهم اقتراه ولو سلم فاذا تعبد بالاجتهاد بالوحى لم ينطق الا عن وحى . قالوا لو كان لجاز مخالفته لانها من أحكام

الاجتهاد. وأجيب بالمنع كالأجماع عن اجتهاد. قالوا لو كان لما تأخر في جواب. قلنا لجواز الوحي أو لاستفراغ الوسع. قالوا القادر على اليقين يحرم عليه الظن. قلنا لا يعلم إلا بعد الوحي فكان كالحكم بالشهادة *

﴿مسئلة﴾ المختار وقوع الاجتهاد ممن عاصره ظنا*
وثالثها الوقف. ورابعها الوقف فيمن حضره. لنا قول أبي بكر رضي الله عنه لاها الله اذا لا يعمد الى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه. فقال صلى الله عليه وسلم صدق وحكم سعد بن معاذ في بني قريظة فحكم بقتلهم وسبي ذراريهم. فقال عليه السلام لقد حكمت بحكم الله من فوق سبعة أرقعة. قالوا القدرة على العلم تمنع الاجتهاد. قلنا تثبت الخيرة بالدليل. قالوا كانوا يرجعون اليه. قلنا صحيح فاین منهم *

﴿مسئلة﴾ الاجماع على ان المصيب في العقليات واحد وان النافي ملة الاسلام مخطي آثم كافر اجتهد أو لم يجتهد. وقال الجاحظ لا آثم على المجتهد بخلاف المعاند وزاد العنبري

كل مجتهد في العقليات مصيب * لنا اجماع المسلمين على انهم من أهل النار ولو كانوا غير آئمين لما ساغ ذلك . واستدل بالظواهر . وأجيب باحتمال التخصيص . قالوا تكليفهم بنقيض اجتهادهم ممتنع عقلا وسما لانه مما لا يطلق . وأجيب بانه كلفهم الاسلام وهو من المتأني المعتاد فليس من المستحيل في شيء *
 * مسألة * القطع لا اثم على المجتهد في حكم شرعي اجتهدى . — وذهب بشر المريسى والاصم الى تأنيب المخطئ *
 لنا العلم بالتواتر باختلاف الصحابة المتكرر الشائع من غير تكير ولا تأنيب لمعين ولا مبهم والقطع انه لو كان آثم لقضت العادة بذكره واعترض كالقياس *

• مسألة * المسئلة التي لا قاطع فيها قال القاضي والجبائي كل مجتهد فيها مصيب وحكم الله فيها تابع لظن المجتهد . وقيل المصيب واحد . ثم منهم من قال لا دليل عليه كدفين يصاب . وقال الاستاذ ان دليله ظني فمن ظفر به فهو المصيب . وقال المريسى والاصم دليله قطعي والمخطئ آثم . ونقل عن الائمة

الاربعة التخطئة والتصويب فان كان فيها قاطع قصر فخطئ
آثم وان لم يقصر فالمختار مخطئ غير آثم * لنا لادليل على
التصويب والاصل عدمه وصوب غير معين للاجماع وايضا
لو كان كل مصيبا لاجتمع النقيضان لان استمرار قطعه مشروط
ببقاء ظنه للاجماع على انه لو ظن غيره لوجب الرجوع فيكون
ظانا عالما بشئ واحد لا يقال الظن ينتق بالعلم لانا نقطع ببقائه
ولانه كان يستحيل ظن النقيض مع ذكره * فان قيل مشترك
الالزام لان الاجماع على وجوب اتباع الظن فيجب الفصل
او يحرم قطعنا الظن متعلق بانه الحكم المطلوب والعلم
بتحريم المخالفة فاختلف المتعلقان فاذا تبدل الظن زال شرط
تحريم المخالفة * فان قيل فالظن متعلق بكونه دليلا والعلم بثبوت
مدلوله فاذا تبدل الظن زال شرط ثبوت الحكم * قلنا كونه
دليلا حكم ايضا فاذا ظنه علمه والا جاز ان يكون المتعبد به
غيره فلا يكون كل مجتهد مصديا وايضا اطلق الصحابة الخطأ
فى الاجتهاد كثيرا وشاع وتكرر ولم ينكر عن على وزيد

وغيرهما انهم خطؤا ابن عباس في ترك العول وخطأهم وقال
 من باهلي باهلي ان الله لم يجعل في مال واحد نصفان ونصفا وثلثا
 واستدل ان كانا بدليلين فان كان أحدهما راجعا تعين والا
 تساقطا. وأجيب بأن الامارات ترجع بالنسب فكل راجع
 واستدل بالاجماع على شرع المناظرة فلولا تين الصواب لم
 يكن فائدة. وأجيب بتين الترجيح أو التساوى أو التمرين
 واستدل بان المجتهد طالب . وطالب ولا مطلوب محال فمن
 أخطأ فهو مخطئ قطعاً . وأجيب مطلوبه ما يغلب على ظنه
 فيحصل وان كان مختلفا واستدل بأنه يلزم حل الشيء وتحريمه
 لو قال مجتهد شافعي لمجتهدة حنفية أنت بائن ثم قال راجعتك
 وكذا لو تزوج مجتهد امرأة بغير ولي ثم تزوجها بعده مجتهد
 بولي . وأجيب بأنه مشترك الالزام اذ لا خلاف في لزوم اتباع
 ظنه . وجوابه أن يرفع الى الحاكم فيتبع حكمه (المصوبة) *
 قالوا لو كان المصيب واحدا لوجب التقيضان ان كان
 المطلوب باقيا أو وجب الخطأ ان سقط الحكم المطلوب .

وأجيب بثبوت الثاني بدليل انه لو كان فيها نص أو اجماع ولم
يطلع عليه بعد الاجتهاد وجب مخالفته وهو خطأ فهذا الجدر . قالوا
قال بايهم اقتديتم اهتديتم ولو كان أحدهما غلطاً لم يكن هدى .
وأجيب بانه هدى لانه فعل ما يجب عليه من مجتهد أو مقلد *
* مسألة * تقابل الدليلين العقلين محال لاستزامهما
النقيضين وأما تقابل الامارات الظنية وتعادلهما فالجمهور جائز
خلافه لا حمد والكرخي . لنا لو امتنع لكان لدليل والاصل
عدمه . قالوا لو تعادلا فاما أن يعمل بهما أو بأحدهما معينا أو
غيراً أولاً والاول . باطل . والثاني تحكم . والثالث حرام لزيد
حلال لعمره من مجتهد واحد . والرابع كذب لانه يقول لا حرام
ولا حلال وهو أحدهما . وأجيب يعمل بهما فيهما وفقاً
فيقف أو بأحدهما غيراً أولاً يعمل بهما ولا تناقض الا من
اعتقاد نفي الامرين لا في ترك العمل *

* مسألة * لا يستقيم لمجتهد قولان متناقضان في وقت
واحد بخلاف وقتين أو شخصين على القول بالتخير فان ترتب

فالظاهر رجوع وكذلك المتناظران ولم يظهر فرق * وقول الشافعي رحمه الله في سبع عشرة مسألة فيها قولان اما للعلماء واما فيها ما يقتضى للعلماء قولين لتعادل الدليلين عنده واما لى قولان على التخيير عند التعادل واما تقدم لى فيها قولان *

* مسألة * لا ينقض الحكم فى الاجتهاديات منه ولا من غيره باتفاق للتسلسل فتفوت مصلحة نصب الحاكم وينقض اذا خالف قاطعا ولو حكم على خلاف اجتهاده كان باطلا وان قلد غيره اتفاقا فلو تزوج امرأة بغير ولى ثم تغير اجتهاده فالتخار التحريم. وقيل ان لم يتصل به حكم وكذلك المقلد بتغير اجتهاد مقلده فلو حكم مقلد بخلاف اجتهاد امامه جرى على جواز تقليده غيره *

* مسألة * المجتهد قبل أن يجتهد ممنوع من التقليد وقيل فيما لا يخصه. وقيل فيما لا يفوت وقته. وقيل الا ان يكون اعلم منه. وقال الشافعى الا أن يكون صحابيا. وقيل أرجح فان استؤوا تخير. وقيل أو تابعيا. وقيل غير ممنوع وبعد الاجتهاد

اتفاق * لنا حكم شرعى فلا بد من دليل والاصل عدمه بخلاف
النفي فانه يكفى فيه انتفاء دلائل الثبوت وأيضا متمكن من
الاصل فلا يجوز البدل كغيره واستدل لو جاز قبله لجاز بعده.
وأجيب بانه بعده حصل الظن الاقوى * المجوز * فاسألوا أهل
الذكر قلنا للمقلدين بدليل ان كنتم ولان المجتهد من أهل
الذكر (الصحابه) * أصحابي كالنجوم وقد سبق * قالوا المعتبر
الظن وهو حاصل . أجيب بان ظن اجتهاده أقوى *

* مسئله * المختار يجوز ان يقال للمجتهد احكم بما شئت
فهو صواب وتردد الشافعى ثم المختار لم يقع . لنا لو امتنع
لكان لغيره والاصل عدمه . قالوا يؤدى الى انتفاء المصالح
لجهل العبد وأجيب بان الكلام فى الجواز ولو سلم لزممت
المصالح وان جهلها . (الوقوع) قالوا الام احرم اسراييل على نفسه
وأجيب بانه يجوز ان يكون بدليل ظنى . قالوا قل لا يمتثل خلاها
ولا يعصد شجرها . فقال العباس الا الا ذخر فقال الا الا ذخر .
وأجيب بأن الا ذخر ليس من الخلاء فدلله الاستصحاب أو

منه ولم يرده وصح استنثاؤه بتقدير تكريره لفهم ذلك أو منه وأريد ونسخ بتقدير تكريره بوحى سريع . قالوا لولا ان أشق ، أحجنا هذا العمانا ، وللا بد فقال للابد ولو قلت نعم لوجب ولما قتل النضر بن الحارث ثم أنشدته ابنته

ما كان ضرك لو مننت وربما * من القى وهو المغيظ المحنق
فقال عليه السلام لو سمعته ما قتلته . وأجيب يجوز أن

يكون خير فيه معينا ويجوز أن يكون بوحى *

﴿مسئلة﴾ المختار أنه صلى الله عليه وسلم لا يقر على خطأ في اجتهاده . وقيل بنى الخطأ لنا لو امتنع لكان لما نفع والاصل عدمه ، وأيضا لم أذنت ، ما كان لني حتى قال لو نزل من السماء عذاب ما نجا منه غير عمر لانه اشار بقتلهم ، وأيضا انكم تختصمون الى ولعل أجركم الحن بحجته فمن قضيت له بشئ من مال أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من نار . وقال انما أحكم بالظاهر . وأجيب بأن الكلام في الاحكام لا في فصل الخصومات . ورد بأنه مستلزم للحكم الشرعى المحتمل .

قالوا لو جاز لجاز أمرنا بالخطاء وأجيب بثبوت العوام . قالوا
الاجماع معصوم فالرسول اولى . قلنا اختصاصه بالرتبة واتباع
الاجماع له يدفع الاولوية فيتبع الدليل . قالوا الشك في حكمه
مغل بمقصود البعثة . وأجيب بأن الاحتمال في الاجتهاد لا يخل
بمخلاف الرسالة والوحي *

* مسألة * المختار ان النافي مطالب بدليل . وقيل في
العقلي لا الشرعى * لنا لو لم يكن لكان ضروريا نظريا وهو
محال . وأيضا الاجماع على ذلك في دعوى الوحدانية والتقدم
وهو نفي الشريك ونفي الحدوث * (النافي) * لو لم يلزم منكر مدعى
النبوة وصلاة سادسة ومنكر الدعوى . وأجيب بأن الدليل
يكون استصحابا مع عدم الراجع وقد يكون انتفاء لازم
ويستدل بالقياس الشرعى بالمانع وانتفاء الشرط على النقيض
بمخلاف من لا يخصص العلة * (التقليد والمفتى والمستفتى وما
استفتى فيه) * فالتقليد العمل بقول غيرك من غير حجة وليس
الرجوع الى الرسول والى الاجماع والمآلى الى المفتى والقاضى

الى العدول بتقليد لقيام الحجة ولا مشاحة في التسمية . والمفتي
الفقيه وقد تقدم . والمستفتى خلافة . فان قلنا بالتجزى فواضح .
والمستفتى فيه المسائل الاجتهادية لا العقلية على الصحيح *
﴿ مسألة ﴾ لا تقليد في العقلات كوجود البارئ تعالى
وقال العنبري مجوازه . وقيل النظر فيه حرام . لنا الاجماع على
وجوب المعرفة . والتقليد لا يحصل لجواز الكذب ولانه كان
يحصل بحدوث العالم وقدمه ولانه لو حصل لكان نظريا ولا
دليل . قالوا لو كان واجبا لكانت الصحابة أولى ولو كان انقل
كالفروع . وأجيب بأنه كذلك والا لزم نسبتهم الى الجهل بالله
وهو باطل وانما لم يتقل لوضوحه وعدم المحوج الى الاكثر .
قالوا لو كان لازم الصحابة العوام بذلك . قلنا نعم وليس المراد
تحرير الادلة والجواب عن الشبه والدليل يحصل بأيسر نظر
قالوا وجوب النظر دور عقلي وقد تقدم . قالوا مظنة الوقوع
في الشبه والضلالة بخلاف التقليد . قلنا فيحرم على المقلد أن يتسلسل
﴿ مسألة ﴾ غير المجتهد يلزمه التقليد وان كان عالما . وقيل بشرط

أن يتبين له صحة اجتهاده بدليله. لنا فاسألوا أهل الذکر ان كنتم
لا تعلمون وهو عام فيمن لا يعلم، وأيضا لم يزل المستفتون يتبعون
من غير ابداء المستند لهم من غير تكثير. قالوا يؤدي الى وجوب
اتباع الخطأ. قلنا وكذلك لو أبدى له مستنده وكذلك المفتى نفسه *
﴿مسئلة﴾ الاتفاق على استفتاء من عرف بالعلم والمدالة
أو رآه متصبا والناس مستفتون معظيرون له وعلى امتناعه في
ضده والمختار امتناعه في المجهول. لنا ان الاصل عدم العلم وأيضا
الاكثر الجهال والظاهر انه من الغالب كالشاهد والراوي. قالوا
لو امتنع لذلك لا تمتنع فيمن علم علمه دون عدالته قلنا ممنوع
ولو سلم فالفرق ان الغالب في المجتهدين المدالة بخلاف الاجتهاد
﴿مسئلة﴾ اذا تكررت الواقعة لم يلزم تكرير النظر
وقيل يلزم. لنا اجتهاد والاصل عدم أمر آخر. قالوا يحتمل
ان يتغير اجتهاده. قلنا فيجب تكريره أبدا *
﴿مسئلة﴾ يجوز خلو الزمان عن مجتهد خلافا للحنبالة.
لنا لو امتنع لكان لغيره والاصل عدمه. وقال عليه السلام

إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه ولكن يقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا . قالوا قال لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتى أمر الله أو حتى يظهر الدجال . قلنا فأين نفي الجواز ولو سلم فدلينا أظهر ولو سلم فيتمارضان ويسلم الاول . قالوا فرض كفاية فيستلزم انتفاؤه اتفاق المسلمين على الباطل . قلنا إذا فرض موت العلماء لم يمكن *

* مسألة * افتاء من ليس بمجتهد بمذهب مجتهد ان كان مطلعا على المأخذ أهلا للنظر جائز وقيل عند عدم المجتهد وقيل يجوز مطلقا وقيل لا يجوز . لنا وقوع ذلك ولم ينكر وانكر من غيره (المجوز) ناقل كالأحاديث . وأجيب بان الخلاف في غير النقل (المانع) لو جاز لجاز للعامة . وأجيب بالدليل وبالفرق *

* مسألة * للمقلد ان يقلد المفضل وعن أحمد وابن سريج الارجح متعين . لنا القطع بأنهم كانوا يفتون مع الاشتهار والتكرار ولم ينكر ، وأيضا قال أصحابي كالنجوم واستدل بأن

العامى لا يمكنه الترجيح لقصوره . وأجيب بأنه يظهر بالتسامع
وبرجوع العلماء اليه وغير ذلك * قالوا أقوالهم كالدلة فيجب
الترجيح * قلنا لا يقاوم ما ذكرنا ولو سلم فلنصر ترجيح العوام .
قالوا الظن بقول الاعلم أقوى . قلنا ^{بما}قرر ما قدمتموه *

* مسألة * ولا يرجع عنه بعد تقليده اتفاقا . وفي حكم
آخر المختار جوازه . لنا القطع بوقوعه ولم ينكروا التزم مذهبا
معينا كمالك والشافعي وغيرهما فتألفا كالاول

* الترجيح * هو اقتران الامارة بما تقوى به على معارضها
فيجب تقديمها للقطع عنهم بذلك . وأورد شهادة أربعة مع اثنين .
وأجيب بالتزامه وبالفرق ولا تعارض في قطعين ولا في قطعي
وظني لا تنفاء الظن والترجيح في ظنيين منقولين أو معقولين
أو منقول ومعقول (الاول) في السند والمتن والمدلول وفي خارج .
(الاول) بكثرة الرواة لقوة الظن خلافا للكرخي وبزيادة الثقة
وبالفطنة والورع والعلم والضبط والنحو ، وبأنه أشهر بأحدها
وباعتماده على حفظه لا نسخته وعلى ذكر لا خط وبمواقفته

عمله، وبأنه عرف أنه لا يرسل إلا عن عدل في المرسلين، وبأن يكون المباشر كرواية أبي رافع نكح ميمونة وهو حلال وكان السفير بينهما على رواية ابن عباس رضي الله عنه نكح ميمونة وهو حرام، وبأن يكون صاحب القصة كرواية ميمونة تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان، وبأن يكون مشافها كرواية القاسم عن عائشة رضي الله عنها أن بريرة عتقت وكان زوجها عبدًا على من روى أنه كان حرًّا لأنها عمة القاسم وأن يكون أقرب عند سماعه كرواية ابن عمر أفرد صلى الله عليه وسلم وكان تحت ناقته حين لي، ويكونه من أكابر الصحابة لقربه غالباً أو متقدم الإسلام أو مشهور النسب أو غير ملتبس بمضعف وبثقلها بالغا وبكثرة المزيّن أو أعدليتهم أو أوثقيتهم وبالصریح على الحكم والحكم على العمل، وبالتواتر على المسند والمسند على المرسل ومرسل التابعي على غيره وبالأعلى اسناداً والمسند على كتاب معروف وعلى المشهور. والكتاب على المشهور وبمثل البخاري ومسلم على غيره والمسند باتفاق على مختلف فيه وبقراءة

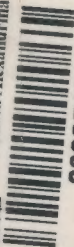
الشيخ وبكونه غير مختلف فيه وبالسماح على محتمل وبسكوته
مع الحضور على الغيبة وبورود صيغة فيه على ما فهم وبما لإتعم
به البنوى على الآخر فى الآحاد وبما لم يثبت انكار لرواته
على الآخر ﴿المن﴾ النهى على الامر والامر على الاباحة
على الصحيح والنهى بمثله على الاباحة والاقول احتمالا على
الاكثر والحقيقة على المجاز والمجاز على المجاز بشهرة مصححة
أو قوته أو قرب جهته أو رجحان دليله أو شهرة استعماله
والمجاز على المشترك على الصحيح كما تقدم والاشهر مطلقا
واللغوى المستعمل شرعا على الشرعى بخلاف المنفرد الشرعى
وبما أكد الدلالة ويرجع في الاقتضاء بضرورة الصدق
على ضرورة وقوعه شرعا وفى الإيحاء بانتفاء العبث أو الحشو
على غيره وبمفهوم الموافقة على المخالفة على الصحيح والاقتضاء
على الإشارة وعلى الإيحاء وعلى المفهوم وتخصيص العام على
تأويل الخاص لكثرة الخاص ولو من وجه والعام الذى لم
يخصص على ماخص والتقييد كالتخصيص والعام الشرطى

على النكرة المنفية وغيرها والمجموع باللام ومن وما على الجنس باللام والاجماع على النص. والاجماع على ما بعده في الظنى ﴿المدلول﴾ الحظر على الاباحة. وقيل بالعكس وعلى النذب لان دفع المفاسد أهم وعلى الكراهة والوجوب على النذب والمثبت على النافى كخبر بلال رضي الله عنه دخل البيت وصلى. وقال اسامة دخل ولم يصل. وقيل سواء والدارى على الموجب والموجب للطلاق والعق لموافقته النفي وقد يعكس لموافقته التأسيس والتكليف على الوضعى بالثواب وقد يعكس والاخف على الاثقل وقد يعكس ﴿الخارج﴾ يرجح الموافق لدليل آخر أولاهل المدينة أو للخلفاء أو للاعلم وبرجطان أحد دليلي التأويلين وبالتعرض للعلة والعام على سبب خاص في السبب والعام عليه في غيره والخطاب شفاها مع العام. كذلك، والعام لم يعمل في صورة على غيره. وقيل بالعكس والعام بأنه أمس بالمقصود مثل وان تجمعوا بين الاختين على أو ما ملكت ايمانكم وتفسير الراوى بفعله أو قوله وبذكر السبب وقرائن تأخره كتأخر الاسلام

أو تاريخ مضيق أو تشديده لتأخر التشديدات ~~في~~ المقولان ~~في~~
 قياسان أو استدلالان فالاول أصله وفرعه ومدلوله وخارج
 الاول بالقطع وبقوة دليله وبكونه لم يفسخ باتفاق وبأنه على
 سنن القياس وبديل خاص على تعليله وبالقطع بالعلة أو بالظن
 الإغلب وبأن مسلكتها قطعي أو أغلب ظنا والسبب على المناسبة
 لتضمنه انتفاء المعارض ويرجح بطرق نفي الفارق في القياسين
 والوصف الحقيقي على غيره والثبوتى على العدمي والباعثة
 على الامارة والمنضبطة والظاهرة والمتحدة على خلافا
 والاكثر تمديدا والمطرودة على المنقوضة والمنعكسة على خلافا
 والمطرودة فقط على المنعكسة فقط وبكونه جامعا للحكمة مانعا
 لها على خلافه والمناسبة على الشبهة والضرورة الخمسة على
 غيرها والحاجية على التحسينية والتكميلية من الخمسة على
 الحاجية والدينية على الاريمة. وقيل بالعكس ثم مصلحة النفس
 ثم النسب ثم العقل ثم المال وبقوة موجب النقض من مانع
 أو فوات شرط على الضعف والاحتمال وبانتفاء الزاحم لها

في الاصل وبرجحاتها على مزاحمتها والمتقتضية للنفي على الثبوت !
وقيل بالعكس وبقوة المناسبة والعامة في المكلفين على الخاصة
﴿الفرع﴾ * يرجح بالمشاركة في عين الحكم وعين العلة على الثلاثة
وعين أحدهما على الجنسين وعين العلة خاصة على عكسه وبالقسط
بها فيه ويكون الفرع بالنص جملة لا تفصيلا ﴿المنقول والمعقول﴾ *
يرجح الخاص بمنطوقه والخاص لا بمنطوقه درجات والترجيح
فيه بحسب ما يقع للناظر والعام مع القياس تقدم * وأما الحدود
السمعية فترجح بالالفاظ الصريحة على غيرها ويكون المرف
أعرف وبالتالي على المرضي وبعمومه على الآخر لفائدته .
وقيل بالعكس للاتفاق عليه وبموافقته النقل الشرعي أو اللغوي
أو قرينه وبرجحان طريق اكتسابه وبعمل المدينة أو الخلفاء
الاربعة أو العلماء ولو واحدا وبقرار حكم الخطر أو حكم
النفي وبدء الحد وشركب من الترجيحات في المركبات
والحدود أمور لا تنحصر * وفيما ذكر ارشاد لذلك *

Bibliotheca Alexandrina



0382592